

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية

العنوان:

تحديات ومتطلبات شبابيك المالية الإسلامية في البنوك العمومية

دراسة حالة بنوك BADR-BNA-BDL-BEA لولاية سعيدة

تحت إشراف الأستاذ:

- الأستاذ الدكتور: رزين عكاشة

من إعداد الطالبتين:

- لازيدي أمينة

- قاسم عائشة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 27 ماي 2025

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ بومعزة عبد القادر / أستاذ محاضر ب / رئيسا

الدكتور/ رزين عكاشة / أستاذ التعليم العالي / مشرفا

الدكتور/ يزيد قادة / أستاذ التعليم العالي / ممتحنا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر وتحديد التحديات التي تواجهها وكيف يمكن ترقية وتطوير هذه الشبابيك، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدنا على الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال الوصف النظري للتمويل الإسلامي وواقع الشبابيك الإسلامية في الجزائر، وتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال استمارات الاستبيان الموزعة على عينة 81(موظفي البنوك) لأربع بنوك عمومية (BADR. BDL. BNA. BEA) ناشطة على مستوى ولاية سعيدة.

ولقد خلصت نتائج الدراسة أن الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية تتعرض لعدة تحديات منها القانونية والتشريعية كعدم تنظيم علاقتها ببنك الجزائر، وخضوعها لنفس النظام الضريبي والمحاسبي الذي تخضع له الصيرفة الربوية، وأن نجاحها مرهون بتوفر جملة من المتطلبات على غرار إصدار قانون أكثر خصوصية بها، والاهتمام أكثر بتكوين وتطوير العنصر البشري في المجال المصرفي والأحكام الشرعية المالية.

الكلمات المفتاحية:

، الشبابيك الإسلامية، التحديات، المتطلبات.

Abstract:

This study aims to shed light on Islamic windows in public banks in Algeria, identify the challenges they face, and explore how these windows can be promoted and developed. To achieve this objective, the study adopts a descriptive-analytical approach by providing a theoretical overview of Islamic finance and the current state of Islamic windows in Algeria. It also analyzes data and information collected through questionnaires distributed to a sample of bank employees from four public banks (BADR, BDL, BNA, and BEA) operating in the Saïda province.

The study's findings reveal that Islamic windows in public banks face several challenges, particularly legal and legislative ones, such as the lack of a regulatory framework governing their relationship with the Bank of Algeria, and their subjection to the same tax and accounting systems as conventional (interest-based) banking. The success of these windows depends on several requirements, including the issuance of a more specialized legal framework, greater focus on training and developing human resources in the banking sector, and a better understanding of financial Shariah regulations.

Keywords:

Islamic windows, challenges, requirements.

قائمة المحتويات:

iii	ملخص الدراسة:
iv	قائمة المحتويات:
vi	قائمة الجداول:
vii	قائمة الأشكال:
viii	قائمة الملاحق:
أ	مقدمة:
1	الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي والشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر.
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي:
3	المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي:
4	المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي:
5	المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي:
13	المطلب الرابع: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي (التقليدي)
14	المبحث الثاني: ماهية الشبابيك الإسلامية وواقعها في الجزائر
15	المطلب الأول: مفهوم الشبابيك الإسلامية، نشأتها، خصائصها، وأهدافها
19	المطلب الثاني: متطلبات فتح الشبابيك الإسلامية والقوانين المتعلقة بها في الجزائر
23	المطلب الثالث: تحديات ومتطلبات نجاح الشبابيك الإسلامية في الجزائر
25	المطلب الرابع: حصيلة الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ تفعيلها سنة 2020.
30	خلاصة الفصل الأول:
	الفصل الثاني: دراسة ميدانية للتحديات والمتطلبات الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية (دراسة حالة في البنوك العمومية لولاية سعيدة (BADR-BNA-BDL-BEA))
31	تمهيد:
32	المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن البنوك محل الدراسة
33	المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) : تعريفه، مهامه، أهدافه، وهيكله التنظيمي، والشباك الإسلامي به:
33	
36	المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA) : تعريفه، مهامه، أهدافه، والشباك الإسلامي به

المطلب الثالث: تقديم بنك التنمية المحلية (BDL) : تعريفه، مهامه، أهدافه، هيكله التنظيمي، والشباك الإسلامي به	38
المطلب الرابع: تقديم البنك الخارجي الجزائري (BEA) : تعريفه، مهامه، أهدافه، هيكله التنظيمي والشباك الإسلامي به	40
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية	44
المطلب الأول: مصادر جمع البيانات الإحصائية وطرق جمعها	44
المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	45
المطلب الثالث: نتائج التحليل	47
المطلب الرابع: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية	63
خلاصة الفصل الثاني:	66
الخاتمة:	67
قائمة المراجع:	70
قائمة الملاحق	74

قائمة الجداول:

الجدول 01: طبيعة العلاقة بين الشبابيك الإسلامية والبنوك التقليدية	16
الجدول 02: حجم ودائع التمويل الإسلامي	26
جدول 03: قائمة منتجات التمويل	28
الجدول 04: يوضح اختبار الثبات لأداة الدراسة	48
الجدول 05: توزيع افراد العينة حسب متغير "نوع الجنس"	48
الجدول 06: توزيع افراد العينة حسب متغير "المستوى التعليمي"	49
الجدول 07: توزيع افراد العينة حسب متغير الاقدمية	50
الجدول 08: توجهات أفراد العينة لأسئلة المحور الثاني "الأسئلة المتعلقة بالخدمة في البنك"	52
الجدول 09: توجهات أفراد العينة المتعلقة بالتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر	54
الجدول 10: توجهات أفراد العينة متعلقة بصعوبة تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية	55
الجدول 11: توجهات افراد العينة المتعلقة بالتحديات القانونية التي تواجه الشبابيك الإسلامية	57
الجدول 12: توجهات أفراد العينة المتعلقة بتحديات الشبابيك الإسلامية في الجزائر في مجال الرقابة	58
الجدول 13: توجهات افراد العينة المتعلقة بالمتطلبات الضرورية لعمل في الشبابيك الإسلامية	59
الجدول 14: توجهات افراد العينة المتعلقة بكفاية الدورات التكوينية	61
الجدول 15: تحليل توجهات العينة المجالات التي تحتاج إلى تحسين العمل في الشبابيك الإسلامية	62

قائمة الأشكال:

- الشكل 01: الشكل التنظيمي لفتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية..... 16
- الشكل 02: توزيع ودائع التمويل الإسلامي لسنة 2022..... 27
- الشكل 03: توزيع ودائع التمويل الإسلامي لسنة 2023..... 27
- الشكل 04: توزيع افراد العينة حسب متغير "نوع الجنس"..... 49
- الشكل 05: يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير "المستوى التعليمي"..... 50
- الشكل 06: التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب متغير الاقدمية المهنية..... 51
- الشكل 07: توجهات أفراد العينة لأسئلة المحور الثاني "الأسئلة المتعلقة بالخدمة في البنك"..... 53
- الشكل 08: توجهات أفراد العينة المتعلقة بالتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر..... 54
- الشكل 09: توجهات أفراد العينة متعلقة بصعوبة تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية..... 56
- الشكل 10: توجهات افراد العينة المتعلقة بالتحديات القانونية التي تواجه الشبابيك الإسلامية..... 57
- الشكل 11: توجهات أفراد العينة المتعلقة بتحديات الشبابيك الإسلامية في الجزائر في مجال الرقابة..... 58
- الشكل 12: توجهات افراد العينة المتعلقة بالمتطلبات الضرورية عمل في الشبابيك الإسلامية..... 60
- الشكل 13: توجهات افراد العينة المتعلقة كفاية الدورات التكوينية..... 61
- الشكل 14: توجهات العينة المتعلقة بالمجالات التي تحتاج إلى تحسين العمل في الشبابيك الإسلامية..... 63

قائمة الملاحق:

- 74..... الملحق رقم 01: حساب ودیعة إسلامي (بنك BEA)
- 75..... الملحق رقم 02: مرابحة السلع (بنك BEA)
- 76..... الملحق رقم 03: مرابحة التجهيزات (بنك BEA)
- 77..... الملحق رقم 04: إجارة المعدات (بنك BEA)
- 78..... الملحق رقم 05: تمويل السلم (بنك BEA)
- 79..... الملحق رقم 06: المرابحة العقارية (بنك BEA)
- 80..... الملحق رقم 07: المرابحة للصادرات (بنك BADR)
- 81..... الملحق رقم 08: تمويل غلتي (بنك BADR)
- 82..... الملحق رقم 09: المرابحة للصفقات العمومية (بنك BADR)
- 83..... الملحق رقم 10: المرابحة للمواد الأولية (بنك BADR)
- 84..... الملحق رقم 11: السؤال السابع متعدد الاختيارات
- 85..... الملحق رقم 12: السؤال الثامن متعدد الاختيارات
- 86..... الملحق رقم 13: السؤال التاسع متعدد الاختيارات
- 87..... الملحق رقم 14: السؤال العاشر متعدد الاختيارات

مقدمة:

حققت صناعة التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة، نمواً سريعاً وملحوظاً، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والدعوة إلى تبني وابتكار أنماط جديدة لصناعة المال من جهة، وصمودها في وجه هذه الأزمة حيث أثبتت ديناميكية وديمومة فعالة من جهة أخرى، الأمر الذي لفت الانتباه إلى تبني أسس وأدوات التمويل الإسلامي.

حيث أصبحت الصناعة البنكية الإسلامية اليوم تحتضن ما يزيد عن 500 مؤسسة مالية إسلامية منتشرة في أنحاء العالم وتدير أرصدة وصلت إلى 4 تريليون دولار أمريكي، حيث أنه على مدى خمس سنوات الأخيرة حققت الصيرفة الإسلامية نمواً يفوق نظيرتها التقليدية في معظم الدول، والملفت للانتباه أن عدداً من البنوك التقليدية في أوروبا مثلاً بريطانيا (BARCYS BANK) وسويسرا (UBS)، وغيرها قامت بفتح نوافذ للتمويل الإسلامي لتنمية قدرتها التنافسية.

وتعتبر الجزائر كمثيلاتها من الدول حيث عمدت إلى الاستفادة من مزايا هذا النظام البنكي منذ تسعينيات هذا القرن فسبقت بذلك العديد من دول المنطقة في هذا المجال، حيث تأسس أول بنك يقدم خدمات مالية وفق الشريعة الإسلامية في 1990/12/06 "بنك البركة الجزائري" غير أن الظروف الأمنية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة حالت دون تطوير هذه الصناعة المالية وجعلتها تراوح مكانها، وبتاريخ 2008/10/20 تم إطلاق ثاني مصرف إسلامي هو "بنك السلام".

وتم تفعيل هذه الإرادة بداية من سنة 2020 عند إصدار القانون 20-02 المؤرخ في 2020/03/15 الذي يمثل الانطلاقة الفعلية للصيرفة الإسلامية من خلال السماح للبنوك التقليدية بإنشاء شبابيك تقدم منتجات مالية؛ حيث أن حتمية فتح الشبابيك الإسلامية فرضتها الظروف الاقتصادية المتعلقة بعسر حركية الأموال في الجزائر الناتجة عن طبيعة الجهاز المصرفي، وتسرب الأموال خارج الجهاز البنكي للسوق الموازية، وما صاحبه من مشاكل توفر السيولة، غير أن هذه التجربة تواجه العديد من التحديات تعيق نموها وتطورها.

إشكالية البحث: تدور الإشكالية الرئيسية للبحث حول الإجابة عن السؤال "ماهي التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية وماهي المتطلبات الأساسية التي يجب ان تتوفر عليها لإرساء ونجاح هذا النظام المصرفي"

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الناشطة على مستوى ولاية سعيدة (من وجهة نظر الموظفين)؟
- ما مدى قدرة الشبابيك الإسلامية في الجزائر على مواجهة هذه التحديات؟
- ماهي المتطلبات والشروط التي يجب توفرها لنجاح هذه الشبابيك الإسلامية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والتساؤلات الفرعية، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية تحديات متعلقة بالجانب التقني والقانوني والتشريعي والتنظيمي.
- تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية تحديات متعلقة بتأهيل العنصر البشري.
- تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية تحديات متعلقة بالوعي العام بالنسبة للصيرفة الإسلامية.
- يجب توفر متطلبات خاصة لضمان نجاح الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية.
- أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:
- الرغبة في معالجة موضوع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومعرفة مدى شرعيتها.
- الرغبة في أن يسود هذا النمط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في المعاملات البنكية في الجزائر.
- إثراء المجال العلمي.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية القطاع المصرفي الذي يعد العمود الفقري لأي اقتصاد، وإلى حجم الجهود التي بذلت من أجل تعزيز هذا القطاع كجزء من الإستراتيجيات الكبرى للدولة وتنويع مصادر التمويل؛

وكذا موضوع الصيرفة الإسلامية وتنامي الاهتمام بها عالمياً بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وبرز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال المعاملات المالية التشاركية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تلبية حاجة شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

الوصول إلى نظرة أكثر وضوحاً عن الشبابيك الإسلامية المستحدثة على مستوى البنوك العمومية في الجزائر، باعتبار أن هذه التجربة فنية ولم تتجاوز خمس سنوات، ولا يزال الغموض يكتنف بعض الجوانب التقنية والتنظيمية لها.

الوقوف على أهم الصعوبات والعقبات التي تحول دون تطبيق التمويل الإسلامي في البنوك العمومية الجزائرية، وإظهار أهم شروط ومتطلبات نجاحه.

منهج الدراسة: لبلوغ أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي، بغرض وصف مختلف الجوانب المتعلقة بالتمويل الإسلامي والشبابيك الإسلامية ووصف وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية الميدانية حول التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية (BADR-BDL-BNA-BEA) على مستوى ولاية سعيدة وما هي متطلبات نجاحها من وجهة نظر الموظفين، من خلال

الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات والاعتماد على برنامج SPSS وهذا لتدعيم الدراسة وإعطاء نتائج أكثر مصداقية.

الدراسات السابقة:

دراسة فهد الشريف: "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، 2005"

موضوع بحث هذه الدراسة هو ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء فروع ونوافذ تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية ، حيث تعرض الباحث لحقيقة الفروع و أسباب نشأتها و الخصائص التي تميزها، عن الفروع الأخرى التقليدية و طبيعة عملها، كما بين حكم التعامل معها، ووضح أثارها الاقتصادية على النظام المصرفي التقليدي بشكل عام و العمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، و توصل الباحث إلى أن فكرة اعتماد فروع و نوافذ إسلامية تابعة لمصارف ربوية كانت نتاج النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية ، و في الختام قدم الباحث مجموعة من التوصيات تقضي بضرورة بذل جهود أكثر من طرف السلطات النقدية، المؤسسات المالية ، العلماء و الهيئات الرقابة الشرعية و المختصين في الاقتصاد الإسلامي، لمحاربة أساليب و صيغ الاستثمار القائمة على الربا، و الرجوع إلى التعامل بصيغ وفق المنهج الإسلامي.

دراسة خطوري منير، بن موسى أعر "النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، ورقة بحثية بمجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 02 (2021)، ص84-103

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع تقديم البنوك التقليدية في الجزائر لعمليات الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية، والوقوف على العراقيل والتحديات التي تقف دون تحول هذه البنوك لتقديم خدمات مصرفية إسلامية.

وقد خلصت نتائج الدراسة أن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية لتشجيع انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والذي يتطلب بالأساس تعديل وإصدار العديد من القوانين المساندة لعمليات الصيرفة الإسلامية على غرار القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

دراسة سعيد بن سعد المرطان: "تقويم مؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية.

في هذه الدراسة قام الباحث بالتعرض للمؤسسات المطبقة للصيرفة الإسلامية والتي تباع منتجات إسلامية، ومصارف اعتمدت نوافذ إسلامية، ومصارف قامت بتحويل فروع إلى الصيرفة الإسلامية، وبعدها قام الباحث بإجراء دراسة مفصلة للمصارف التقليدية التي اعتمدت نوافذ إسلامية أو أنشأت فروعاً متخصصة في هذا

المجال، وفي الأخير توصل الباحث إلى تحديد كل من التحديات التي واجهتها هذه الفروع والنوافذ ومتطلبات نجاحها.

هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من فصلين، مقدمة وخاتمة، الفصل الأول خصص للجانب النظري من البحث حيث تناولنا فيه مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل الإسلامي والشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر، وتضمن مبحثين، خصص المبحث الأول لمفاهيم عامة عن التمويل الإسلامي، أما المبحث الثاني تطرق للشبابيك الإسلامية وواقعها في الجزائر بالإضافة إلى عرض أهم المؤشرات وإحصائيات حصيلة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أما الفصل الثاني، خصص للدراسة التطبيقية التي عالجت البيانات المتحصل عليها من الاستبيان الموزع على البنوك الناشطة في ولاية سعيدة، من أجل إبراز أهم التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية المعتمدة في المصارف العمومية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه لبطاقة تعريفية عن البنوك محل الدراسة، أما المبحث الثاني خصص لمنهجية الدراسة الميدانية من خلال التعريف بعينة الدراسة وعرض أدوات والأساليب المستعملة للحصول على المعلومات وتحليلها ومن ثم استخلاص أهم نتائج هذه الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري
للتمويل الإسلامي والشبابيك
الإسلامية في البنوك العمومية
في الجزائر

تمهيد

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية نجاحات خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي، وزيادة الرغبة لدى العديد من البنوك التقليدية التحول الكلي أو تخصيص جزء من أعمالها لتقديم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تقديمها لخدماتها المصرفية التقليدية. وهذا ما جعل لزاما على البنوك العمومية في الجزائر مسايرة هذا التحول، وظهر ذلك جليا، بأن كافة البنوك العمومية الجزائرية، قامت بفتح شبابيك تقدم خدمات مالية وفق الشريعة الإسلامية. وهذا ما دفعنا إلى التعرف إلى حقيقة التمويل الإسلامي والشبابيك الإسلامية التي تعمل به، وعليه تم تقسيم عناصر هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: ماهية الشبابيك الإسلامية وواقعها في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي:

يعد التمويل الإسلامي الجانب الأهم في الاقتصاد الإسلامي، نظرا لدوره الفعال الذي يؤديه في توفير التمويل اللازم لتحقيق التكافل الاجتماعي وفي هذا المبحث سنطرق إلى تعريفه وخصائصه وأهم صيغه والفرق بينه وبين التمويل الربوي.

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي:

أولاً: مفهوم التمويل:

لغة: جاء في قاموس المحيط: ملت: مالو وملت وتمولت كثر مالك وملتته (بالضم) أعطيته المال بمعنى أن التمويل (كسب المال) وتمولت كثر مالك.¹

اقتصاديا: جاء في القاموس الاقتصادي عندما تريد المنشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين:²

1/ ناحية مادية: بحصر كل الوسائل المادية لإنجاح المشروع.

2/ ناحية مالية: تتضمن التكلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى تمويلا.

وعليه يمكن القول إن التمويل هو كيفية الحصول على الأموال وطرق استخدامها وإنفاقها وتسييرها.

ثانياً مفهوم التمويل الإسلامي:

عرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه تقديم ثروة عينة أو نقدية بقصد الاسترجاع أو التعاون من مالكةا إلى شخص آخر يريدّها ويتصرف بها لقاء عائد معنوي أو مادي نتيجة الأحكام الشرعية.³

فؤاد السرطاوي عرفه أنه: يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري⁴

عرفه فؤاد الفسفوس هو تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها إلى شخص آخر يتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا، مثل تمويل البيع بالمزاولة والمشاركة⁵

¹. الفيروز " نادي القاموس المحيط "المطبعة الحسينية، القاهرة، 1344 هـ /.....، لسان العرب، الموسوعة الاقتصادية 145، ص52.

². محمد بشير عليّة " القاموس الاقتصادي " المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1985، ص127.

³. منذر قحف "مفهوم التمويل الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية 1991، ط1، ص12.

⁴. فؤاد السرطاوي " التمويل الإسلامي دور القطاع الخاص " دار المسيرة الاردن 1999 ص 97.

⁵. فؤاد الفسفوس " البنوك الإسلامية " ط1 دار كنوز للمعرفة، الأردن 2010 ص181.

أحمد شعبان محمد علي: هو تقديم الأصول ذي العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه "البنك الإسلامي" إلى فرد أو مؤسسة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا بموجب بنود لا تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية كالتمويل بالمضاربة، المشاركة.¹ ومن التعاريف السابقة يمكن القول إن التمويل الإسلامي هو تقديم أموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز بهدف تحقيق عائد مباح وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي:

للمويل الإسلامي عدة خصائص وسمات من أهم هذه الخصائص ما يلي:²

1/ استبعاد التعامل بالربا أخذا و عطاء: تستند هذه الخاصية إلى قاعدة أساسية بحرمة الربا و حرمة التعامل بها و ذلك بقول عز و جل "و أحل الله البيع و حرم الربا"³ (سورة البقرة الآية 275) و تعد الخاصية الأولى و الأساسية للمصرف الإسلامي و بخلاف هذه الخاصية يصبح هذا المصرف كأى مصرف تقليدي آخر، إن المصارف الإسلامية تعد الفائدة ربا و الربا حرمه الإسلام و شدد في تحريمه و توعده عز و جل متعامله بحرب من الله و رسوله، ويؤخذ عن الفائدة تقاسم الربح و الخسارة، حيث عائد الأصول المالية التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية غير معروف، و لا يجوز أنشطة قطاعية حقيقية أمكن تحقيقها من خلال الاستخدام المستمر للأصول.

2/ توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي: التمويل الإسلامي الاستثماري هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج مما يبين لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.

3/ العمل والاستثمار في الأوجه الحلال: يعني الالتزام بالعمل والاستثمار الحلال والابتعاد عن كل ماله صلة بالحرام، فلا يجوز مثلا تمويل إنتاج السلع والخدمات المحرمة كالخمر ولحم الخنزير والملاهي ولعب القمار... وغيرها وبدا من ذلك عليها ولوج نشاطات إنتاج السلع والخدمات التي تشيع حاجات الإنسان المسلم.

4/ ربح الممول في جميع أنواع التمويل الإسلامية تستحق بسبب الملك: في التمويل بالبيع تستحق الزيادة في الثمن الآجل بسبب تملك العين، وفي الإجارة يستحق المؤجر الأجرة لملكه للعين المؤجرة ومنافعها، في كل من

¹ أحمد شعبان ومحمد علي " البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية " الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2010 ص125.

² سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد "أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الاغواط، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 32(2) ص221. 222.

³ - القرآن الكريم، سورة البقرة الآية 275

التمويل بالمشاركة بالربح والخسارة والتمويل بالمشاركة في الإنتاج الممول هو المالك لمال المضاربة أو حصته من مال الشركة أو لأصل نائب المنتج ويستحق الربح بملكه.

5/ التمويل في جميع الصيغ يرتبط بالجانب الحقيقي للاقتصاد: لا يقدم التمويل على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما أيضا حسب دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري، فهو ظاهرة اقتصادية حقيقية مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد أو ينقص بقدر حاجة هذه الدورة لعنصر التمويل.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي:

صيغ التمويل القائمة على المشاركة في المصارف الإسلامية:

أولا: التمويل بالمضاربة:

1. تعريف المضاربة:

لغة: "مفاعله" من الضرب في الأرض وهو السير فيها.¹

ويطلق عليها القراض في لغة أهل الحجاز وأصل القراض من القرض في الأرض أي قطعها سيرا فيها والقرض يعني القطع أن مالك قطع جزءا من ماله ليتاجر فيه، أما في لغة أهل العراق يطلق عليها ضاربة أي الضرب في الأرض، أو السفر للتجارة طلبا للرزق وكسب مال الحلال.²

اصطلاحا: تعرف على أنها: نوع شركة على أن رأس المال من طرف والسعي والعمل من الطرف الآخر.³ وتعرف على أنها تمكين المال لمن يجربه بجزء من ربحه لا بلفظ إجارة، وهو توكيل على تجر بنقد مضروب مسلم بجزء من ربحه.⁴

اقتصاديا: تعرف على أنها تعاقد ثنائي بين طرفين يقدم فيه الطرف الأول (واحد أو أكثر) المال، ويقوم الطرف الثاني (واحد أو أكثر) بالعمل فيه على نحو ما يتفق عليه في شروط العمل واستلام الربح.⁵ وتعرف على أنها عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه المزج والتأليف بين عنصرين من عناصر الإنتاج، وهما عنصر المال، وعنصر العمل في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين.⁶

2-أنواع المضاربة:

تتقسم المضاربة إلى نوعين⁷:

¹. أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفرقي المصري، لسان العرب ج1 دار العنادر، بيروت، دون سنة النشر ص 544.

². أميرة عبد اللطيف مشهور "الاستثمار الاقتصادي الإسلامي" مكتبة مديولي 1990 ص292.

³. نزيه حماد، "معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء" المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، 1995، ص 312.

⁴. عبد المجيد عبد الحميد الذبياني: "دراسات حول المال والمعاملات في الشريعة الإسلامية" إصدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1993، ص 243.

⁵. شعبان محمد اسلام البراوي، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي دراسة تحليلية نقدية"، دار الفكر بدمشق، ط1، 2002، ص167.

⁶. صالح صالح، "السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص26.

1. **المضاربة المطلقة** (تفويض غير محدود): وهي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين المكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.

2. **المضاربة المقيدة (تفويض محدود)**: وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله، حيث يكون فيه تقييدات نوعية وزمانية ومكانية.

3- شروط المضاربة:

ينقسم عقد المضاربة إلى شرطين رئيسيين وهما¹:

أولاً: شروط خاصة برأس المال:

❖ أن يكون نقداً

❖ أن يكون معلوم المقدار والصفة

❖ أن يكون عينا حاضرا لا ديناً في ذمة المضارب

❖ أن يسلم إلى المضارب

ثانياً: شروط تتعلق بالعمل:

❖ يجب أن يكون عمل المضاربة مشروعاً مما تجوز فيه المضاربة.

❖ لا يجوز إقراض مال المضاربة أو تقديم هبة منه.

❖ يجوز تعدد المضارب ورب المال أو أحدهما.

❖ لا مانع من تقييد المضارب ببعض القيود التي تؤثر على المضارب في تحقيق المقصود من المضاربة وتحصيل الربح.

❖ لا يجوز دفع مال المضاربة لمضارب آخر دون موافقة صاحب رأس المال.

ثانياً: التمويل بالمشاركة:

1/ تعريف المشاركة:

لغة: المشاركة لفظ مشتق من الشركة.

جاء في لسان العرب: الشركة والشركة.

سواء مخالطة الشريكين، يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركوا وشاركاً أحدهما الآخر.²
اصطلاحاً:

⁷. وحيد احمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي في دار البراق، حلب، 2010، ط1 ص281.

¹ أحمد بن هبور "الصيرفة الإسلامية في الجزائر. الأسس النظرية والتطبيقات العلمية" دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2021م ص74-75

². ابن منظور، لسان العرب مرجع سبق ذكره ص448.

في الفقه الإسلامي: الاختلاط في رأس المال والعمل والربح والخسارة.¹

الأحناف: عقد بين المشاركين في الصل والربح.

الشافعية: ثبوت الحق لاثنتين فأكثر على جهة الشيوخ.

المالكية: عقد على عمل والربح بينهما بما يدل عليه عرفا.

الحنابلة: اجتماع في التصرف.

اقتصاديا:

تعرف المشاركة على أنه عقد من عقود الاستثمار يتم بمقتضاه الاشتراك في الأموال لاستثمارها في الأنشطة المتنوعة، بحيث يساهم كل طرف بحصة في رأس المال، ولا شك في أن هذا النوع من الصيغ الاستثمارية هام جدا إذا قد تعجز الرساميل الفردية وتضعف إمكانيات المؤسسات الصغيرة عن ارتياد مجالات استثمارية لضآلة حجم مواردها وضخامة المبالغ المطلوبة في المشروعات الاستثمارية المراد تنفيذها، فتأتي المشاركات لتقوم بدور فعال في مجال الجمع والتعبئة للرساميل، والمزج والتأليف بين الإمكانيات المتاحة على مستوى الوحدات الصغيرة، فتجعل منها قوة معتبرة لتطويع المشروعات الجديدة، أو توسيع المؤسسات القائمة وتجديدها.²

2-أنواع المشاركة:

1-2 المشاركة الثابتة:

تسمى المشاركة الدائمة أو الثابتة، وفيها يشارك المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع من المشروعات التي تجوز المشاركة فيها لمؤسسة تجارية أو صناعية أو زراعية أو عقارية أو غيرها.³

2-2 المشاركة المتناقصة:

هي المشاركة التي يساهم فيها المصرف في رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية أو بنائيات، أو مصنع، أو زراعة مع شريك أو أكثر عندئذ يستحق كل من الشركاء نصيبه من الأرباح بموجب الاتفاق عند التعاقد مع وعد المصرف أن يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى شركائه والشركاء يعيدون شراء أسهم المصرف والحلول محله في الملكية، سواء على دفعة واحدة أو دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها.⁴

3- شروط التمويل بالمشاركة: للمشاركة خمسة أركان ولصحتها يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط⁵:

¹ حسين حسن شحاتة" أصول محاسبة الشركات في الفكر الإسلامي"، مكتبة التقوى، ط3، 2007، ص13.

² صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص403.

³ بنك دبي الإسلامي، المشاركة سلسلة التوجيه بأعمال المصارف الإسلامية، مركز التدريب والتطوير 1996 ص20.

⁴ نور الدين عبد الكريم الكواملة، المشتركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، ط1، 2008، ص33.

⁵ نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2013، ص64.65.66.

. شروط الصيغة: الإيجاب والقبول، ليس هناك صيغة محددة لعقد المشاركة، فتعقد بكل لفظ يعبر عن المقصود ويصح عقدها باللفظ أو الكتابة.

. العاقدان: يشترط أن يكون الشريك صالحا للتوكيل والتوكل، حيث يكون وكلا عن الآخر وكفيلا له ومفوضا بالتصرف ويجب أن يكون الشريك حرا عاقلا بالغا.

. رأس المال: ان يكون رأس المال من طرفي التعاقد ولا يشترط تساوي رأس المال المقدم من كليهما.
. التنفيذ:

1- وجود اثنان أو أكثر حتى يكون هناك مشاركة فلن تقوم شركة بين فرد واحد.

2- أن يشترك الشركاء في العمل ولا يجب أن يشترط أحدهما على الآخر عدم العمل ولا يشترط التساوي فيه.

3- أن تكون الخسارة على قدر حصص رأس المال المقدم من كل منهما.

4- أن تكون يد شريك في كل ما يختص بأعمال وأموال الشركة يد أمانة.

. توزيع الناتج:

1. حالة الربح: يقصد به الربح القابل للتوزيع أي الربح بعد تحميله بكافة المصاريف اللازمة لتقليب المال في دورة تجارية كاملة ويشترط أن يقسم صافي الربح بين الشركاء حسب الاتفاق المدرج بالعقد سواء كان بالتساوي أو بالتفاضل.

2. حالة الخسارة: أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك أو رأس المال أي توزع الخسارة على قدر حصص المال المقدم من كل منهما في رأس المال، وذلك في حالة ما إذا كانت الخسارة بسبب ظروف لا دخل للمشارك فيها أما إذا كانت الخسارة ناتجة عن تقصير أو إهمال الشريك فيتحمل وحده مقدار الضرر الذي يقع على شريكه.

ثالثا: التمويل بالمزارة:

1-تعريف المزارة:

لغة: فاعلة من الزرع، جاء في لسان العرب زرع الحب، يزرعه زرعاً وزراعة.¹

اصطلاحاً: تعرف على أنها: معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع على ان يقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد، فهي نوع من شركة على كون الأرض من طرف والعمل من طرف آخر على أن تُزرع الأرض، وتكون حاصلاتها بينهما².

¹. ابن منظور . مرجع سبق ذكره ص 141

². نزيه حماد مرجع سبق ذكره ص 411.

اقتصاديا: هي عقد بين اثنين أحدهما هو مالك الأرض أو صاحب الحق فيها، وثانيهما هو عامل الزراعة على أن يدفع الأول أرضا للثاني لزراعتها بحصة شائعة معلومة من نمائها، وهو الزرع سواء كانت آلات الزراعة وتكاليفها أو مدخلاتها كالبذر والسماد والمبيدات من مالك الأرض أو من العامل.¹

2- صور التمويل بالمزراعة:

للمزراعة عدة صور نلخصها فيما يلي:²

1. هي أن يتساوى الشريكان أو الشركاء في الأرض والعمل والبذر وآلة الزرع والشجر وإن يتفقان على أن يأخذ كل واحد من الربح بقدر ما أخرجته.
2. أن تكون الأرض مملوكة لها معا أو أرضا مباحة ليست ملكاً لأحدهم، يتفقان على زرعها شركة وعلى أحدهما البذور وعلى الثاني العمل.
3. أن تكون الأرض مملوكة لأحدهما أو يكون عليه البذر أيضا نظير أن يكون على الآخر العمل باليد والبقر والآلة فقط.

4. أن تكون مملوكة لأحدهما وعليه بعض البذر وعلى الشريك الآخر العمل وبعض البذر.
5. أن تكون الأرض مملوكة لأحدهما وعليه البذر والبقر والآلة وعلى الشريك الثاني العمل فقط.

3- شروط المزراعة:

للمزراعة عدة شروط أهمها:³

- . أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها وبيان مساحتها.
- . تحديد نوع الزرع وذلك بمعرفة جنس البذر ونوعه.
- . تحديد مدة المزراعة بحيث تكون كافية لإتمام الزرع فيها، ولا تكون مفتوحة.
- . الاتفاق على كيفية توزيع العائد، وإن يكون نصيب كل منهما جزءا مشاعا.

رابعا: التمويل بالمساقات:

لغة: المساقات مفاعله من السقي مثل المضاربة والمزراعة.⁴

اصطلاحا: تناولها الفقهاء في تعريفاتهم ب:⁵

الشافعية والحنابلة: هي دفع الرجل إلى الآخر شجرة ليسقيه ويعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمره.

¹. سلسلة إصدارات مجمع الفقهاء الشريعة بأمريكا، ص156.

². عبد الرحمان الجزيري على المذاهب الأربعة، قسم المعاملات، ج3، طبعة الاستقامة، القاهرة، ط2، ص13.

³. احمد بن هبور، مرجع سبق ذكره ص80.

⁴. ابن منظور مرجع سبق ذكره ص394.

⁵. منذر قحف مرجع سبق ذكره ص19.

الأحناف والمالكية: هي عقد على خدمة السعر وإصلاحه على سهم معلوم من غلته.
شروط المساقات:

للمساقات شروط أساسية أهمها:¹

1. أن يكون الشجر المدفوع للعامل معروفا ومرئيا وموصوفا وصفا تاما.
 2. أن يكون للشجر المدفوع للعامل فيه ثمر يزيد بالعمل.
 3. أن يكون الخارج من ثمر للمتعاقد.
 4. لا يجوز أن يتضمن العقد تسليم الأرض التي عليها الشجر للتعامل فيها.
- صيف التمويل القائمة على الدين التجاري في المصارف الإسلامية:
أولا التمويل بالمرابحة:

1- تعريف المرابحة:

لغة: المرابحة من الربح والزيادة، والربح هو النماء في التجارة.²
اصطلاحا: تعني بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم لدى الشاري أي أنها عملية بيع سلعة ما قام بشرائها شخص ما أو جهة ما لشخص آخر أو جهة أخرى نقابل الثمن الذي تم الشراء به بالإضافة إلى مبلغ معين من الربح، يكون عبارة عن مبلغ معلوم أو نسبة معلومة من ثمن الشراء الأول.³

2- أشكال المرابحة:

تأخذ المرابحة شكلين أساسيين هما:⁴

1. المرابحة البسيطة:

حيث يكون عدد أطراف التعاقد طرفين وتتضمن بيع المالك لسلعة يملكها مع إضافة هامش ربح الثمن الأول ويأخذ هذا النوع من المرابحة شكل أغلب المعاملات التي يقوم فيها التجار في العادة، كما ان البيع قد يكون مساومة أو أمانة والتسديد قد يكون حالا أو مؤجلا أو مقسطا.

2- المرابحة المركبة:

تسمى حديثا بالمرابحة لأمر الشراء وهي من أكثر الأساليب استخداما في المصارف الإسلامية وتتميز بكونها ترتكز على ثلاث أطراف وفق ما يلي:
الطرف (1): البائع الأول.

¹. احمد بن هبور مرجع سبق ذكره، ص80.

². ابن منظور مرجع سبق ذكره. ص442

³. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو الاقتصاد الإسلامي، دار البداية، ط1، 1433/2012، ص139.

⁴. أحمد بن هبور، مرجع سبق ذكره ص8584.

الطرف (2) المشتري الأول والبائع الثاني.

الطرف (3) المشتري الأخير.

3- شروط المراجعة:

تتضمن المراجعة شروطا خاصة تتضمن صحة العقد وهي:¹

1. أن يكون العقد الأول صحيحا فإذا كان الأول فاسدا لم يجز بيع المراجعة، لان البيع يكون بالثمن الأول مع زيادة ربح.

2. أن يكون الربح معلوما.

3. ان يكون رأس المال من ذوات الأمثال.

4. ان يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني.

ثانيا: التمويل بالسلم:

1- تعريف السلم:

لغة: هو استعجال رأس المال وتقديمه، ويقال للسلم سلفة لغة، يقال أسلم سلم وأسلف والسلم لغة أهل الحجاز والسلف، لغة أهم العراق قاله الماوردي، وقبل السلف تقديم رأس المال، والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم من السلم، لأنه يطلق على القرض.²
اصطلاحاً:

هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي.³

2- شروط السلم:

لابد من توفر عدة من الشروط في بيع السلم حتى يتميز عن الربا، ومن أهم هذه الشروط ما يلي:⁴

1). شروط تتعلق برأس المال:

. تعجيل رأس مال السلم وتسليمه للبائع في مجلس العقد.

. لا بد من بيان قيمة وجنس رأس المال.

2). شروط تتعلق بالمسلم فيه أو المبيع:

. لا يجوز أن يكون المسلم فيه نقودا.

. أن يكون مسلم فيه مؤجل التسليم إلى أجل معلوم.

¹ محمد محمود المكاوي، التمويل بالمراجعة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، ط1، 2015.

² محمد عبد العزيز حسن زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996، ص14.

³ مولود ديدان، نصوص الصيرفة الإسلامية، دار بلقيس للنشر، 2024، المادة 9 ص 11.

⁴ أحمد بن هبور، مرجع سبق ذكره ص9291.

. معرفة مكان التسليم.

. يجب أن يكون المبيع معلوم الجنس والنوع والقدرة والصفة.

. لا بد من خلو البديلين من على الربا.

. يجب أن يكون العقد نهائيا ليس فيه خيارا لأي طرف.

ثالثا: التمويل بالاستصناع:

1-تعريف الإستصناع:

لغة: الإستصناع لغة هو طلب صناعة الشيء أي دعا إلى صنعه، فيقال استصنع الشيء أي دعا إلى صنعه.¹

اصطلاحا: يعرف على أنه عقد يشتري شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع عند التعاقد أو بعد الاستلام أو عند أجل معين.

2- أشكال عقد الإستصناع: للإستصناع نوعين هما:²

استصناع عادي: يرتبط بالصانع(البائع) والمستصنع (المشتري) فالعقد يمر هنا بمرحلتين تنفيذيتين أولاها مرحلة إبرام العقد مع طالب الأصل والثانية أنجاز العمل المطلوب عندما يكون المصرف هو الصانع فإنه يقوم بالبيع بالتقسيط عند الانتهاء من العمل وتسليم ما تم صنعه.

استصناع موازي: يقوم المصرف بإبرام عقد الإستصناع مع العميل (طالب الصناعة) بعقد اتفاق مع آخر من طرف آخر ليقوم بعملية الصناعة المطلوبة، وذلك بموجب عقد استصناع موازي وبنفس المواصفات.

3-شروط الإستصناع:

يجب توفر عدة من الشروط في عقد الإستصناع أهمها:³

1. يجب أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما جرى عليه التعامل بين الناس استصناعا.
2. يجب ألا يكون الشيء المطلوب صنعه مختص بعقد آخر مشروع كالإجارة أو السلم.
3. يجب بيان الشيء المراد صنعه وجنسه ونوعه وقدره بشكل واضح لا يترك أي مجال للاختلاف أو الريبة.
4. يجب أن يكون العمل والعين على ذمة الصانع.
5. لا يشترط دفع الثمن وقت العقد بحيث يجوز تأجيله على ما بعد الصنع بما يتفق عليه الطرفان.

رابعا التمويل بالإجارة:

1-تعريف الإجارة

¹. محمد محمود المكاوي، التمويل بالاستصناع في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص27، 28.

². نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره ص177.

³. أحمد بن هبور، مرجع سبق ذكره ص 93.

لغة: تعرف على أنها مشتقة من الأجر وهو العوض ومنه تسمى الثواب أجرا. أما في الاصطلاح الفقهي: هي عقد لازم على منفعة مدة معلومة بثمن معلوم. ويرى الفقهاء على أن الإجارة بيع للمنافع بعوض والمنفعة قد تكون منفعة عين.¹

2-أنواع الإجارة:

تتخذ الإجارة في المصارف الإسلامية أسلوبين رئيسيين هما:²

1. الإجارة التشغيلية:

يقوم على أساس تملك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكه عند نهاية مدة الإيجار، ويستخدم هذا النوع في حالة الأصول ذات القيم المرتفعة التي يعجز المستأجر عن اقتنائها كالسفن والطائرات، وتتميز الإجارة التشغيلية بكونها تتضمن على مسؤولية المؤجر، البنك، المصارف الرأسمالية التي تتعلق بصيانة الأصل خلال فترة التأجير على اعتبار أن المنفعة الإيجارية مرتبطة بمسؤولية الصيانة.

2. الإجارة المنتهية بالتمليك: تعرف إنها إجارة واقتناء أو الإجارة التمليلية، وتتمثل في عقد إيجار مع وعد بالبيع مقابل مبلغ رمزي في نهاية مدة الإيجار، حيث تتضمن قيام المصرف بشراء أصل ثم الأصول بغرض تأجيره للعميل مقابل أقساط تجارية متفق عليها في العقد على أن تنتقل ملكية الأصل للعميل بعد انتهاء مدة الإيجار إما عن طريق الهبة أو عن طريق البيع مقابل مبلغ يراعي فيه مدة الاستخدام مقابل قيمة متبقية.

3-شروط عقد الإيجار:

لإتمام الإجارة يجب أن تتوافر بعض الشروط منها:³

. أن يكون الشخص المؤجر هو المالك الفعلي للعين المؤجرة أو ينوب عن المالك وكالة، فلا تصح الإجارة ما هو مرهون للعين.

. أن تكون المنفعة المتوخاة من العين المؤجرة مباحة شرعا.

. أن يكون العين المؤجرة معينة بشكل يمنع الانتفاع بها بالشكل المناسب والمطلوب.

. أن يكون العين المؤجرة معلومة عند إجراء العقد وذلك حسما للنزاع.

المطلب الرابع: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي(التقليدي)

يختلف التمويل التقليدي عن الإسلامي حيث إن التقليدي يتبع الأساليب والمبادئ الاقتصادية التقليدية مثل فرض الفوائد والربا على القروض والاستثمارات وتكون العلاقة بين المقرض والمدين هي علاقة تجارية تعتمد على الربح والخسارة.

¹. محمد عبد العزيز حسن زيد، الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1417/1996، ص15.

². أحمد بن هبور، مرجع سبق ذكره ص88. 89.

³. نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره ص158.

أشكال الاحتكار وتستخدم فيه صيغ تمويلية إسلامية مثل المضاربة والمراوحة والمشاركة وتكون العلاقة تعتمد على مشاركة الأرباح والمخاطر بين الطرفين.

وفيما يلي سنوضح أهم نقاط الاختلاف والتشابه بين التمويل الإسلامي والتقليدي وهي:¹

أولا أوجه الاختلاف: تتمثل أوجه الاختلاف فيما يلي:

. يستمر ملك المال الممول لملكه في التمويل الإسلامي بينما تتحول ملكية المال المقرض إلى المقرض في التمويل الربوي.

. تقع الخسارة على رب المال في التمويل الإسلامي بينما لا يتحمل الممول في التمويل الربوي أي خسارة، أي ان يستفيد ضامن لما في يده.

. يشترك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب إنفاقهما في التمويل الإسلامي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل الربوي بالنتيجة الربحية للمشروع ولا بحصصه المستفيد من التمويل.

. ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقعة ربحها، بينما يمكن تمويل أي نوع من الاستثمارات في التمويل الربوي.

. يمكن أن يكون التمويل في الإسلام بالنقد أو بالأصول الثابتة أو بالأصول المتداولة، بينما أن التمويل الربوي هو بالنقد فقط، على أنه إذا حصرنا المقارنة بالمضاربة فإنها يشترط لها النقود في الغالب، فتصبح متشابهة في هذا التمويل الربوي.

ثانيا أوجه التشابه: تتمثل نقاط التشابه بين التمويل الربوي والتمويل الإسلامي فيما يلي:

. تقييد المستفيد من التمويل بنوع الاستثمار الذي يريده رب المال، يتم هذا في التمويل الإسلامي، إما بتملك الأصول الثابتة أو المتداولة ووضعها كأعين تحت تصرف الطرف العامل أو اشتراط نوع الاستثمار في العقد، كما يتم التقييد في العقد في التمويل الربوي.

. قصد الاسترباح: ففي كل من التمويل الإسلامي والربوي تنحصر رغبة صاحب العمل بالاسترباح بماله عن طريق الغير.

. حصر القرار الاستثماري بالمستحدث، وهو الطرف العامل في التمويل الشرعي والمستفيد من القرض في التمويل الربوي.

المبحث الثاني: ماهية الشبابيك الإسلامية وواقعها في الجزائر

رغم أن أهداف البنوك التقليدية في الجزائر من ولوج النظام المصرفي الإسلامي وفتح شبابيك إسلامية، هو جذب عملاء جدد وتوفير السيولة وزيادة الاستثمار، إلا أن هذه الخطوة تعد الانطلاقة الفعلية للتمويل الإسلامي

¹. منذر قحف، مرجع سبق ذكره ص 52/53.

في الجزائر، هذا الأمر الذي جعلنا في هذا المبحث نتطرق للإطار النظري لهذه الشبابيك الإسلامية والتعرف أكثر لواقعها في البنوك العمومية الجزائرية من خلال ذكر القوانين التشريعية المنظم لعملها، وعرض الحصيلة التي حققتها الصيرفة الإسلامية منذ تفعيلها سنة 2020.

المطلب الأول: مفهوم الشبابيك الإسلامية، نشأتها، خصائصها، وأهدافها

أولاً: مفهوم الشبابيك الإسلامية

1-1 تعريف الشبابيك الإسلامية:

تعرف الشبابيك الإسلامية على أنها وحدات إسلامية في الفروع التقليدية أو الرئيسية تكون مخصصة لبيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها¹.

وتعرف على أنها تخصيص حيز أو جزء داخل البنك التقليدي يقدم منتجات وخدمات، تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، بالإضافة إلى نشاطات البنك التقليدية².

وعرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بأنها جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالاستثمار بشكل يتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، وقد تكون وحدة متخصصة أو فرعا من المؤسسة ولكنها لا تتمتع باستقلالية من الناحية القانونية³.

كما عرفت بأنها "ظاهرة النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه المصرف الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية"⁴.

وتعرف في التشريع البنكي الجزائري أنها "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"⁵.

ومن التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف الشبابيك الإسلامية على أنها وحدات منظمة داخل بنك تقليدي مخصصة لتقديم منتجات تتوافق مع الشرع الإسلامي.

¹- سعيد بن مرطان، تقويم مؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، طبعة تمهيدية مقدمة على المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص12

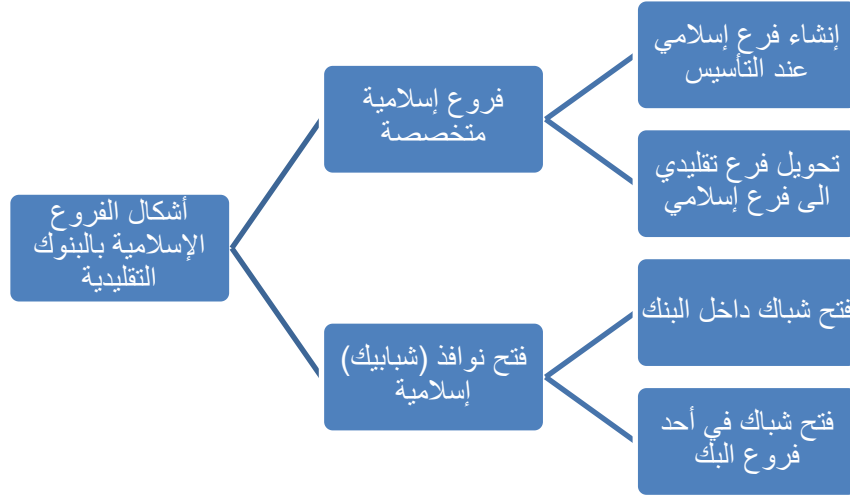
²- مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، ص 102

³- أبو حفيظ سهى مفيد، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين، مجلة بيت المنشور، 2019، ص 11

⁴- نجيب سمير حريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2014، ص 2014

⁵- النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 17، ص 16، 33.

الشكل 01: الشكل التنظيمي لفتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية



المصدر (البلتاجي، محمد، 2012، صفحة 76)

الجدول 01: طبيعة العلاقة بين الشبابيك الإسلامية والبنوك التقليدية

الاستقلالية والملكية	مصدر رأس المال والحصول على التمويل	الميزانية والنتائج المالية
- لا يتمتع الفرع الإسلامي بأي صفة مستقلة عن المصرف الرئيسي - يختار المصرف الرئيسي مدير الفرع الإسلامي وموظفيه وكذلك إبداء الرأي في القرارات التي يتخذها الفرع الإسلامي - الفروع الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية من حيث الملكية، كما تخضع لنفس معاملة البنك المركزي كغيره من البنوك التقليدية.	- لا تملك الفروع الإسلامية رأس مال خاص بها بل هي جزء من رأس مال المصرف الرئيسي، وليس لها الحق في طرح أسهم للاكتتاب العام لتوفير رأس مال خاص بها. - تحصل الفروع الإسلامية على التمويل من المصرف الرئيسي بأحد الصور التالية (تمويل رأس المال بصورة قرض حسن، أو ودیعة استثمارية، أو عن طريق تخصيص مبلغ معين).	- الفصل بين الميزانية وأموال الفروع الإسلامية عن المصرف الرئيسي وباقي الفروع الأخرى التقليدية يتم داخليا فقط. - النتائج الفعلية للفرع الإسلامي لا تظهر منفصلة عن الميزانية العمومية للمصرف الرئيسي - ميزانية الفروع الإسلامية قوائم مالية غير رسمية الهدف منها تحديد قياس النتائج الفعلية لتلك الفروع، وبالتالي يعاد دمجها في ميزانية المصرف الرئيسي.

المصدر: (فهد شريف، 1424هـ، الصفحات 17-20)

1-2 نشأة الشبابيك الإسلامية:

ظهرت فكرة إنشاء شبابيك إسلامية تابعة لبنوك تقليدية منذ بداية ظهور المصارف الإسلامية تقدم خدمات مالية موافقة للشريعة الإسلامية، رغم تشكيك بعض البنوك التقليدية في مصداقية هذه المصارف الناشئة، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل دفعت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندها قررت خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم المصرفية الإسلامية¹.

ولقد شهدت البلاد الإسلامية التعامل بالصيرفة الإسلامية مع بداية السبعينيات من هذا القرن، حيث تأسس سنة 1971 بنك ناصر الاجتماعي، ثم في سنة 1975 تم إنشاء لأول مرة رسمياً، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وبنك دبي الإسلامي²، وبعد ذلك توالى تأسيس المصارف الإسلامية في جميع الأقطار الإسلامية.

و الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية، و حتى منها الغربية قامت بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزءاً من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد و القرض 90-10 الذي فتح المجال للقطاع الخاص و القطاع الأجنبي لإنشاء بنوك و منها البنوك الإسلامية في الجزائر، حيث اعتبرت الجزائر من الدول السبّاقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار و بعض الدول العربية الأخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين إسلاميين، آخرهما حصل على اعتماد سنة 2008، و يتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري و هو أول بنك برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991، ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال هو مصرف "السلام الجزائر" ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية تم افتتاحه في 20 أكتوبر 2008³.

أما عن الشبابيك الإسلامية في الجزائر، فلقد تم فتحها في ثلاث بنوك خاصة و هي بنك الخليج AGB (2009)، بنك الإسكان للتجارة و التمويل الجزائر HOUSING BANK (2016)، و ترست بنك الجزائر TRUST BANK (2018)، و بعد صدور نظام 20-02 في 2020/03/23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، قام البنك الوطني الجزائري BNA، بإطلاق نافذة إسلامية بتاريخ 2020/08/04، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم 09 منتجات مالية موافقة للشريعة الإسلامية و بحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الإسلامية

¹-سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية ماله و ما عليها، مجلة البنوك الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 34، فيفري 1984، ص 21.

²-خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016-04، ص 25.

³-الملقّى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، ص 10-11.

106 شبك موزعة بين بنك التنمية المحلية BNA، و القرض الشعبي الجزائري CPA، و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP.

1-3 خصائص الشبابيك الإسلامية:

- ارتباطها بالبنك الرئيسي من حيث مكان تواجدها وسيطرته عليها.
- خضوعها للرقابة في معاملاتها من قبل هيئة شرعية سواء داخل البنك أو خارجه.
- استبعاد المعاملات غير الشرعية من أعمالها خاصة نظام الفوائد الربوية وهذا ما ينسجم مع خصائص المجتمع الإسلامي واستبدالها بأسلوب المشاركة.
- تخضع للمبادئ والقيم الإسلامية وهذا ما يجعلها تتحرى التوجيهات الشرعية في جميع معاملاتها المصرفية.
- استثمار أموالها في المشاريع الحلال.
- اعتماد صيغ المشاركة التي تقوم على التعاون بين صاحب رأس المال وطالب التمويل في حالة الربح والخسارة.
- يرتبط التمويل في هذه الشبابيك بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات (السلع والخدمات).

1-4 أهداف الشبابيك الإسلامية

يمكن تحديد أهداف الشبابيك الإسلامية فيما يلي:

- استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء.
- توجيه كل جهد نحو الاستثمار حلال¹.
- تحقيق الربح عن طريق المشاركة وفق المنهج الإسلامي.
- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد
- إحياء النظام الاقتصادي الإسلامي
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز، بابتكار صيغ تتناسب مع جميع متطلبات المجتمعات الإسلامية.
- ترسيخ فكرة التضامن بين أصحاب الفائض ومن هم بحاجة له، عن طريق توظيف الأموال، والاشتراك في الربح والخسارة.
- تشجيع المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية².

¹-د. محمود حسين الوادي، د. حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية وتطبيقات العلمية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الخامسة، ص 44.

²-نجيب سمير خريس، الوافد الإسلامية في البنوك الربوية من منظور إسلامي، مجلة الزرقاء والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني 2014، ص 149.

- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات المصرفية لدى المتعاملين معها.
- العمل من أجل إبقاء رؤوس الأموال داخل الوطن، وبالتالي يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلد¹.

المطلب الثاني: متطلبات فتح الشبابيك الإسلامية والقوانين المتعلقة بها في الجزائر

أولاً: متطلبات فتح الشبابيك الإسلامية:

1-1 المتطلبات القانونية:

يجب أن تتوفر جملة من المتطلبات القانونية من أجل فتح شباك إسلامي في بنك عمومي ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

- الحصول على ترخيص من الجمعية العامة للبنك المتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية في البنك.
- الحصول على الموافقة من طرف البنك المركزي، مع ضرورة احترام الشروط المنصوص عليها في العقد التأسيسي كعدم التعامل بالربا، وعدم مخالفة الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات.
- تخصيص مبلغ ليكون رأس مال للنافذة في البنك التقليدي من أجل تقديم خدمات المصرفية الإسلامية مع نوع من الاستقلالية عن الرأسمال الرئيسي².
- وجوب دراسة جميع الجوانب القانونية، كالأثار القانونية المترتبة والعقوبات المحتملة.

1-2 المتطلبات الشرعية:

تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:

- تنصيب هيئة الفنون والرقابة الشرعية متخصصة تشرف على فتح النافذة الإسلامية.
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية، وتعرف الرقابة الشرعية على أنها "وجود هيئة أو إدارة تراقب ما تقوم به المؤسسات المالية من أعمال وتتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء"³.
- إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها في موارد الشبابيك الإسلامية واستخداماتها وتعاملاتها مع البنوك الأخرى، وإحلال البديل الإسلامي.
- الارتكاز على مبدأ الشفافية والإفصاح.

1-3 المتطلبات الإدارية:

¹- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010، ص 308.

²- عبد الرزاق بلعباس، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد الثاني، 2013، ص 56.

³- د. ناصر موسى، الرقابة الشرعية كآلية إجرائية للتحويل من بنك ربوي إلى بنك إسلامي، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، سبتمبر 2019، ص 03.

بعد توفير الشروط القانونية والشرعية لفتح الشبابيك الإسلامية يجب توفر متطلبات إدارية لاستكمال العملية وهي كما يلي:

- تعديل النظام الأساسي للبنك العمومي ليكون مشرعا¹.
- يجب تكوين لجنة إدارية مرتبطة بمجلس إدارة البنك وهذه اللجنة تشرف على تحديد الإطار الزمني للتحويل، وتحديد جميع الشروط التي يجب توفرها لإنجاح عملية التحويل، بالإضافة إلى ذلك تقوم هذه اللجنة بمتابعة نشاط الشبابك بعد ذلك.
- انتقاء الكوادر البشرية لتسير الشبابك الإسلامي مع الأخذ بعين الاعتبار توفرها على مميزات أخلاقية وذات التزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- تنظيم دورات تكوينية للإطارات المنتقاة في مجال الصيرفة الإسلامية.

ثانيا: القوانين المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تظهر خصوصية الشبابيك الإسلامية المستحدثة من خصوصية النصوص القانونية الخاضعة لها ومتمثلة في نظام بنك الجزائر الصادر لضبط الصيرفة التشاركية في المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر، ونجد هذه القوانين كما يلي:

1-2 الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 17 فبراير 2011 يتعلق بالنقد والقرض:

تم التطرق للصيرفة الإسلامية في هذا الأمر من خلال منح بنك الجزائر الصلاحية في وضع أنظمة خاصة لتنظيم ومراقبة المنتجات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن أبرز النقاط المتعلقة بالصيرفة الإسلامية التي تطرق لها الأمر 11-03:

- فتح المجال للبنوك لتقديم خدمات مالية مطابقة للشريعة مثل المراجعة، المشاركة.. الخ.
- إشراف بنك الجزائر على وضع الضوابط لهذه الخدمات لضمان الشفافية.
- إمكانية إنشاء نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية، أو إنشاء بنوك إسلامية متخصصة.

2-2 النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر:

تم إصدار القانون 18-02 مؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق لـ 04 نوفمبر 2018م، في الجريدة الرسمية الجزائرية (العدد 73)، ويتضمن هذا القانون قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

¹- عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية، مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد 02، 2013، ص76،77.

التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية وقد حددت المادة 02 من النظام سبع منتجات للصيرفة التشاركية وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار)¹. وحسب هذا النظام يتعين على البنك أو المؤسسة المالية التي تتبنى نشاط الصيرفة الإسلامية التقدم لطلب ترخيص مسبق يوجه إلى بنك الجزائر.

بعد الحصول على هذا الترخيص المسبق، يتعين على البنك الذي يرغب في الحصول على شهادة مطابقة منتوجاته المالية لأحكام الشريعة الإسلامية، أن تخضع تلك المنتجات الى تقييم الهيئة الوطنية المهياً قانوناً لذلك ويعتبر هذا النظام أول إطار قانوني وتنظيمي وعلمي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إن هدفه الأول والأساسي هو توسيع عمل الصناعة المالية الإسلامية من خلال فتحها شبابيك عبر المؤسسات المالية، على أن يكفل هذا الفتح والتوسيع استرجاع الأموال المتداولة في الأسواق الموازية من خلال ضمان سيولة دائمة في البنوك لاسيما تلك البنوك التي ستعمل في تمويل الخزينة العمومية².

سلبيات النظام 02-18: لقد احتوى نظام 02-18 على بعض أوجه القصور نذكر منها:

- لقد حدد هذا النظام المنتجات المالية، هذا ما يعني أن البنوك والشبابيك الإسلامية داخل البنوك العمومية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق الصيغ الإسلامية الأخرى، مثلاً كمزارعة، والمساواة، المغارسة، لأن التنظيم أشار بوضوح إلى العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية تتمثل على الخصوص في المنتجات المذكورة.
- لم يشر هذا النظام الى ضرورة وجود هيئة رقابية شرعية داخل البنوك العمومية، للإشراف على تقديم المنتجات المالية من جميع جوانبها.
- لم يوضح هذا النظام طبيعة المؤسسات المالية المعنية بتقديم هذه الخدمات المالية
- لم يتضمن النظام تعريفاً واضحاً للصيرفة الإسلامية مما أدى إلى غموضه.
- لم يتناول النظام بشكل كافٍ ضرورة تأهيل الأطارات البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية، مما أدى إلى نقص في الخبرات المتخصصة.
- التأخر في تطبيقه الفعلي حيث أنه رغم صدوره، لم يفعل على أرض الواقع وتتم الاستفادة من مزايا الصيرفة الإسلامية.

¹ - النظام رقم 02-18 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 73، المؤرخ أول ربيع الثاني عام 1440 الموافق ل 09 ديسمبر 2018.

² -لعل البرود، تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية -حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارة، المجلد 01، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017

2-3 النظام 02-20

صدر نظام رقم 02-20 في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، والذي يشبه كثيرا النظام السابق رقم 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية ومن أهم ما ورد في هذا النظام الجديد ما يلي:

سمى هذا النظام في مادته الأولى: "تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، والملاحظ استعمال مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل الصيرفة التشاركية الواردة في النظام 02-18.

يشترط هذا النظام الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم المنتجات الصيرفة الإسلامية، ويتضمن هذا الترخيص الحصول على شهادة المطابقة الشرعية المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء الصناعة المالية الإسلامية، والتي من مهامها مطابقة طلبات ترخيص المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية قبل الرفع لبنك الجزائر¹.

يتعين على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية مثل باقي البنوك الأخرى العاملة في الجزائر².

حصر هذا النظام عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمانية وعرفها كمنتج بالتفصيل وهي: المراقبة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار³.

يتعين على البنوك أن تقدم منتجات مصرفية إسلامية، وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة-أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك، ويتعلق الأمر هنا أكثر بالبنوك التقليدية التي ترغب في فتح نوافذ إسلامية، لأن البنوك الإسلامية لها هيئة رقابة شرعية خاصة به⁴.

نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية والإدارية للنوافذ الإسلامية عن الهياكل الأخرى للبنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي عن باقي أنشطة البنك خاصة في إعداد الميزانية بحيث تكون لها ميزانية منفصلة، أما الفصل الإداري من خلال وجود هيكل تنظيمي مستقل وموظفين متخصصين في الصيرفة الإسلامية⁵.

¹-النظام رقم 02-20، 2020 الصفحات 33-34

²-النظام رقم 02-20، 2020 الصفحة 33

³-النظام رقم 02-20، 2020 الصفحة 33

⁴-النظام رقم 02-20، 2020 الصفحة 34.

⁵-النظام رقم 02-20، 2020 الصفحات 34.

إلا أن النظام 20-02 لم يأتي بأشياء جديدة وإنما هو نسخة معدلة من القانون 18-02، لذا يبقى عدم الوضوح والنواقص التي شابت النظام القديم هي نفسها تطفو على السطح. كما أنه لم يأتي بصيغ تخرج الصيرفة الإسلامية من النظم والأطر المتنافية مع طبيعتها ونشاطاتها التي لا تقبل التعامل بالفوائد الربوية، لاسيما في حالة تسجيلها عجزا في السيولة، ما يفرض عليها الاقتراض من بنك الجزائر قصد تمويلها مقابل أسعار ربوية وهذا الأمر سيجعل من البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية أمام واقع تشريعي صعب لا يتلاءم مع طبيعة أنشطتها، ويجعلها مهددة بالإفلاس¹.

2-4 التعليمات رقم 03-20:

التعليمات رقم 03-20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية²، حيث أنها تهدف إلى ضمان التناسق بين النشاط التقليدي للبنك والنشاط الإسلامي من حيث الجوانب التنظيمية والإدارية كما أن هذه التعليمات أكدت على ضرورة حصول البنوك أو المؤسسات المالية على شهادة مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية، مسلمة من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء الصناعة المالية الإسلامية، قبل طلب الترخيص من بنك الجزائر.

قامت هذه التعليمات بشرح وتفصيل جوانب تطبيق كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي.

المطلب الثالث: تحديات ومتطلبات نجاح الشبابيك الإسلامية في الجزائر

أولا: تحديات الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر

تعتبر تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية تجربة فتيّة، حيث تحاول من خلالها السلطات المحلية مواكبة من سبقتها من دول المنطقة في هذا المجال، وهذا ما جعل هذه التجربة تتعرّش بعدة تحديات ظهرت مع ولوج الصناعة المالية الإسلامية للاقتصاد الجزائري، ومن بين هذه التحديات يمكننا ذكر ما يلي:

1- مشكلة علاقتها ببنك الجزائر وآلية الرقابة على أنشطتها، على غرار نسبة الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلى كيفية حساب بعض المعدلات التي تدخل ضمن ما يسمى بقواعد الحيطة والحذر، التي يفرض تطبيقها من طرف جميع البنوك العاملة في الجزائر، دون مراعاة خصوصية هذه النواظ التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية³.

¹-سويدي ناصر، بوراس محمد، الصيرفة الإسلامية في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01(2022) ص 8.

²-مصرف السلام الجزائر، <http://www.asalamalgeria.com>

³-خطوري منير وبن موسى أمير، مجلة إضافات اقتصادية، النواظ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المجلد رقم 05، العدد 02(2021)، ص 98.

- 2- عدم تمييز القانون الجزائري بين ممارسات العمل المصرفي التقليدي والعمل المصرفي الإسلامي جعل هذا الأخير يخضع لنفس المعاملة الضريبية والجبائية، بالإضافة إلى ارتفاع الأقساط الضريبية على الأرباح حيث تفرض نسب ضريبية عالية على عوائد الاستثمار¹.
- 3- عدم وجود نظام محاسبي خاص يتماشى مع أحكام وممارسات الصيرفة الإسلامية، على الرغم من تأكيد النظام رقم 20-02 الخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية على ضرورة استقلالية النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي (إداريا، ماليا، ومحاسبيا).
- 4- خضوع رأس مال وأرباح الشبابيك الإسلامية لفريضة الزكاة، الأمر الذي يشكل أعباء مالية كبيرة على عائقها.
- 5- عدم وجود هيئة رقابية يؤدي إلى صعوبة الحكم الشرعي الصحيح على المسائل الاقتصادية وخاصة الحديثة منها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعل سمعة هذه النافذة على المحك، بالإضافة إلى كونها تابعة لبنك تقليدي يجعل بعض العملاء يتحفظ عن التعامل مع بنك يقدم منتجات مصرفية مزدوجة، مما يؤثر على مصداقيتها.
- 6- اختلاط أموال النافذة الإسلامية مع أموال البنك التابعة إليه، بالإضافة إلى صعوبة تمويل رأسمالها حيث يتم تشكيل رأسمالها عند إنشاءها إما عن طريق التمويل من البنك الرئيسي بتقديم قرض لها أو وديعة استثمارية مقابل الحصول على جزء من الأرباح².
- 7- محدودية المنتجات المالية حيث أن النظام رقم 20-02 الذي يحدد عمليات الصيرفة الإسلامية حصرها في ثمان (08) صيغ فقط، حيث يشكل هذا التحديد قيда من الناحية العملية للابتكار³.
- 8- نقص الخبرات المتخصصة والكوادر التي تمتلك معرفة عميقة بالشريعة الإسلامية إلى جانب الخبرات المصرفية التقليدية⁴، حيث أن هذا النوع من التدريب المخصص يحتاج وقتا وجهدا.
- 9- عدم التحكم الجيد في التكنولوجيا الحديثة وضعف توفرها يؤدي إلى بطء الخدمة المصرفية الإسلامية من خلال إطالة الإجراءات وتعقيدها، كما أن إهمال الجانب التسويقي وعدم الاهتمام بالترويج باستخدام تقنيات حديثة للمنتجات المالية للصيرفة الإسلامية يجعلها أقل جذبا للعملاء.

ثانيا: متطلبات نجاح الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر:

¹- أميرة مرابطي ووردة سعادية، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة البصائر، المركز الجامعي نيبازة، الجزائر، 2023، ص 11.

²- حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 08، جانفي 2017، ص 197.

³- مجلة إضافات اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 100.

⁴- شلابي بلال، بوالثلجة صلاح الدين، بومعاني أمينة، البنوك والنوافذ الإسلامية في إطار القانون 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق 15 مارس 2020، ورقة بحثية، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ماستر 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصريف، ميلة، الجزائر، 2020-2021، ص 25.

ولضمان نجاح هذه التجربة مع الشبابيك الإسلامية المستحدثة في الجزائر لابد من توفر جملة من العناصر يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- 1- العمل على توفير الإطار التشريعي لتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، وهذا الأمر يتطلب مجموعة من الإجراءات أهمها: قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، مثل بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، وفي الأخير البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون.
- 2- وضع إطار قانون للمنتجات المالية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية والبورصة¹.
- 3- يجب الأخذ بالحسبان خصوصية المصارف الإسلامية، وإعادة النظر في العلاقة القائمة بين بنك الجزائر وهذه المصارف وعمل الشبابيك الإسلامية دون الخروج من دائرة رقابته، من خلال وضع قوانين خاصة بتنظيم هذه العلاقة.
- 4- إنشاء لجنة عليا للفتوى والرقابة الشرعية، وإنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية يعنى بتقديم الاستشارات ومكلف بتوفير التدريب والتكوين في مجال الصيرفة الإسلامية.
- 5- العمل على تأهيل وتدريب الكفاءات المتوفرة، وتحفيزها من أجل العمل على تطوير صناعة المنتجات المصرفية الإسلامية وجعلها منافسة للصيرفة التقليدية.
- 6- ضرورة تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية وألا تبقى محدودة في بعض الأنواع فقط، بل لابد من ابتكار وإبداع منتجات جديدة تنطلق من الشريعة الإسلامية لأن التراث الإسلامي غني جدا، حتى تصبح منتجات تعد بالمئات.
- 7- الاستفادة من مجهودات الهيئات الإقليمية والدولية في مجال تطوير أداء الصيرفة الإسلامية، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، التي تضع معايير لمحاسبية الصيرفة الإسلامية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الرابع: حصيلة الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ تفعيلها سنة 2020.

حققت الصيرفة الإسلامية بالجزائر منذ انطلاقتها عبر البنوك العمومية سنة 2020 تطورا إيجابيا، فكانت حصيلة التمويل الإسلامي (كما جاءت في تقرير بنك الجزائر) خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية نهاية سنة 2024، التي قمنا بتقسيمها إلى فترتين كما يلي:

¹-الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ص14.

أولاً: حصيلة التمويل الإسلامي خلال الفترة 2021 إلى غاية نهاية 2023 (تقرير بنك الجزائر 24 جوان 2024)

في نهاية سنة 2023، بلغ حجم الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي 680.1 مليار دينار مقابل 554.8 مليار دينار نهاية 2022 و 444.7 مليار دينار نهاية 2021، وهو ما يمثل نمو بنحو 22.6%، أقل بقليل من العام السابق الذي شهد ارتفاعاً بنسبة 24.8%، هذا التطور ناتج عن الارتفاع الحاد في حساب الودائع بنسبة 65.8%، لتبلغ 422.6 مليار دينار في نهاية 2023 مقابل 254.8 مليار دينار في نهاية سنة 2022. في المقابل شهدت الودائع والحسابات الاستثمار تراجعاً في حجمها بنسبة 14.2%، لتصل إلى 257.5 مليار دينار في نهاية سنة 2023 بمعدل نمو قدره 89%، وهي زيادة أكثر اعتدالاً من تلك المسجلة خلال العام السابق والتي بلغت 216.7%، في نهاية سنة 2022.

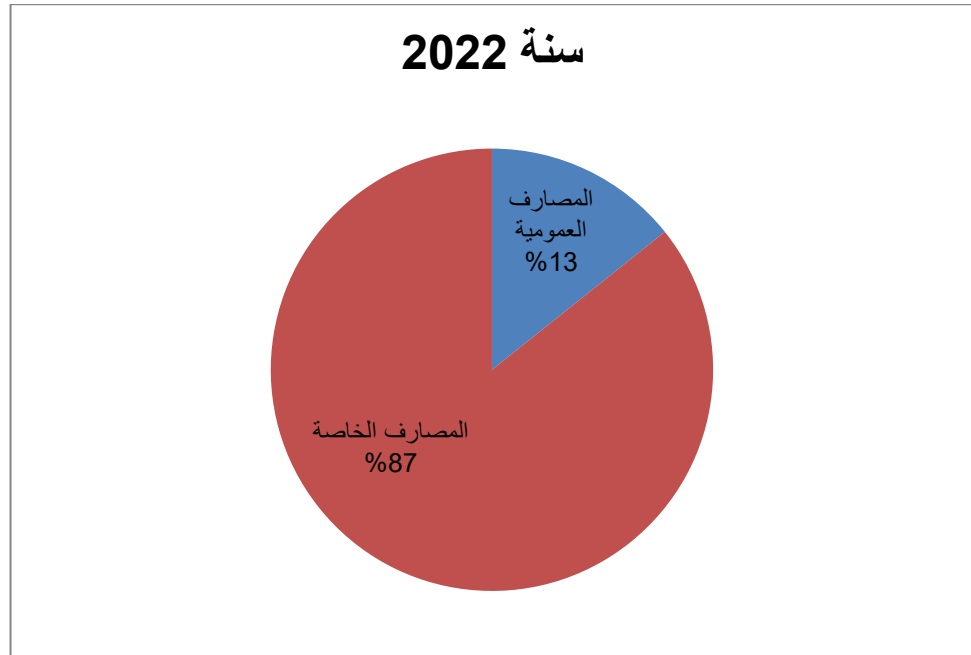
الجدول 02: حجم ودائع التمويل الإسلامي

طبيعة الودائع	2021	2022	2023
أ) حساب الودائع	212.0	254.3	421.7
المصارف العمومية	18.9	56.9	112.5
المصارف الخاصة	193.1	197.4	309.2
ب) الودائع في حسابات الاستثمار	231.9	299.5	256.5
المصارف العمومية	4.10	15.8	24.9
المصارف الخاصة	227.8	283.7	231.6
ج) المجموع الكلي	443.9	553.7	678.2
حصة المصارف العمومية	5.16%	13.10%	20.21%
حصة المصارف الخاصة	94.84%	86.90%	79.79%

المصدر: بنك الجزائر

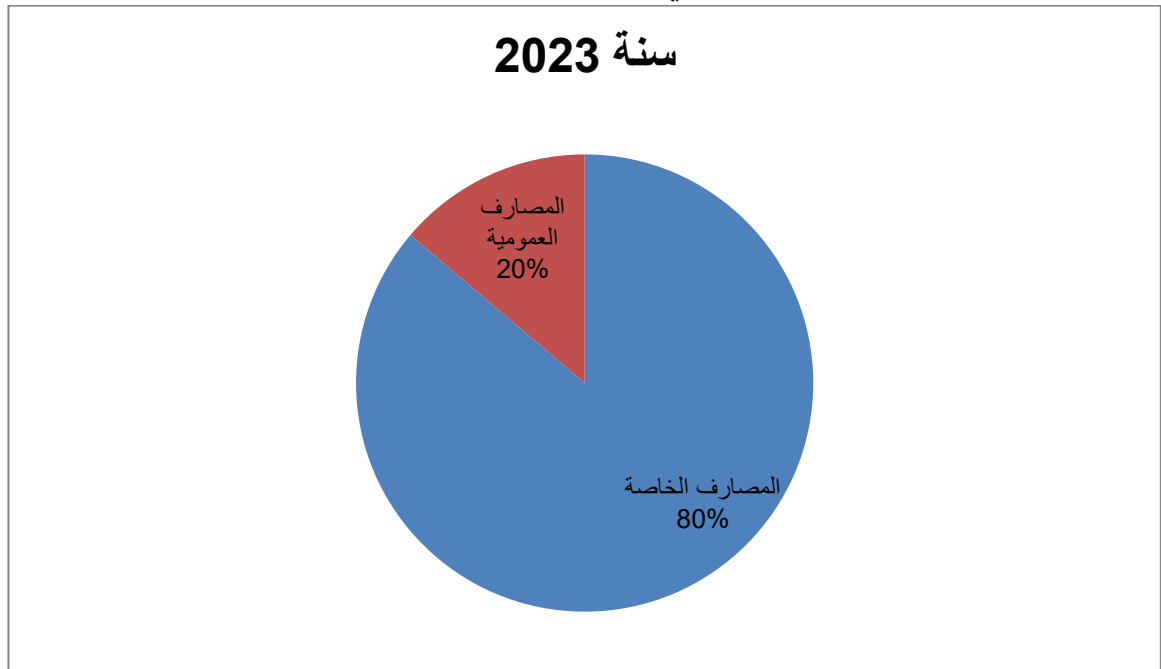
وبذلك في نهاية سنة 2023 تبلغ حصة المصارف العامة في إجمالي الودائع القائمة 20.21%، بزيادة 7.11 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق (13.10%) في حين تحتفظ المصارف الخاصة بحصة تصل إلى 79.79%، حيث بلغ إجمالي حجم الودائع في هذه المصارف 542.6 مليار دينار في 2023 بنسبة نمو 12.5%، مقارنة مع نسبة نمو 14.3%، في نهاية 2022.

الشكل 02: توزيع ودائع التمويل الإسلامي لسنة 2022



المصدر: بنك الجزائر

الشكل 03: توزيع ودائع التمويل الإسلامي لسنة 2023



المصدر: بنك الجزائر

جدول 03: قائمة منتجات التمويل

منتجات التمويل	2021	2022	2023
المربحة	130.7	129.7	139.5
المشاركة	1.1	2.0	4.2
المضاربة	6.0	7.6	8.3
الإجارة	83.9	86.5	100.4
السلم	133.1	153.9	187.7
الإستصناع	11.1	14.3	18.5
المجموع الكلي	365.9	393.9	458.5
حصة المصارف العمومية	%0.5	%1.6	%4.7
حصة المصارف الخاصة	%99.5	%98.4	%95.3

المصدر: بنك الجزائر

فيما يتعلق بمنتجات التمويل مقارنة بسنة 2022، تميز إجمالي المبلغ القائم بتوجه تصاعدي حيث بلغ 458.5 مليار دينار في نهاية سنة 2022، عندما بلغ 393.9 مليار دينار، وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة التي بلغت 15.3 مليار دينار بين سنتي 2022 و 2023 (+246.9%) فإن المصارف العمومية لا تشغل إلا 4.7%، من إجمالي هذه المنتجات.

ثانيا: حصيلة التمويل الإسلامي إلى غاية نهاية سنة 2024 (تقرير بنك الجزائر)

واصل التمويل الإسلامي بالجزائر تطوره، إلى غاية نهاية سنة 2024، حيث أن انطلاق البنوك العمومية في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ساهم في تمويل الاقتصاد الوطني، مشيرا على أن إجمالي الودائع لدى البنوك ارتفع لأكثر من 817 مليار 2020 إلى غاية سبتمبر سنة 2024، فيما تجاوزت قيمة التمويلات المقدمة بهذه الصيغة أكثر من 437 مليار دينار للشركات وأكثر من 68 مليار دينار للخواص.

ويسوق حاليا 12 بنكا (6 بنوك عمومية و6 بنوك خاصة) منتجات إسلامية مبتكرة تتلاءم واحتياجات الزبائن في مجالات عدة، من خلال 861 نافذة ووكالة موزعة على المستوى الوطني، حيث فتحت هذه البنوك إلى غاية سبتمبر 2024 قرابة 745574 حساب بنكي وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية.

كما أنه إلى غاية السادس الأول من سنة 2024، منحت البنوك العمومية والخاصة المتعاملة في مجال الصيرفة الإسلامية، قروضا في جميع المجالات للقطاعين العام والخاص، بقيمة إجمالية فاقت 13 ألف مليار دينار، حيث بلغ عدد الوكالات البنكية 1735 خلال نفس السداسي.

أما عن الدفع الإلكتروني، تم تسجيل أكثر من 4.5 معاملة بقيمة تقارب 36 مليار دينار، في حين تجاوزت المدفوعات عبر الأنترنت 14.8 مليون معاملة بقيمة تقارب 39 مليار دينار، إلى غاية أكتوبر 2024، كما بلغ عدد البطاقات البنكية المتداولة أكثر من 19.4 مليون بطاقة بنكية.

وفي نفس السياق أطلق البنك القرض الشعبي خلال سنة 2024 بطاقة الدفع جديدة + **CPAYE** ، التي تتيح تأجيل خصم المشتريات حتى تاريخ استلام الراتب إلى جانب تفعيل خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول **CPAVVIMPAY**.

خلاصة الفصل الأول:

ضم هذا الفصل الإطار النظري للبحث حيث تناول الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي، من خلال التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي، أنواعه ومبادئه وخصائصه، فضلا عن التعرض بالتفصيل إلى أهم الصيغ التمويلية الإسلامية، ولإظهار جوهر التمويل الإسلامي وقواعده كان لابد من تبين الفرق بين المصارف الإسلامية المتبنية له والبنوك الربوية.

ومن جهة أخرى، تم التعرض للشبابيك الإسلامية التي تم فتحها على مستوى البنوك العمومية التقليدية، من خلال مفهومها كوحدة من وحدات البنك، وخصائصها ونشأتها وأهدافها، غير أن هذه الشبابيك تتعرض إلى مجموعة من التحديات تعرقل عملها وتجعلها غير قادرة على الأداء المنوط بها، كما أنها تحتاج إلى مجموعة من المتطلبات لابد من توفرها لضمان استمرارها؛

ونتيجة لما سبق كان لابد من تسليط الضوء على ما حققته الصيرفة الإسلامية بصفة عامة في الساحة المصرفية الجزائرية منذ تفعيلها.

**الفصل الثاني: دراسة ميدانية
للتحديات والمتطلبات الشبابيك
الإسلامية في البنوك العمومية
الجزائرية (دراسة حالة في
البنوك العمومية لولاية سعيدة**

BADR-BNA-BDL-

(BEA

تمهيد

بعدما تم التعرف إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي، صيغه، خصائصه، أهميته، وبعد التطرق إلى مفهوم الشبابيك الإسلامية داخل البنوك العمومية في الجزائر والتعرض إلى واقعها في الجزائر من حيث القوانين المتعلقة بها والتحديات التي تواجهها ومتطلبات نجاحها نظريا؛

سيتم في هذا الفصل التعرف على الواقع العملي الميداني الذي تنشط من خلاله هذه الشبابيك الإسلامية والكشف عن وجود تحديات تواجهها من عدمه، والوقوف على المتطلبات التي يجب توفرها لنجاح هذه الشبابيك الإسلامية، وعليه سيتم التعرض الى فحوى العناصر التالية:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن البنوك محل الدراسة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن البنوك محل الدراسة

قبل الوقوف عن كثب من واقع هذا النظام المالي الجديد في الجزائر كان لابد من التعرف عن البنوك التي قمنا من خلالها بدراستنا والتعرف على مهامها وهياكلها التنظيمية، وإلقاء نظرة على الشبابيك التي فتحت بها لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) : تعريفه، مهامه، أهدافه، وهيكله التنظيمي، والشباك الإسلامي به:

تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) مؤسسة مصرفية عمومية تأسست بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، كنتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA) بهدف إنشاء مؤسسة مصرفية متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي والنشاطات المرتبطة بالعالم الريفي، حيث كان تأسيس هذا البنك في إطار الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر¹.

يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال اجتماعي قدره 54 مليار دينار جزائري وهو مملوك بالكامل من طرف الدولة الجزائرية، ويمتلك البنك شبكة واسعة من الوكالات تتجاوز 300 وكالة موزعة على كافة أنحاء التراب الوطني، مما يجعله من أكبر البنوك الجزائرية من حيث الانتشار الجغرافي، وهو ما يعكس استراتيجيته في الوصول إلى مختلف المناطق الريفية والفلاحية في البلاد.

مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يضطلع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة متنوعة من المهام المصرفية مع تركيز خاص على تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. تمويل القطاع الفلاحي: يقدم البنك تمويلا موجهاً للفلاحين والمستثمرين في القطاع الفلاحي سواء لتمويل المواسم الفلاحية أو اقتناء العتاد الفلاحي أو تحديث وعصرنة الأنظمة الإنتاجية الفلاحية.
2. دعم التنمية الريفية: يساهم البنك في تمويل مشاريع التنمية الريفية المتعلقة بتحسين ظروف الحياة في المناطق الريفية وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية.
3. تمويل الصناعات الغذائية: يقدم البنك التمويل اللازم للمؤسسات العاملة في مجال الصناعات الغذائية والتحويلية المرتبطة بالقطاع الفلاحي مما يساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية.

¹-بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص 38.

4. تقديم الخدمات المصرفية التقليدية: يوفر البنك مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات وتشمل فتح الحسابات بمختلف أنواعها وعمليات الدفع والتحويل والتحويلات المالية.
5. منح القروض الاستهلاكية والعقارية: بالإضافة إلى تخصصه في تمويل القطاع الفلاحي، يقدم البنك قروضا استهلاكية وعقارية للأفراد، مما يعكس توسع نشاطه ليشمل مختلف الخدمات المصرفية العامة.
6. تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية: يسعى البنك إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال تطوير خدمات الصيرفة الإلكترونية، بما فيها البطاقات المصرفية والصرافة الآلية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
7. تنفيذ برامج الدعم الحكومي: يلعب البنك دورا مهما في تنفيذ برامج الدعم الحكومي الموجهة للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية مثل القرض الرفيق وبرامج دعم الاستثمار الفلاحي.

أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها:
1. تعزيز الأمن الغذائي: يهدف البنك إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال دعم وتمويل المشاريع الفلاحية التي تزيد من الإنتاج الزراعي والحيواني.
 2. تنمية المناطق الريفية: يسعى البنك إلى تطوير المناطق الريفية من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية ودعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة في هذه المناطق.
 3. تحديث القطاع الفلاحي: يهدف البنك إلى المساهمة في تحديث وعصرنة القطاع الفلاحي من خلال تمويل اقتناء التقنيات والمعدات الحديثة وتطوير أساليب الإنتاج.
 4. تنويع المحفظة المصرفية: يعمل البنك على تنويع محفظته المصرفية وتوسيع نطاق خدماته لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية مع الحفاظ على تخصصه في القطاع الفلاحي.
 5. تحسين الأداء المالي: يسعى البنك إلى تحسين مؤشرات أدائه المالي وزيادة ربحيته من خلال تحسين جودة القروض وتنويع مصادر الدخل.
 6. تعزيز الشمول المالي: يهدف البنك إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل مختلف فئات المجتمع خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية.
 7. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يسعى البنك إلى دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية والأنشطة المرتبطة بها.

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

- يتميز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بتنظيم هرمي متكامل يتكون من عدة مستويات إدارية:
1. مجلس الإدارة: يمثل أعلى سلطة في البنك ويتكون من ممثلين عن وزارة المالية ووزارة الفلاحة وبعض القطاعات الأخرى ويتولى رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الإستراتيجية.

2. **المديرية العامة:** يرأسها الرئيس المدير العام المعين من قبل مجلس الإدارة، وتتولى الإشراف على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المقررة، وتسيير الأنشطة اليومية للبنك.
3. **المديريات المركزية:** تشمل مجموعة من المديريات المتخصصة مثل مديرية القروض الفلاحية، مديرية العمليات المصرفية ومديرية الموارد البشرية ومديرية المحاسبة والمالية ومديرية أنظمة المعلومات ومديرية التسويق والاتصال ومديرية التدقيق الداخلي.
4. **مديرية التمويل الفلاحي والريفي:** تعتبر من أهم المديريات في البنك، وتتولى الإشراف على تمويل القطاع الفلاحي والمشاريع الريفية وتطوير المنتجات المالية المتخصصة في هذا المجال.
5. **المديريات الجهوية:** تتوزع على المناطق الرئيسية في البلاد وتشرف على الوكالات التابعة لها في نطاقها الجغرافي وتتولى تنفيذ سياسات البنك على المستوى المحلي.
6. **الوكالات:** تمثل الواجهة الأمامية للبنك في التعامل مع العملاء وتقدم مختلف الخدمات المصرفية، وتصنف إلى عدة فئات حسب حجم النشاط والموقع الجغرافي مع وجود وكالات متخصصة في خدمة القطاع الفلاحي.
7. **اللجان المتخصصة:** تشمل لجنة التدقيق، لجنة المخاطر ولجنة القروض الفلاحية ولجنة الاستراتيجية وتتولى دراسة وتحليل المواضيع المختلفة وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة والمديرية العامة.
8. **مراكز الدعم الفني:** وهي وحدات متخصصة تقدم الدعم الفني والاستشاري للفلاحين والمستثمرين في القطاع الفلاحي وتساعد في إعداد دراسات الجدوى وملفات طلب القروض.

الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تم إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية بهذا البنك سنة 2021، حيث يتم تسويق المنتجات الإسلامية لبنك "بدر" عبر 81 شباك خاصة بهذا النمط من الصيرفة¹، أما عن شبك الصيرفة الإسلامية بولاية سعيدة تم إطلاقه يوم الأربعاء 29 سبتمبر 2021، حيث يتبنى هذا الشباك 16 منتجا تشمل:

- 1- فتح الحساب جاري للمؤسسات وحساب شيك للأفراد.
- 2- المعاملات المالية بصيغة المراجعة²، ونجدها تشمل:
- المراجعة للأشغال وهو عقد بيع الأصول لحساب العميل وبناءا على طلبه بثمان بيع مساوي لسعر الشراء، زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه تصل مدة التمويل فيها إلى 06 سنوات. المراجعة للصادرات. (انظر الملحق رقم 01)

¹- الموقع الإلكتروني <https://www.elmasdaronline.dz>

²- الموقع الإلكتروني <https://badrbank.dz>

- المراجعة غلتي هي عقد بيع المدخلات الزراعية للعميل، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء، زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه، تصل فيها مدة التمويل إلى 24 شهر أقصى حد. (انظر الملحق رقم 02)
 - المراجعة للصفقات العمومية لتمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها من السلع الملموسة، مدة التمويل 12 شهرا. (انظر الملحق رقم 03)
 - المراجعة للمواد الأولية هي عقد بيع المواد الأولية لحساب الزبون، مدة التمويل 12 شهر (انظر الملحق رقم 04).
 - المراجعة لوسائل النقل.
 - المراجعة عتاد مهني.
 - المراجعة للاستهلاك (تجهيزات الكهرو منزلية، تجهيزات أخرى، سيارات، درجات نارية)
- كما أنه من مهام الشباك الإسلامي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية فتح دفاتر ادخارية تشمل: دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح منتج للأرباح، دفتر ادخار إسلامي أشبال، دفتر توفير إسلامي بدون عائد
- المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA) : تعريفه، مهامه، أهدافه، والشباك الإسلامي به**
- تعريف البنك الوطني الجزائري**

يعتبر البنك الوطني الجزائري (BNA) من أقدم وأهم البنوك التجارية في الجزائر، تأسس بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 يونيو 1966، كمؤسسة مالية عمومية ذات طابع تجاري نشأ في إطار السياسة الاقتصادية للجزائر المستقلة حيث كان الهدف منه استعادة السيادة على القطاع المصرفي وتمويل الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال.

يملك البنك الوطني الجزائري رأس مال اجتماعي قدره 150 مليار دينار جزائري وتملكه الدولة الجزائرية بالكامل، حيث يتميز بشبكة واسعة من الوكالات المنتشرة عبر كافة أنحاء التراب الوطني والتي تجاوزت 220 وكالة مما يجعله من أكبر البنوك التجارية من حيث الانتشار الجغرافي.

مهام البنك الوطني الجزائري

يضطلع البنك الوطني الجزائري بمجموعة متنوعة من المهام المصرفية التقليدية والحديثة ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. المهام التقليدية: تتمثل في جمع الودائع من الجمهور وتوفير خدمات الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات الاستثمار بمختلف أنواعها.
2. منح القروض: يقوم البنك بمنح مختلف أنواع القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للأفراد والمؤسسات، مع التركيز على تمويل القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني.
3. عمليات التجارة الخارجية: يعتبر البنك الوطني الجزائري فاعلا رئيسيا في تمويل عمليات التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتحصيل المستندات.

4. تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية: مواكبة للتطور التكنولوجي يقدم البنك خدمات الصيرفة الإلكترونية مثل البطاقات المصرفية والصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
5. المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية: يلعب البنك دورا محوريا في تمويل المشاريع الإستراتيجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

أهداف البنك الوطني الجزائري

- يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أهمها:
1. تحقيق الربحية المالية: كمؤسسة مصرفية تجارية يسعى البنك إلى تحقيق أرباح مالية تضمن استمراريته ونموه.
 2. المساهمة في التنمية الاقتصادية: من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية والاستثمارية التي تساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
 3. تطوير الخدمات المصرفية: يهدف البنك إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن وتتنوعها لتلبية احتياجات مختلف الشرائح.
 4. رقمنة الخدمات المصرفية: يسعى البنك إلى مواكبة التطور التكنولوجي من خلال رقمنة خدماته وتطوير الصيرفة الإلكترونية.
 5. الامتثال للمعايير الدولية: يهدف البنك إلى الالتزام بالمعايير الدولية للعمل المصرفي، خاصة اتفاقيات بازل للرقابة المصرفية.

الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري:

انطلقت خدمات الصيرفة الإسلامية في بنك الوطني الجزائري يوم الأحد 23 أغسطس 2020 وذلك من وكالتين رئيسيتين بالبلدية والشلف وذلك من أجل تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتم إطلاق هذه الخدمة في 27 وكالة عبر مختلف ولايات الوطن، والعمل على تعميمها قبل نهاية سبتمبر 2020 لتشمل جميع وكالات البنك في كامل القطر الوطني.

لقد فتح الشباك الإسلامي ببنك الوطني الجزائري أبوابه للجمهور على مستوى ولاية سعيدة بتاريخ 31 ديسمبر 2020 ومن المنتجات المطروحة للتداول على مستوى شبك الصيرفة الإسلامية بينك الوطني الجزائري نجد:

الإجارة المنتهية بالتملك، وإجارة العتاد، المرابحة للسيارات، المرابحة للتجهيزات، حساب التوفير الإسلامي للشباب (القصر)، حساب الودائع تحت الطلب، الحساب الجاري الإسلامي، المرابحة العقارية، حساب التوفير الإسلامي، تعتبر أربع منتجات ادخارية (لتعبئة موارد البنك) والخمسة المتبقية لتمويل المشاريع المختلفة. ويشهد هذا الشباك تطورا في معاملاته الخاصة بالخدمات المالية الإسلامية، هذا ما جعل القائمين عليه يفكرون في تخصيص مقر منفصل لتقديم المنتجات المالية الإسلامية.

المطلب الثالث: تقديم بنك التنمية المحلية: (BDL) تعريفه، مهامه، أهدافه، هيكله التنظيمي، والشبكات الإسلامية به

تعريف بنك التنمية المحلية

يعتبر بنك التنمية المحلية (BDL) مؤسسة مصرفية عمومية جزائرية تأسست بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أبريل 1985، كنتيجة لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري (CPA) في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، حيث تم إنشاء هذا البنك بهدف تعزيز التنمية المحلية وتمويل المشاريع ذات الطابع المحلي والإقليمي.¹

يتمتع بنك التنمية المحلية برأسمال اجتماعي قدره 26.5 مليار دينار جزائري، وهو مملوك بالكامل من طرف الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة المالية، ويملك البنك شبكة واسعة من الوكالات تتجاوز 150 وكالة موزعة على مختلف ولايات الوطن مما يسمح له بتغطية جغرافية واسعة.

مهام بنك التنمية المحلية

يضطلع بنك التنمية المحلية بمجموعة متنوعة من المهام المصرفية ذات الصلة بالتنمية المحلية والإقليمية ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. تمويل الجماعات المحلية: يعتبر الشريك المالي الرئيسي للبلديات والولايات حيث يقوم بتمويل مشاريع البنية التحتية والتجهيزات العمومية ذات الطابع المحلي.
2. تمويل المشاريع الاستثمارية: يقدم البنك التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية مع التركيز على المشاريع التي تساهم في التنمية المحلية وخلق فرص العمل.
3. تقديم الخدمات المصرفية التقليدية: يوفر البنك خدمات مصرفية متنوعة للأفراد والمؤسسات تشمل فتح الحسابات بمختلف أنواعها وعمليات الدفع والتحويل والمالية.
4. منح القروض: يقدم البنك مختلف أنواع القروض للأفراد والمؤسسات بما في ذلك قروض الاستهلاك، القروض العقارية، وقروض الاستثمار.
5. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يولي البنك اهتماماً خاصاً بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تمويلية خاصة ومرافقة أصحاب المشاريع.
6. تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية: يسعى البنك إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال تطوير خدمات الصيرفة الإلكترونية مثل البطاقات المصرفية والصرافة الآلية والخدمات عبر الإنترنت.

أهداف بنك التنمية المحلية

¹-بطاهر علي، مرجع سابق ص 39.

يسعى بنك التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من أهمها:

1. المساهمة في التنمية المحلية: يهدف البنك إلى تعزيز التنمية المحلية من خلال تمويل المشاريع ذات الأولوية في المناطق المختلفة من البلاد.
2. تحسين الخدمات المقدمة للجماعات المحلية: يسعى البنك إلى تقديم خدمات مالية متميزة للبلديات والولايات لدعم مشاريعها التنموية.
3. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يهدف البنك إلى تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية المحلية.
4. تحسين الربحية والأداء المالي: يعمل البنك على تحسين أدائه المالي وزيادة ربحيته لضمان استدامته ونموه.
5. عصنة الخدمات المصرفية: يهدف البنك إلى تحديث خدماته المصرفية وتطوير نظم المعلومات لمواكبة التطورات التكنولوجية وتلبية احتياجات العملاء.
6. تعزيز الشمول المالي: يسعى البنك إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل مختلف فئات المجتمع، خاصة في المناطق النائية.

الصيرفة الإسلامية في بنك التنمية المحلية:

تم إعلان عن انطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية ببنك التنمية المحلية بداية من 10 جانفي 2022 تحت "اسم البديل" سعيا منه لتقديم منتجات بنكية جديدة تتلاءم مع متطلبات واحتياجات العملاء، كان ذلك على مستوى (09) تسع شبابيك إسلامية تشمل خمس ولايات من الوطن.

ويقدم البنك من خلال هذه الشبابيك الإسلامية (09) منتجات مالية، مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ومصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهيئة الرقابة للبنك

- إجارة عقارية منتهية بالتملك
- مرابحة السيارات
- مرابحة استهلاك للأفراد
- مرابحة الاستثمار للمؤسسات
- المرابحة استغلال للمؤسسات
- الحساب الجاري الإسلامي
- حساب الشيك الإسلامي
- حساب الادخار
- ودائع حساب الاستثمار بالمضاربة.

الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

يتميز الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية بتنظيم هرمي يتكون من عدة مستويات إدارية:

1. مجلس الإدارة: يمثل أعلى سلطة في البنك ويتكون من ممثلين عن وزارة المالية والقطاعات الاقتصادية المختلفة ويتولى رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الإستراتيجية.
2. المديرية العامة: يرأسها المدير العام الذي يعينه مجلس الإدارة، وتتولى الإشراف على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المقررة، وتسيير الأنشطة اليومية للبنك.
3. المديرية المركزية: تشمل مجموعة من المديرية المتخصصة مثل مديرية العمليات المصرفية مديرية القروض ومديرية الموارد البشرية ومديرية المحاسبة والمالية ومديرية أنظمة المعلومات ومديرية التسويق والاتصال.
4. المديرية الجهوية: تنتزع على المناطق الرئيسية في البلاد، وتقوم بالإشراف على الوكالات التابعة لها في المنطقة الجغرافية المحددة، وتمثل حلقة وصل بين المديرية العامة والوكالات.
5. الوكالات: تمثل الواجهة الأمامية للبنك في التعامل مع العملاء وتقدم مختلف الخدمات المصرفية وتصنف إلى عدة فئات حسب حجم النشاط والموقع الجغرافي.
6. اللجان المتخصصة: تتكون من لجنة التدقيق لجنة المخاطر لجنة القروض ولجنة الإستراتيجية وتقوم بدراسة وتحليل المواضيع المختلفة وتقديم توصيات لمجلس الإدارة والمديرية العامة.

أما عن شبك الصيرفة الإسلامية ببنك التنمية المحلية وكالة ولاية سعيدة تم إطلاقه في 31 ديسمبر 2022، ليقوم بتقديم منتجات موافقة للصيرفة الإسلامية ومن المنتجات التي يقدمها هذا الشباك نجد:

1. الإجارة المنتهية بالتملك
2. مرابحة السيارات
3. المرابحة الاستهلاكية
4. الحساب الجاري الإسلامي
5. حساب الشيك الإسلامي

غير أن المنتجات الخاصة تمويل الاستثمار لم تلقى رواجاً على مستوى هذا الشباك وهذا لطبيعة النشاط الاقتصادي المتواضع في ولاية سعيدة

المطلب الرابع: تقديم البنك الخارجي الجزائري (BEA) : تعريفه، مهامه، أهدافه، هيكله التنظيمي والشباك الإسلامي به

تعريف البنك الخارجي الجزائري

يعد البنك الخارجي الجزائري (BEA) مؤسسة مصرفية عمومية تأسست بموجب المرسوم رقم 67-204 المؤرخ في 1 أكتوبر 1967، كجزء من مخطط تأميم النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال، وقد جاء تأسيسه استجابة للحاجة الملحة لإنشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل وتسهيل عمليات التجارة الخارجية والتبادل التجاري الدولي للجزائر.

يمتلك البنك الخارجي الجزائري رأسمال اجتماعي يقدر بـ 230 مليار دينار جزائري، وهو مملوك بالكامل من طرف الدولة الجزائرية، ويتميز بشبكة تتكون من أكثر من 95 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني بالإضافة إلى تمثيلات في الخارج مما يقوي دوره في تسهيل المعاملات المالية الدولية.

مهام البنك الخارجي الجزائري

يضطلع البنك الخارجي الجزائري بمجموعة متنوعة من المهام المصرفية مع تركيز خاص على تمويل التجارة الخارجية ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. تمويل التجارة الخارجية: يعتبر التعامل الرئيسي في تمويل عمليات التصدير والاستيراد، من خلال توفير مختلف آليات التمويل الدولية كالاتمادات المستندية وخطابات الضمان والتحصيلات المستندية.
2. إدارة العمليات بالعملة الصعبة: يتولى البنك إدارة العمليات بالعملة الأجنبية وتوفير الخدمات المرتبطة بالصرف الأجنبي لصالح المتعاملين الاقتصاديين.
3. تمويل القطاعات الإستراتيجية: يقوم البنك بتمويل القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني خاصة قطاع المحروقات والطاقة، حيث يعتبر البنك المرافق المالي الرئيسي لشركة سوناطراك.
4. تقديم الخدمات المصرفية التقليدية: يوفر البنك مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات وتشمل فتح الحسابات بمختلف أنواعها وعمليات الدفع والتحويل والتحويلات المالية.
5. منح القروض: يقدم البنك مختلف أنواع القروض للمؤسسات والأفراد مع التركيز على تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ذات البعد الدولي.
6. تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية: يسعى البنك إلى تحديث خدماته من خلال تطوير وسائل الدفع الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
7. المشاركة في أسواق رأس المال: يشارك البنك في أسواق رأس المال وعمليات إصدار السندات والأوراق المالية ويقدم خدمات الوساطة المالية.

أهداف البنك الخارجي الجزائري

- يسعى البنك الخارجي الجزائري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية من أهمها:
1. دعم الصادرات الجزائرية: يهدف البنك إلى دعم وتطوير الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال توفير آليات تمويل مبتكرة.
 2. تسهيل عمليات التجارة الدولية: يسعى البنك إلى تبسيط وتسريع إجراءات التجارة الخارجية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.
 3. تحسين المكانة التنافسية: يهدف البنك إلى تعزيز موقعه التنافسي في السوق المصرفية الجزائرية وتحسين حصته السوقية.

4. تحديث الخدمات المصرفية: يعمل البنك على تحديث وعصرنة خدماته المصرفية لمواكبة التطورات التكنولوجية وتلبية احتياجات العملاء المتزايدة.
5. تطوير العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية: يسعى البنك إلى توطيد علاقاته مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية لتسهيل المعاملات المالية الخارجية.
6. تحسين الأداء المالي: يهدف البنك إلى تحسين مؤشرات أدائه المالي وزيادة ربحيته من خلال تنويع مصادر الدخل وترشيد النفقات.
7. الامتثال للمعايير الدولية: يسعى البنك إلى الالتزام بالمعايير الدولية للعمل المصرفي خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومعايير بازل للرقابة المصرفية.

الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

- يتميز الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري بتنظيم هرمي متكامل يتكون من عدة مستويات إدارية:
1. مجلس الإدارة: يمثل أعلى هيئة في البنك ويتكون من ممثلين عن وزارة المالية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى ويتولى رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الإستراتيجية.
 2. المديرية العامة: يرأسها الرئيس المدير العام المعين من قبل مجلس الإدارة، وتتولى الإشراف على تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المقررة وتسيير الأنشطة اليومية للبنك.
 3. المديريات المركزية: تضم مجموعة من المديريات المتخصصة مثل مديرية العمليات الدولية مديرية التمويل والقروض ومديرية الشؤون القانونية ومديرية الموارد البشرية ومديرية أنظمة المعلومات ومديرية المحاسبة والمالية ومديرية التدقيق الداخلي.
 4. مديرية العلاقات الدولية: تعتبر من أهم المديريات في البنك، وتتولى إدارة العلاقات مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية الدولية وتنسيق عمليات التجارة الخارجية.
 5. المديريات الجهوية: تتوزع على المناطق الرئيسية في البلاد، وتشرف على الوكالات التابعة لها في نطاقها الجغرافي، وتمثل حلقة وصل بين المديرية العامة والوكالات.
 6. الوكالات: تمثل الواجهة الأمامية للبنك وتقدم مختلف الخدمات المصرفية للعملاء، وتصنف إلى عدة فئات حسب حجم النشاط والموقع الجغرافي.
 7. التمثيليات الخارجية: يمتلك البنك بعض المكاتب التمثيلية في الخارج، تتولى تسهيل العلاقات مع البنوك الأجنبية وتقديم الدعم للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في الأسواق الدولية.
 8. اللجان المتخصصة: تشمل لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الالتزامات ولجنة الاستراتيجية وتتولى دراسة وتحليل القضايا المختلفة وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة والمديرية العامة.

الصيرفة الإسلامية ببنك الخارجي الجزائري

كانت بداية انطلاقة تسويق المنتجات المالية الإسلامية بالبنك الخارجي الجزائري رسميا في 30 ديسمبر 2021، وحتى نهاية مارس 2023 بلغ عدد الشبابيك المتخصصة في الصيرفة الإسلامية 60 شباكاً موزع عبر مختلف ولايات الوطن، كما استقطبت هذه الخدمات 12400 زبون، والمنتجات المالية المقدمة بالشبابيك الإسلامية التابعة لبنك الخارجي الجزائري هي كما يلي:

- الحساب الجاري الإسلامي
- حساب التوفير الإسلامي
- حساب الوديعة الإسلامي المطلق لأجل
- حساب وديعة إسلامي للأفراد
- مرابحة التجهيزات
- مرابحة السيارات
- إجارة المعدات والعتاد المتحرك
- مرابحة السلع

أما عن شباك الصيرفة الإسلامية التابع لبنك الخارجي الجزائري بولاية سعيدة، تم إطلاقه في 24 جانفي 2023، ليقوم بتسويق مجموعة من المنتجات المالية واستقطاب شريحة من الزبائن تفضل المنتجات الخاضعة لأحكام الصيرفة الإسلامية، وتشمل هذه المنتجات ما يلي:

1. حساب وديعة إسلامي (للأفراد) (انظر الملحق رقم 05).
2. مرابحة السلع حيث أن البنك في هذا النوع من المنتجات يتدخل بصفته مشتري الأول بالنسبة للمواد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء، مع إضافة هامش متفق عليه (انظر الملحق رقم 06).
3. مرابحة التجهيزات (أجهزة كهر ومنزلية) (انظر الملحق رقم 07).
4. إجارة المعدات المنتهية بالتملك هي طريقة تمويلية يقوم البنك من خلالها بشراء أصول منقولة بناء على طلب الزبون ثم إيجارها له إجارة منتهية بالتملك، حيث يقترن بها وعد بالتملك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو أثناءها، ويشمل هذا المنتج التمويل على العتاد المنقول على غرار العربات المتحركة والسيارات النفعية ذات الوزن الثقيل، وآلات الأشغال العمومية والمعدات الطبية ومعدات أخرى من نفس الطبيعة (انظر الملحق رقم 08).
5. تمويل السلم وهو عقد بيع بين الزبون (المسلم إليه) وهو البائع والبنك (المسلم) وهو المشتري، بمقتضاه يدفع الثمن معجلاً مقابل استلام المبيع مؤجلاً، مع توفر شروط معينة وفي أجل معلوم (انظر الملحق رقم 09).
6. الحساب الجاري الإسلامي (للمؤسسات)
7. المرابحة العقارية وهي عبارة عن عقد يقوم من خلاله البنك بشراء عقار بطلب من الزبون يمتلكه البنك، ثم يقوم بإعادة بيعه للزبون مع زيادة هامش ربح متفق عليه (انظر الملحق رقم 10).

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

يعتبر الإطار المنهجي حجر الزاوية في أي دراسة علمية حيث يحدد الأسس التي بنت عليها الدراسة من حيث تصميمها وأدواتها وتحليل بياناتها، وعليه سنستعرض في هذا المبحث الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية التي تناولت تحديات ومتطلبات الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، كما سنقوم بتفسير النتائج المستخلصة من البيانات التي جمعناها، مما يتيح فهما أعميق للواقع العملي لهذه الشبابيك

المطلب الأول: مصادر جمع البيانات الإحصائية وطرق جمعها

عند بداية أي دراسة يقوم الباحث بجمع البيانات والمعطيات الإحصائية التي تساعده في بناء قواعد بحثه، وخاصة إذا تم جمعها بالشكل الصحيح، ويتم الحصول عليها من مصدرين أساسيين هما:

مصادر جمع المعلومات

مصادر مباشرة:

تعرف المصادر المباشرة على أنها الدراسة الميدانية، حيث أن هذا النوع من الدراسة ترفع من كفاية وملائمة المعطيات الإحصائية والبيانات المحصل عليها، وهذا وما يدفع الباحث إلى النزول إلى الواقع الميداني للحصول على المعلومة من مصدرها الأصلي لتكون أكثر صدقا واقعية ودقة وذلك من خلال:

- المقابلة الشخصية مع بعض أفراد العينة
- توزيع استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالبحث على أفراد العينة

المصادر غير المباشرة:

تعرف المصادر غير المباشرة على أنها البيانات الجاهزة، حيث تعتمد هذه المصادر على البيانات التي جمعها من قبل عن الظاهرة نفسها، من خلال المراجع المتمثلة في الكتب، الجرائد والمجلات، المقالات والأطروحات، ومواقع الانترنت، غير أنها قد لا تعطي المعلومات الكافية على البحث المراد إنجازه، ولهذا وجب تكييف هذه البيانات المتحصل عليها مع الغرض الأساسي لهذه الدراسة.

ولقد قمنا بالاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

طريقة جمع البيانات:

اعتمدنا في جمع البيانات على طريقة المسح بالعينة وهي عملية جمع البيانات عن جزء من المجتمع الإحصائي المعني بالدراسة، والبيانات التي تجمع منها تعمم على ذلك المجتمع، وهي تمثل نسبة مئوية منه، ويستعمل هذا الأسلوب في الأبحاث التي نجد بها صعوبات وعيوب الحصر الشامل.

حيث اخترنا في دراستنا هذه عينة موظفي البنوك العمومية التي تنشط فيها الشبابيك الإسلامية بحيث تكون لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالواقع المصرفي الإسلامي في الجزائر، والنتائج المتحصل عليها يمكن تعميمها على البنوك العمومية في الجزائر ككل.

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بعناية لتشمل 81 موظفا من البنوك العمومية الجزائرية، تحديدا البنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**، البنك الوطني الجزائري **BNA**، بنك التنمية المحلية **BDL**، البنك الخارجي الجزائري **BEA** في ولاية سعيدة، و هذا الاختيار يهدف إلى تمثيل واقعي للممارسة المصرفية لهذه الشبابيك داخل هذه المؤسسات، مما يزيد من مصداقية النتائج المستخلصة، فتوزيع العينة على مختلف البنوك يتيح فهما أعمق للتحديات و المتطلبات المشتركة التي تواجهها هذه الشبابيك، و تضمن نجاحها و استمرارها ، كما أن تنوع الخلفيات المهنية للمشاركين يساهم في تقديم رؤى متعددة الأبعاد حول موضوع الدراسة ، حيث تم توزيع 90 إستبئانة و تم استرجاع 81 صحيحة و قابلة للمعالجة الإحصائية في حين تم استبعاد الاستبئانات المتبقية بسبب عدم احترام طريقة الإجابة ووجود تناقضات بها.

تم جمع البيانات خلال فترة زمنية محددة خلال شهري فبراير ومارس من سنة 2025 لضمان تماسك المعلومات وتحقيق أهداف البحث بدقة.

هذا التوزيع الجغرافي والمؤسسي للعينة يعكس التنوع في تطبيق الصيرفة الإسلامية عبر البنوك العمومية الجزائرية، وبالتالي فإن النتائج المستخلصة يمكن تعميمها بحذر على السياق الأوسع للصيرفة الإسلامية في الجزائر، فهذا النهج في اختيار العينة يزيد من موثوقية الدراسة ويساهم في تقديم توصيات قابلة للتطبيق العملي.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استبيان معد بعناية كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم تصميم الاستبيان بناء على الهدف المحدد والمتمثل في التعرف على التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية عند تأدية نشاطها في البنوك العمومية، والتعرف على متطلبات نجاحها، حيث تم تصميمه ليشمل محورين، المحور الأول ويتعلق بالبيانات الشخصية للمشاركين مثل العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، بهدف تحليل هذه المتغيرات على وجهة نظرهم، حيث صمم على الشكل التالي:

الجنس الموظف: ذكر، أنثى

المستوى التعليمي للموظف: جامعي، ثانوي، آخر

فترة (عدد سنوات) عمل الموظف في القطاع البنكي: من 01 إلى 03 سنوات، من 04 إلى 07 سنوات من 07 إلى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات.

أما المحور الثاني قسم إلى جزأين الجزء الأول تضمن أربع فقرات تركز على ممارسة الصيرفة الإسلامية لمعرفة مدى فهم الموظفين للمفاهيم والمنتجات الإسلامية وصممت على النحو التالية:

هل عمل الموظف في شباك إسلامي؟ وتشمل

نعم، لا

مدى معرفة الموظف بإجراءات الصيرفة الإسلامية؟ وتشمل ممتازة، جيدة، متوسطة، ضعيفة.

الاستفادة من تدريب متخصص في الصيرفة الإسلامية من طرف الموظف: تتمثل نعم، لا

مدى معرفة الموظف بالمبادئ الشرعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي: تشمل جيدة جدا، جيدة، متوسطة، ضعيفة.

أما الجزء الثاني يتضمن سبع فقرات تتعلق بالتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي داخل البنوك العمومية في الجزائر ومتطلباتها مما يساعد في تحديد العقبات والحلول المحتملة وتتمثل في 1- أن الموظف يعتقد أن التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في البنوك العمومية في الجزائر يمكن أن تتمثل في واحدة أو أكثر من التحديات التالية:

- تحديات تقنية (الأنظمة والبرمجيات)

- تحديات تنظيمية (الإجراءات)

- تحديات القانونية والشرعية

- تحديات التأهيل والتدريب

- تحديات خاصة بوعي العملاء وثقافتهم في هذا المجال

2- في رأي الموظف أن هناك صعوبة في تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية: وتشمل نعم، لا، غير متأكد.

3- في رأي الموظف هناك تحديات قانونية خاصة تواجهها الشبابيك الإسلامية في الجزائر: وتشمل نعم، لا، غير متأكد

4- أن الموظف يعتقد أن التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية في الجزائري مجال الرقابة والامتثال تتمثل في واحدة أو أكثر من هذه الأسباب:

- الصعوبة في تطبيق القوانين

- نقص في الموارد البشرية المتخصصة

- مشاكل في فهم المعايير الشرعية.

5- في رأي الموظف ان المتطلبات التي ترى أنها ضرورية للعمل في الشبابيك الإسلامية تتمثل في واحدة أو أكثر من المتطلبات التالية:

- المعرفة بمبادئ الشرعية

- الخبرات والمهارات في مجال المصرفية بصفة عامة

- القدرة على التعامل مع العملاء.

- التدريب والتكوين المتخصص في الصيرفة الإسلامية
- التحكم في تكنولوجيا المعلومات
- 6- في اعتقاد الموظف أن التكوينات المقدمة كافية وتشمل جميع جوانب الصيرفة الإسلامية وتشمل: موافق جدا، موافق، غير موافق، غير موافق جدا.
- 7- في رأي الموظف أن المجالات التي تحتاج إلى تحسين العمل في الشبابيك الإسلامية تتمثل في واحدة أو أكثر من العناصر التالية:
 - التوعية بمبادئ الصيرفة الشرعية.
 - تطوير المنتجات المالية.
 - تحسين التعامل مع العملاء والإصغاء إلى انشغالاتهم.
 - تحديث الأنظمة والتقنيات المصرفية.
- وتم اختبار الاستبيان من حيث الصدق والثبات لضمان جمع بيانات دقيقة وموثوقة، كما تم توزيع الاستبيان ورقيا، لأن هذه الطريقة تعتبر أكثر واقعية حيث تسمح بالاحتكاك المباشر مع مفردات عينة الدراسة، وهذا يضمن تغطية كافة الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي فإن البيانات المجمعة توفر أساسا قويا للتحليل والاستنتاج.

منهجية التحليل:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المجمعة من الاستبيانات حيث تم ترميز الإجابات وتصنيفها وقال للمحاور المحددة، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS** لتحليل البيانات مما أتاح حساب التكرارات والنسب المئوية واختبار الفرضيات

تم تفسير النتائج في ضوء الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والتحديات المعروفة في هذا المجال، وهذا النهج التحليلي يساهم في تقديم رؤى معمقة حول واقع الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، وبالتالي فإن النتائج المستخلصة توفر أساسا قويا لتقديم توصيات عملية لتحسين الأداء وتجاوز التحديات، فهذا التحليل المنهجي يرفع من قيمة الدراسة ويساهم في تطوير المعرفة في مجال الصيرفة الإسلامية

المطلب الثالث: نتائج التحليل

صدق وثبات أداة الدراسة:

أ. ثبات أداة الدراسة:

لمعرفة مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان وثباته، تم حساب معامل ألفا كرونباخ من خلال احتساب الفقرات الرئيسية للاستبيان، غير أن هذا المعدل كان متوسط، وبعد الاحتكام للأستاذ المشرف رأينا إن نعدل في اختيار الفقرات المناسبة لحساب معدل ألفا كرونباخ.

الجدول 04: يوضح اختبار الثبات لأداة الدراسة

عدد الفقرات	Alpha de Cronbach
15	0.71

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

حيث يشير معامل ألفا كرونباخ البالغ 0.71 لأداة الدراسة المكونة من 15 فقرة إلى مستوى ثبات يعتبر مقبولا، خاصة في الدراسات الاستكشافية أو المراحل الأولى للبحث، وفقا للمعايير الإحصائية الشائعة، وبالتالي يمكن اعتبار الأداة موثوق نسبيا لأغراض البحث، حيث تتفق غالبية الدراسات على أن قيمة المؤشر إذا كانت أكبر أو تساوي 0.6 تعتبر مقبولة بمعنى وجود ثبات المقياس، في حين تحدد دراسات أخرى أن قيمة المؤشر المساوية لـ 0.7 فما فوق تعتبر كافية.

ب. صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري هو أحد أنواع الصدق في البحث العلمي، و يشير إلى مدى ملائمة أداة القياس لموضوع الدراسة من حيث الشكل و المحتوى الظاهري، تم الاعتماد في تقديمه على الحكم الشخصي للخبراء أو المحكمين الذين تم عرض عليهم أداة الدراسة، حول مدى ارتباط فقرات الأداة بالظاهرة المراد قياسها، دون اللجوء إلى اختبارات إحصائية معقدة، حيث يعد الصدق الظاهري مهما في المراحل الأولى في تطوير أدوات القياس إذ يفيد في التأكد من وضوح فقرات و سلامة صياغتها و مدى ملائمتها للمجتمع المستهدف، كما يزيد في مدى تقبل المشاركين للأداة مما يؤدي إلى جمع بيانات أكثر دقة و موثوقية، فعلى الرغم من أنه لا يعتبر دليلا قويا على صلاحية الأداة بمفرده، إلا أن الصدق الظاهري يعتبر خطوة أساسية في بناء أدوات قياس فعالة، خاصة عندما يستكمل بأدوات أخرى من الصدق مثل صدق المحتوى والصدق البنائي.

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

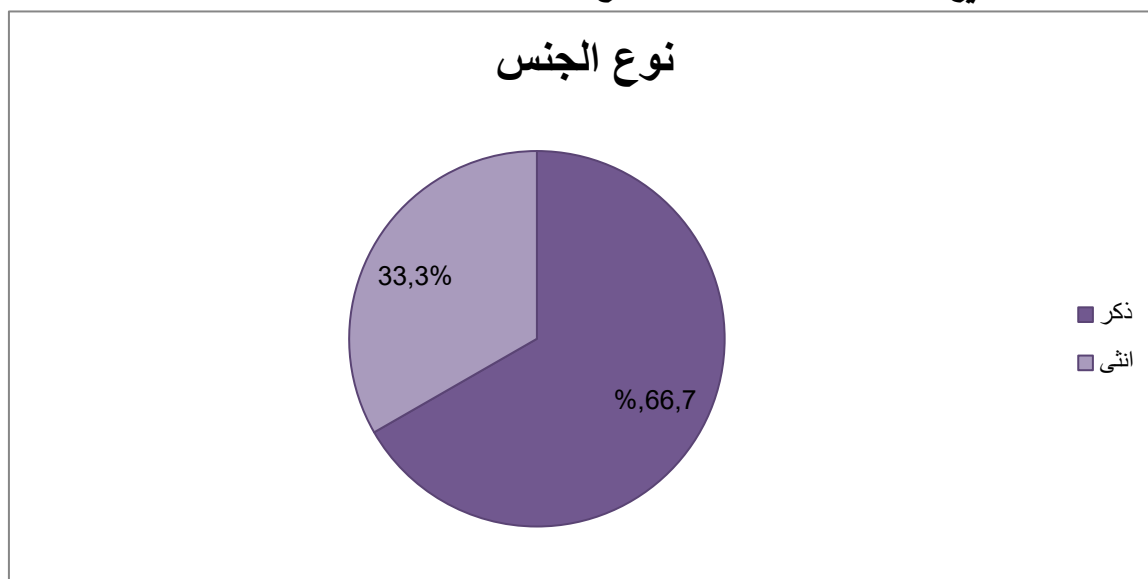
أ. توزيع عينة الدراسة حسب متغير "نوع الجنس"

الجدول 05: توزيع افراد العينة حسب متغير "نوع الجنس"

نوع الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	54	66,7
انثى	27	33,3
Total	81	100,0

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 04: توزيع أفراد العينة حسب متغير "نوع الجنس"



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول (05) والشكل (04) توزيع العينة حسب متغير "نوع الجنس" حيث بلغ عدد الذكور 54 مشاركاً بنسبة 66.7% في حين بلغ عدد الإناث 27 مشاركة بنسبة 33.3%، ويشير هذا التوزيع إلى أن الذكور يمثلون غالبية العينة مما يعكس طبيعة المجتمع المستهدف أو مجال الدراسة، ومن المهم مراعاة هذا التفاوت عند تحليل البيانات، خاصة إذا كان "نوع الجنس" متغيراً ذا صلة بالموضوع المدروس لضمان تفسير النتائج بدقة وموضوعية

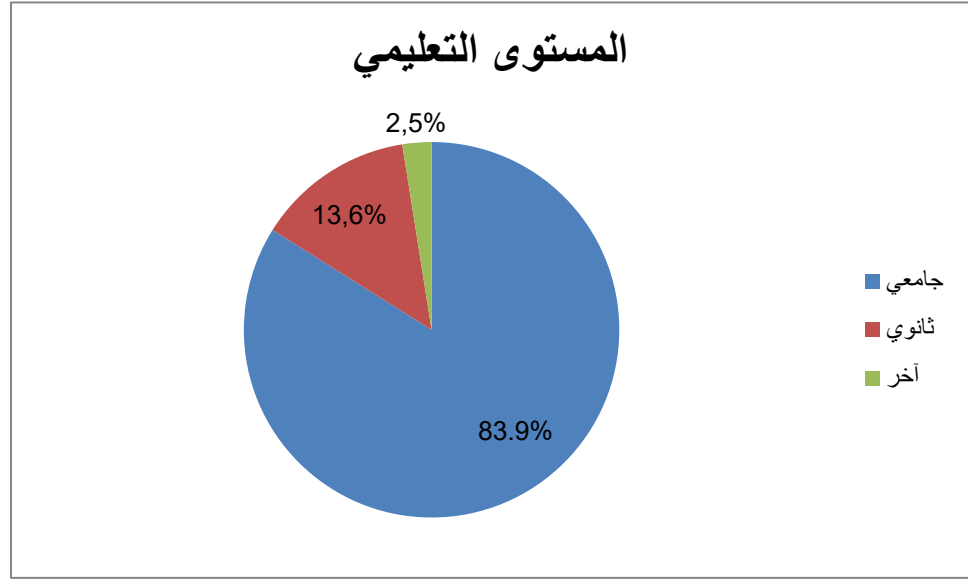
ب. توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول 06: توزيع أفراد العينة حسب متغير "المستوى التعليمي"

متغير المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
جامعي	68	83.9
ثانوي	11	13,6
آخر	2	2,5
Total	81	100,0

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 05: يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير "المستوى التعليمي"



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

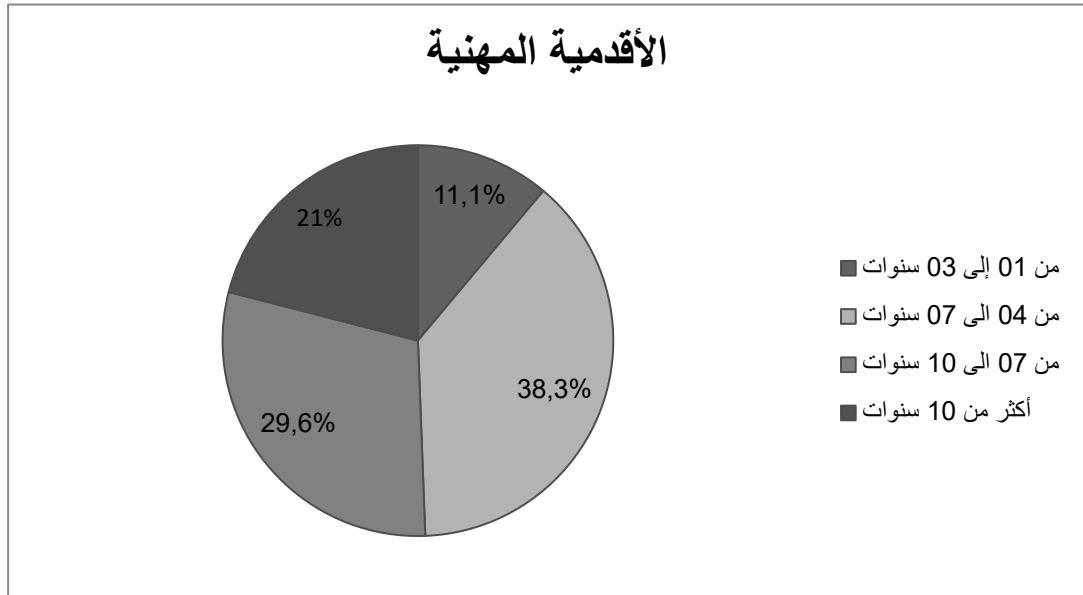
يوضح الجدول (06) و الشكل (05) توزيع أفراد العينة من موظفي البنوك العمومية في الجزائر حسب المستوى التعليمي، حيث يتضح أن الغالبية يحملون مؤهلات جامعية بنسبة 83,9% (68 موظفا)، يليهم الحاصلون على المستوى الثانوي بنسبة 13,6% (11 موظفا)، بينما تمثل الفئة ذات المستويات التعليمية الأخرى نسبة 2,5% فقط (2 موظفين)، ويتماشى هذا التوزيع مع طبيعة القطاع البنكي العمومي في الجزائر الذي يتطلب مؤهلات أكاديمية عالية خاصة في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع ، كما يعكس هذا التوزيع التوجه العام في الجزائر نحو دعم التعليم العالي حيث ارتفعت نسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين السكان البالغين إلى 11,4% في عام 2019 ، وبالتالي يعتبر هذا التوزيع التعليمي متوقعا ومناسبا لطبيعة العمل في البنوك العمومية.

الجدول 07: توزيع افراد العينة حسب متغير الاقدمية.

متغير الاقدمية المهنية	التكرار	النسبة المئوية
من 01 إلى 03 سنوات	9	11,1
من 04 الى 07 سنوات	31	38.3
من 07 الى 10 سنوات	42	29,6
أكثر من 10 سنوات	17	21
Total	81	100,0

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 06: التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب متغير الأقدمية المهنية



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول (07) والشكل (06) توزيع أفراد العينة من موظفي البنوك العمومية المستهدفة في هذه الدراسة في الجزائر حسب الأقدمية المهنية، حيث تمثل الفئة التي تتراوح خبرتها بين 4 إلى 7 سنوات النسبة الأكبر بـ 38,3% (31 موظفاً)، تليها الفئة بين 7 إلى 10 سنوات بنسبة 29,6% (24 موظفاً)، ثم الموظفون الذين تجاوزت أقدمتهم 10 سنوات بنسبة 21% (17 موظفاً)، وأخيراً الفئة الأقل خبرة (من 1 إلى 3 سنوات) بنسبة 11,1% (9 موظفين)، ويعكس هذا التوزيع هيكلًا وظيفيًا متوازنًا حيث تظهر البيانات وجود نسبة معتبرة من الموظفين ذوي الخبرة المتوسطة، مما يشير إلى استقرار نسبي في القطاع البنكي العمومي. كما أن وجود نسبة جيدة من الموظفين ذوي الأقدمية العالية يسمح من نقل الخبرات والمعرفة داخل المؤسسات البنكية مما يساهم في تحسين الأداء العام.

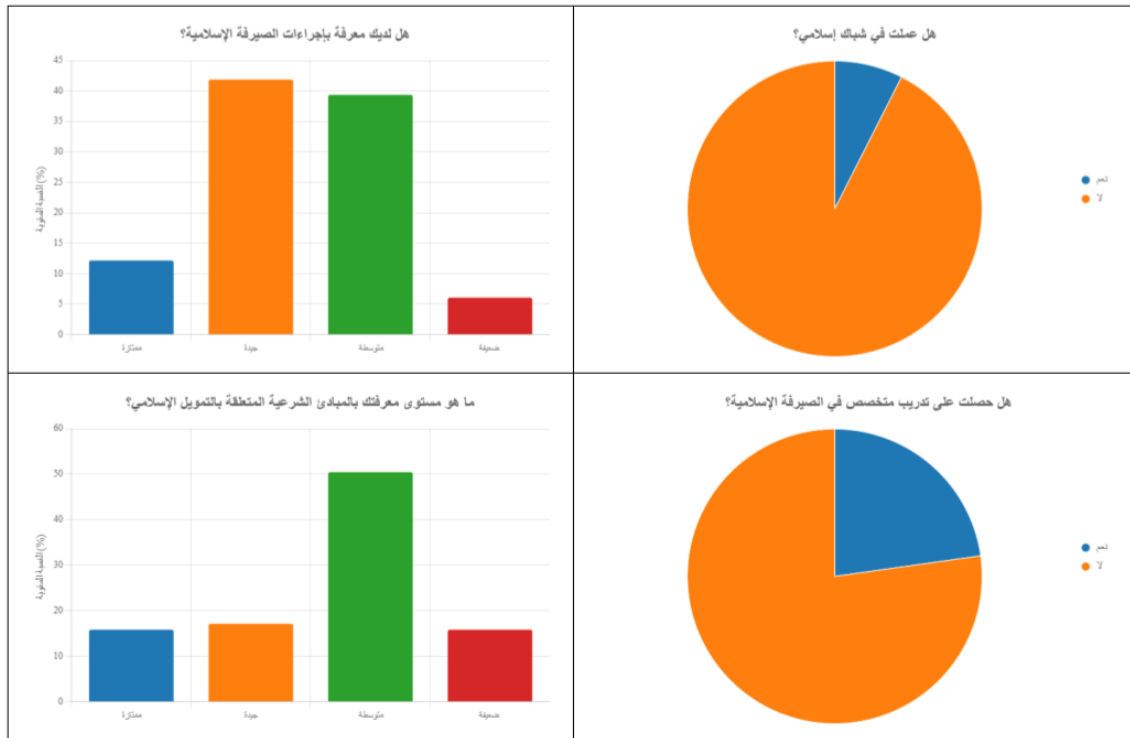
3. توجهات أفراد العينة للمحور الثاني "الأسئلة المتعلقة بالخدمة في البنك"

الجدول 08: توجهات أفراد العينة لأسئلة المحور الثاني "الأسئلة المتعلقة بالخدمة في البنك"

السؤال	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية (%)
هل عملت في شباك إسلامي؟	نعم	7	7,4
	لا	74	91,4
هل لديك معرفة بإجراءات الصيرفة الإسلامية؟	ممتازة	10	12,3
	جيدة	34	42
	متوسطة	32	39,5
	ضعيفة	5	6,2
هل حصلت على تدريب متخصص في الصيرفة الإسلامية؟	نعم	18	22,2
	لا	63	75,3
ما هو مستوى معرفتك بالمبادئ الشرعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي؟	ممتازة	13	16
	جيدة	14	17,3
	متوسطة	41	50,6
	ضعيفة	13	16

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 07: توجهات أفراد العينة لأسئلة المحور الثاني "الأسئلة المتعلقة بالخدمة في البنك"



المصدر: من إعداد الطالبتين

تشير نتائج الجدول (08) و الشكل (07) إلى وجود ضعف ملحوظ في الخبرة العملية و المعرفية لدى موظفي البنوك العمومية المستهدفة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث أفاد 91,4% من أفراد العينة أنهم لم يعملوا في شبابيك إسلامية ما يعكس محدودية انخراطهم الفعلي في تقديم هذا النوع من الخدمات، كما تظهر النتائج أن مستوى المعرفة بإجراءات الصيرفة الإسلامية لا يتجاوز المستوى "المتوسط" أو "الجيد" لدى الغالبية (81,5%)، بينما تعتبر النسبة التي تمتلك معرفة "ممتازة" ضئيلة (12,3%)، بالإضافة إلى ذلك فإن 75,3% من الموظفين لم يحصلوا على تدريب متخصص وهو مؤشر على غياب برامج التأهيل داخل هذه المؤسسات، أما بخصوص المعرفة بالمبادئ الشرعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي فقد تركزت النسبة الأكبر في المستوى "المتوسط" (50,6%) مما يشير إلى فجوة معرفية نسبية في الجوانب الدينية التي تعتبر أساسا لهذا النوع من المعاملات، إن هذه النتائج قد تفسر بطئ انتشار الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية بسبب نقص الكفاءات البشرية المؤهلة، ما يستدعي تدخلات استراتيجية من خلال التدريب والتكوين لتحسين جودة الخدمة والرفع من ثقة العملاء في هذا النموذج التمويلي البديل.

4. توجهات أفراد العينة لأسئلة المتعلقة بالتحديات ومتطلبات الشبابيك الإسلامية

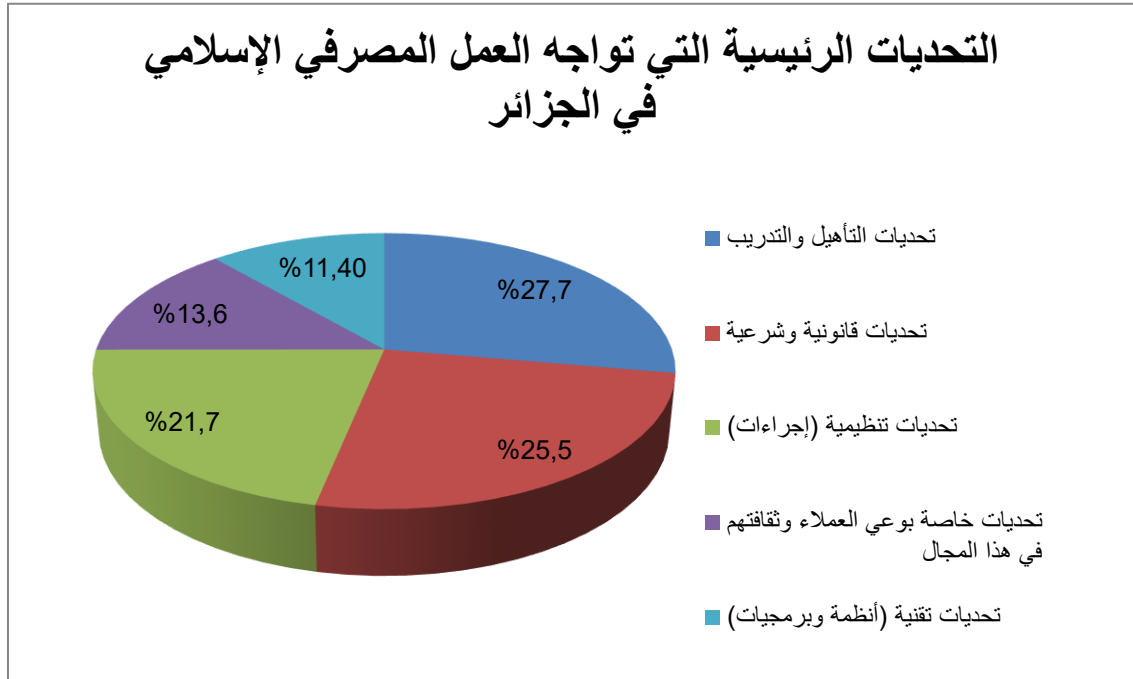
أ. توجهات أفراد العينة للسؤال الخامس

الجدول 09: توجهات أفراد العينة المتعلقة بالتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

الخيارات	عدد الردود	نسبة من إجمالي الردود	نسبة من العينة (%)
تحديات التأهيل والتدريب	51	27,70%	63,00%
تحديات قانونية وشرعية	47	25,50%	58,00%
تحديات تنظيمية (إجراءات)	40	21,70%	49,40%
تحديات خاصة بوعي العملاء وثقافتهم في هذا المجال	25	13,60%	30,90%
تحديات تقنية (أنظمة وبرمجيات)	21	11,40%	25,90%
المجموع	184	100,00%	—

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 08: توجهات أفراد العينة المتعلقة بالتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين

تشير نتائج تحليل بيانات العينة المكونة من 81 مشاركا (مستجيبا) حول التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في البنوك العمومية الجزائرية إلى أن أبرز هذه التحديات تتمثل في "تحديات التأهيل والتدريب" حيث أشار 63,0% من المشاركين إلى نقص الكفاءات البشرية والتدريب المتخصص كعائق رئيسي، تليها "التحديات القانونية والشرعية" بنسبة 58,0% مما يعكس الحاجة إلى إطار قانوني متكامل يراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية، كما اختار 49,4% "التحديات التنظيمية" مما يدل على وجود تعقيدات إدارية وإجرائية تعيق سير العمل، أما "التحديات التقنية" المتعلقة بالأنظمة والبرمجيات فحظيت بنسبة 25,9%، في حين اختار 30,9% "التحديات التي لها علاقة بوعي العملاء وثقافتهم" مما يبرز أهمية التوعية والتثقيف المالي.

تشير نتائج الدراسة إلى أن التحديات الرئيسية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر تتمثل في نقص الكفاءات البشرية والفراغ التشريعي والتعقيدات التنظيمية وكذلك ضعف البنية التحتية التقنية بالإضافة إلى ضعف وعي العملاء، وهذه التحديات تعكس البيئة البنكية الجزائرية التي يهيمن عليها النظام التقليدي حيث تمثل البنوك الإسلامية نسبة ضئيلة من السوق، رغم الجهود المبذولة مثل فتح نوافذ إسلامية في البنوك العمومية منذ 2020، إلا أن التوسع لا يزال محدودا، وعليه يتطلب تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر إصلاحات هيكلية تشمل تدريب الموارد البشرية وتحديث الإطار القانوني وتحسين البنية التحتية التقنية ونشر التوعية المالية لدى العملاء.

ب. توجهات أفراد العينة للسؤال السادس

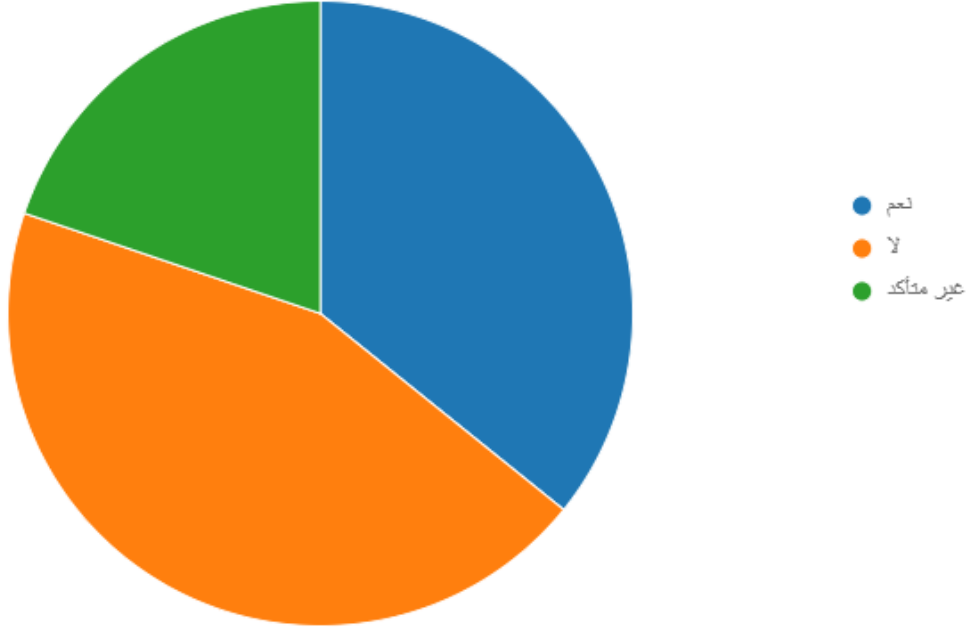
الجدول 10: توجهات أفراد العينة متعلقة بصعوبة تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية.

هل في رأيك هناك صعوبة في تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية؟	عدد المشاركين	النسبة (%)
نعم	29	35,8
لا	36	44,4
غير متأكد	16	19,8
المجموع	81	100

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 09: توجهات أفراد العينة متعلقة بصعوبة تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية.

هل في رأيك هناك صعوبة في تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية؟



المصدر: من إعداد الطالبتين

تشير نتائج الدراسة إلى أن 35,8% من المشاركين يرون وجود صعوبة في تطبيق الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية بينما يعتقد 44,4% بعدم وجود صعوبة و 19,8% غير متأكدين، هذه النتائج تعكس تباينا في الآراء مما يشير إلى وجود تحديات حقيقية في تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، حيث تظهر هذه النتائج أن هناك إدراكا متزايدا للتحديات المرتبطة بتطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، مما يستدعي مزيدا من الجهود لتذليل العقبات وفهم أفضل للصيرفة الإسلامية داخل النظام المصرفي الجزائري.

ج. توجهات أفراد العينة للسؤال السابع

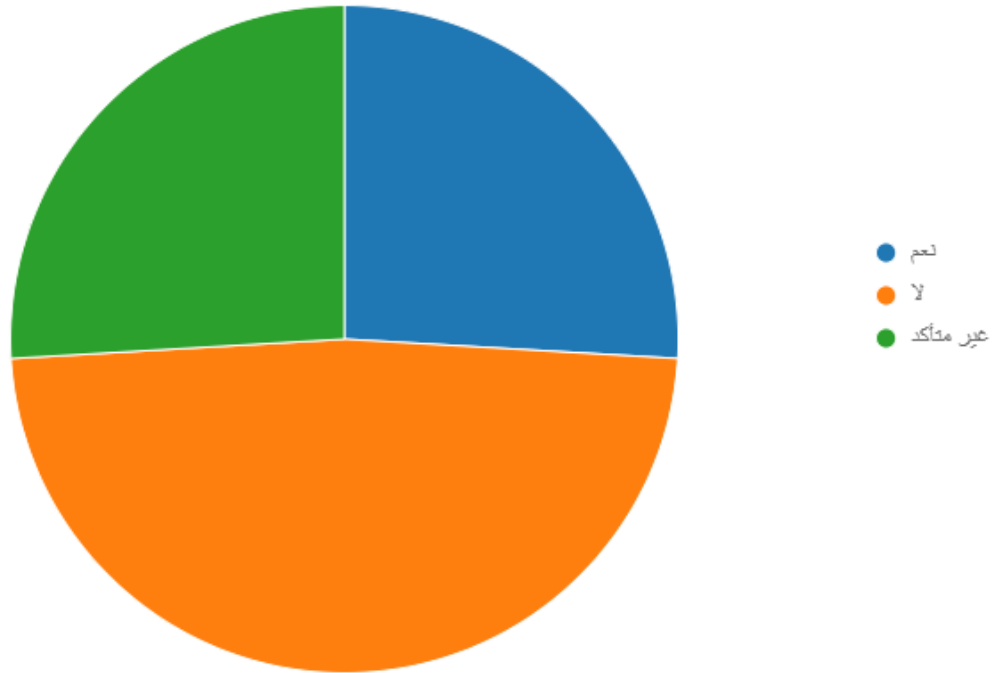
الجدول 11: توجهات افراد العينة المتعلقة بالتحديات القانونية التي تواجه الشبابيك الإسلامية

النسبة (%)	التكرارات	هناك تحديات قانونية خاصة تواجهها الشبابيك الإسلامية في الجزائر
25,9	21	نعم
48,1	39	لا
25,9	21	غير متأكد
100	81	المجموع

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 10: توجهات افراد العينة المتعلقة بالتحديات القانونية التي تواجه الشبابيك الإسلامية

هل هناك تحديات قانونية خاصة تواجهها الشبابيك الإسلامية في الجزائر؟



المصدر: من إعداد الطالبتين

تشير نتائج الدراسة إلى أن 25,9% من المشاركين يرون وجود تحديات قانونية خاصة تواجه الشبابيك الإسلامية في الجزائر، بينما يعتقد 48,1% بعدم وجود هذه التحديات، و25,9% غير متأكدين. هذه النتائج

تعكس تباينًا في الآراء، مما يشير إلى وجود تحديات قانونية حقيقية في تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية. تُظهر هذه النتائج أن هناك إدراكًا متزايدًا للتحديات القانونية المرتبطة بتطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، مما يستدعي مزيدًا من الجهود لتذليل العقبات وتعزيز فهم أفضل للصيرفة الإسلامية داخل النظام المصرفي الجزائري.

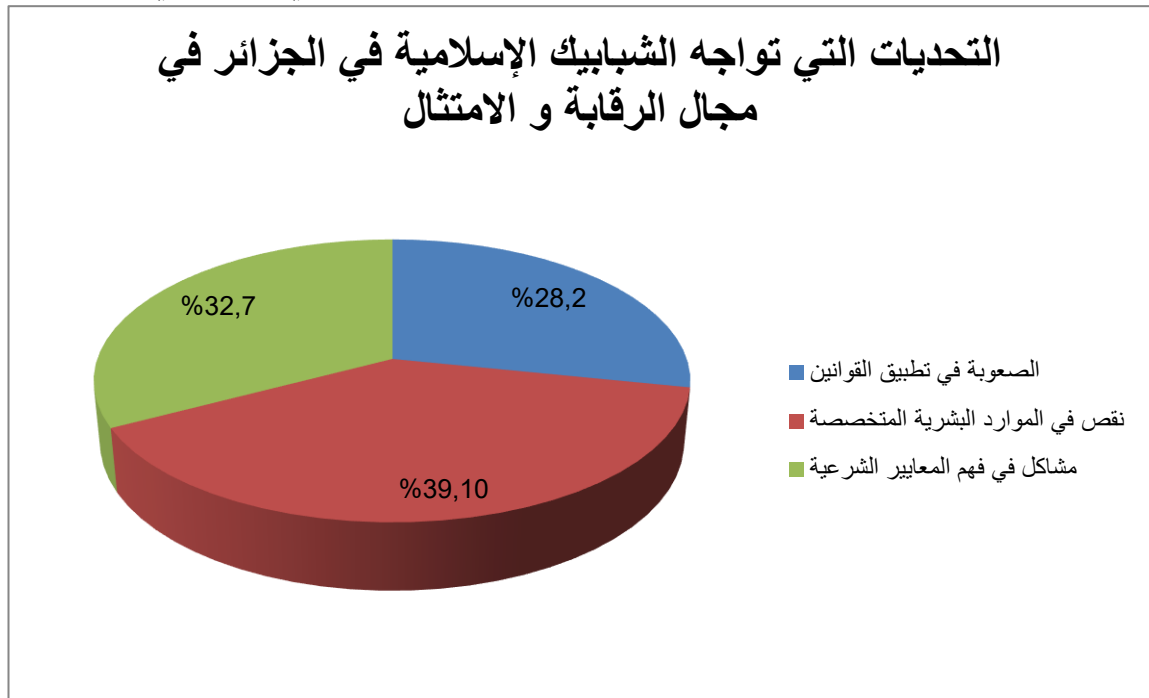
ت. توجهات أفراد العينة للسؤال الثامن

الجدول 12: توجهات أفراد العينة المتعلقة بتحديات الشبابيك الإسلامية في الجزائر في مجال الرقابة

التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية في الجزائر في مجال الرقابة والامتثال	عدد الردود	نسبة من إجمالي الردود (%)	نسبة من العينة (%)
الصعوبة في تطبيق القوانين	31	28,20%	38,30%
نقص في الموارد البشرية المتخصصة	43	39,10%	53,10%
مشاكل في فهم المعايير الشرعية	36	32,70%	44,40%
المجموع	110	100%	—

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 11: توجهات أفراد العينة المتعلقة بتحديات الشبابيك الإسلامية في الجزائر في مجال الرقابة



المصدر: من إعداد الطالبتين

أظهرت نتائج تحليل السؤال الثامن "التحديات الرقابية التي تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية أن "نقص في الموارد البشرية المتخصصة" كان التحدي الأكثر اختيارا من قبل عينة الدراسة، حيث اختاره 43 مشاركا (53,1%) تلاه "مشاكل في فهم المعايير الشرعية" الذي اختاره 36 مستجيبا (44,4%)، ثم "الصعوبة في تطبيق القوانين" الذي اختاره 31 مستجيبا (38,3%) تشير هذه النتائج إلى أن التحديات الرئيسية تتركز في الجوانب البشرية والمعرفية أكثر من الجوانب القانونية.

يعكس التركيز على نقص الكفاءات المتخصصة ومشاكل فهم المعايير الشرعية تحديات هيكلية في تطوير التمويل الإسلامي داخل البنوك العمومية، فغياب الكفاءات المؤهلة قد يؤدي إلى ضعف في الامتثال للمعايير الشرعية، مما يؤثر سلبا على ثقة العملاء ويحد من قدرة هذه الشبابيك على المنافسة في السوق المالية، وعليه من الضروري أن تركز البنوك على برامج تدريبية متخصصة وتطوير أطر قانونية واضحة لزيادة فعالية الشبابيك الإسلامية وضمان امتثالها للمعايير الشرعية.

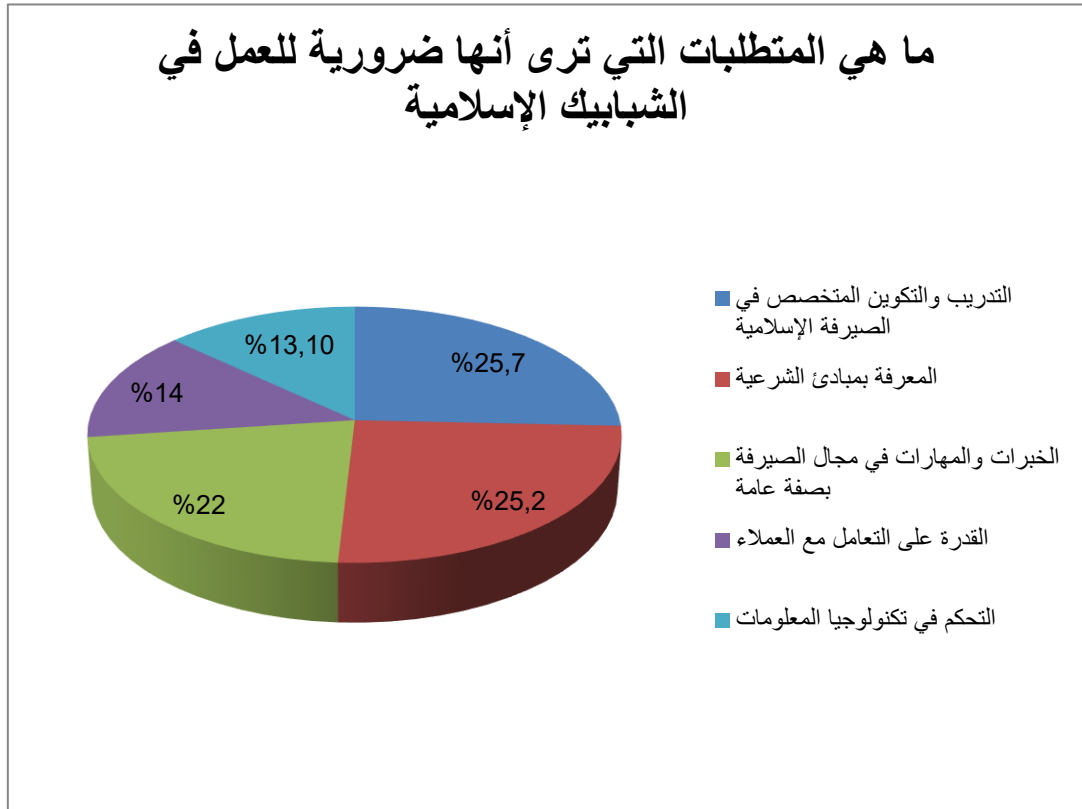
د. توجهات أفراد العينة للسؤال التاسع

الجدول 13: توجهات افراد العينة المتعلقة بالمتطلبات الضرورية لعمل في الشبابيك الإسلامية

ما هي المتطلبات التي ترى أنها ضرورية عمل في الشبابيك الإسلامية	عدد الردود	نسبة من إجمالي الردود (%)	نسبة من العينة (%)
التدريب والتكوين المتخصص في الصيرفة الإسلامية	55	25,70%	67,90%
المعرفة بمبادئ الشرعية	54	25,20%	66,70%
الخبرات والمهارات في مجال الصيرفة بصفة عامة	47	22,00%	58,00%
القدرة على التعامل مع العملاء	30	14,00%	37,00%
التحكم في تكنولوجيا المعلومات	28	13,10%	34,60%
المجموع	214	100%	264,20%

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 12: توجهات افراد العينة المتعلقة بالمتطلبات الضرورية عمل في الشبابيك الإسلامية



المصدر من إعداد الطالبتين

أظهرت نتائج تحليل السؤال المتعدد الخيارات حول المتطلبات الضرورية للعمل في الشبابيك الإسلامية بالبنوك العمومية الجزائرية أن "التدريب والتكوين المتخصص في الصيرفة الإسلامية" كان الخيار الأكثر اختياراً من قبل المشاركين، حيث اختاره 55 مستجيباً (67,9%) ثم "المعرفة بمبادئ الشرعية" الذي اختاره 54 مستجيباً (66,7%)، ثم "الخبرات والمهارات في مجال الصيرفة بصفة عامة" الذي اختاره 47 مستجيباً (58,0%) أما "القدرة على التعامل مع العملاء" و"التحكم في تكنولوجيا المعلومات" فقد حصلا على نسب أقل، حيث اختارهما 30 (37,0%) و 28 (34,6%) مستجيباً على التوالي، تشير هذه النتائج إلى أن المشاركين يعتبرون التأهيل الشرعي والتدريب المتخصص من أهم المتطلبات للعمل في هذه الشبابيك.

توضح هذه النتائج إدراكاً واضحاً لأهمية الكفاءات المتخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية لضمان الامتثال للمعايير الشرعية وتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة، يشير التركيز على التدريب والتكوين إلى الحاجة الماسة لتطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في هذا المجال، كما أن أهمية المعرفة بمبادئ الشرعية تؤكد على ضرورة تحسين الفهم العميق للضوابط الشرعية بين العاملين، بالإضافة إلى ذلك، فإن الخبرات العامة في مجال الصيرفة والقدرة على التعامل مع العملاء والتحكم في تكنولوجيا المعلومات تعتبر

مكملات ضرورية لضمان تقديم خدمات عالية الجودة تلبي احتياجات العملاء وتواكب التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي.

ر. توجهات أفراد العينة للسؤال العاشر

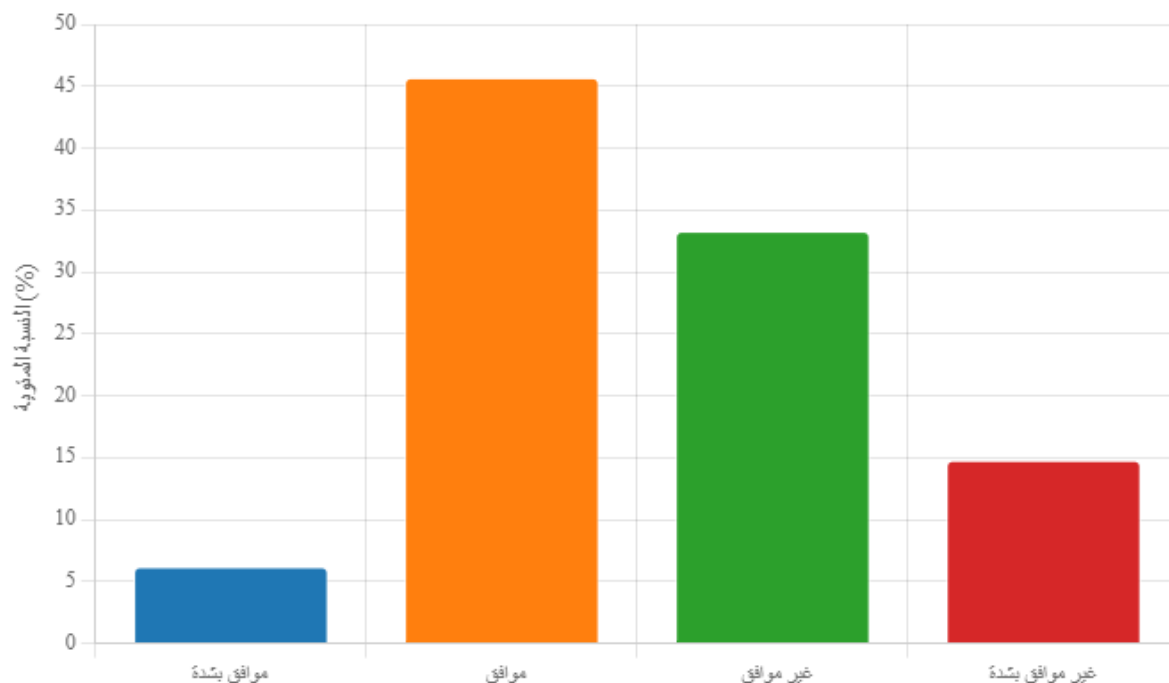
الجدول 14: توجهات افراد العينة المتعلقة بكفاية الدورات التكوينية

الخيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
موافق بشدة	5	6,20%
موافق	37	45,70%
غير موافق	27	33,30%
غير موافق بشدة	12	14,80%
المجموع	81	100%

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 13: توجهات افراد العينة المتعلقة بكفاية الدورات التكوينية

ما مدى كفاية الدورات التكوينية؟



المصدر: من إعداد الطالبتين

أظهرت نتائج تحليل السؤال حول "كفاية الدورات التكوينية المقدمة في مجال الصيرفة الإسلامية بالبنوك العمومية الجزائرية" أن غالبية المشاركين عبروا عن رضاهم بدرجات متفاوتة، حيث أشار 37 مستجيبا (45,7%) إلى أنهم "موافقون"، و5 مستجيبين (6,20%) إلى أنهم "موافقون بشدة"، مما يشير إلى أن 43 مشاركا (51,9%) يرون أن الدورات التكوينية المقدمة كافية وتشمل جميع جوانب الصيرفة الإسلامي، في حين عبر 27 مشاركا (33,3%) عن عدم موافقتهم بينما أبدى 12 مشاركين (14,80%) عن عدم موافقتهم الشديدة.

تشير هذه النتائج إلى أن هناك تباين في تقييم فعالية الدورات التكوينية المقدمة في مجال الصيرفة الإسلامية، فبينما يرى أغلبية المشاركين أن هذه الدورات كافية فإن نسبة معتبرة تعبر عن عدم رضاها، مما يشير إلى وجود فجوة في تلبية احتياجات جميع العاملين في هذا المجال، وقد يكون هذا التباين ناتجا عن اختلاف في جودة المحتوى التدريبي أو مدى توافقه مع المتطلبات العملية، وعليه من الضروري أن تقوم البنوك العمومية بتقييم مستمر لبرامجها التدريبية، مع التركيز على تطوير محتوى شامل يغطي جميع جوانب الصيرفة الإسلامية، وتوفير تدريب متخصص يلبي احتياجات الموظفين المختلفة مما يساهم في تعزيز كفاءة الخدمات المقدمة وزيادة رضا العملاء.

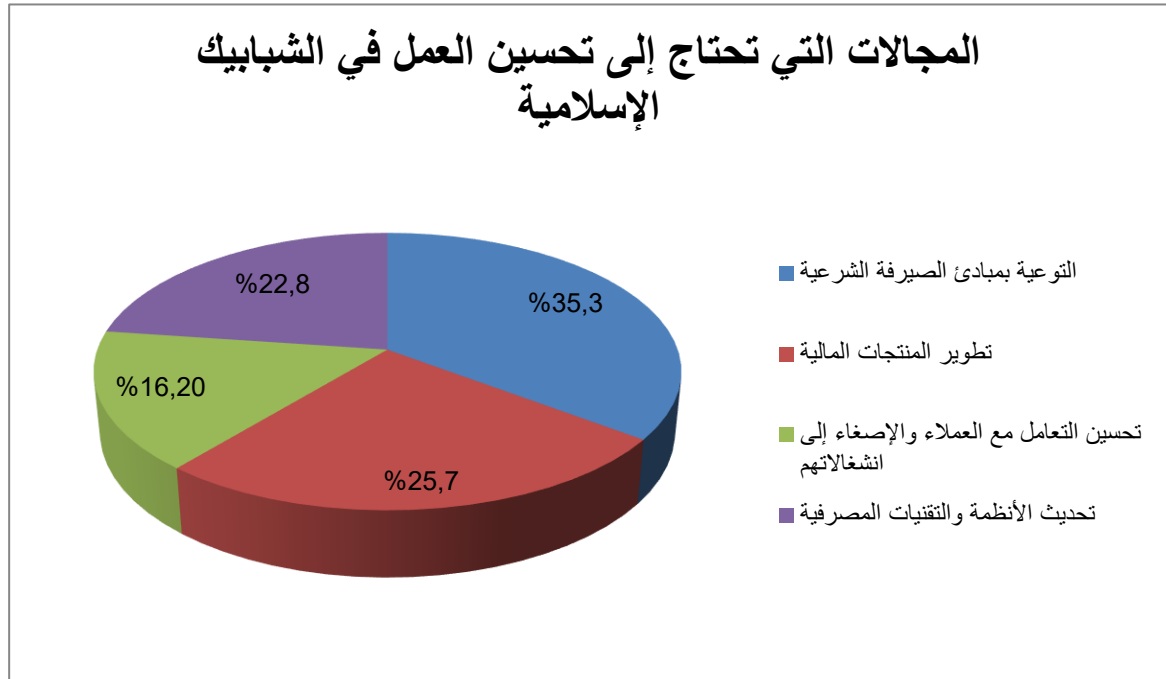
هـ. تحليل توجهات العينة للسؤال الحادي عشر

الجدول 15: تحليل توجهات العينة المجالات التي تحتاج إلى تحسين العمل في الشبابيك الإسلامية

المجالات التي تحتاج إلى تحسين العمل في الشبابيك الإسلامية	عدد الردود	نسبة من إجمالي الردود (%)	نسبة من العينة (%)
التوعية بمبادئ الصيرفة الشرعية	48	35,30%	60,00%
تطوير المنتجات المالية	35	25,70%	43,80%
تحسين التعامل مع العملاء والإصغاء إلى انشغالاتهم	22	16,20%	27,50%
تحديث الأنظمة والتقنيات المصرفية	31	22,80%	38,80%
المجموع	136	100%	—

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 14: توجهات العينة المتعلقة بالمجالات التي تحتاج إلى تحسين العمل في الشبابيك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبتين

أظهرت نتائج تحليل السؤال المتعدد الخيارات حول المجالات التي تحتاج إلى تحسين في عمل الشبابيك الإسلامية بالبنوك العمومية الجزائرية أن "التوعية بمبادئ الصيرفة الشرعية" جاءت في المرتبة الأولى، حيث اختارها 48 مستجيباً (60,0%) تلاها "تطوير المنتجات المالية" بـ 35 اختياراً (43,8%)، ثم "تحديث الأنظمة والتقنيات المصرفية" بـ 31 اختياراً (38,8%)، وأخيراً "تحسين التعامل مع العملاء والإصغاء إلى انشغالاتهم" بـ 22 اختياراً (27,5%) تشير هذه النتائج إلى أن المشاركين يرون أن نشر الوعي بمبادئ الصيرفة الشرعية وتطوير المنتجات المالية هما من أبرز المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

تعكس هذه النتائج إدراكاً واضحاً لأهمية التوعية بمبادئ الصيرفة الشرعية كعامل أساسي في دعم ثقة العملاء وضمان الامتثال للمعايير الشرعية، كما أن تطوير المنتجات المالية يعد ضرورياً لتلبية احتياجات السوق المتنوعة وزيادة القدرة التنافسية للشبابيك الإسلامية، أما تحديث الأنظمة والتقنيات المصرفية، فيعتبر خطوة مهمة لمواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة، وأخيراً فإن تحسين التعامل مع العملاء يساهم في زيادة رضاهم وزيادة ولائهم، مما ينعكس إيجاباً على أداء الشبابيك الإسلامية بشكل عام.

المطلب الرابع: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

تشير نتائج الدراسة إلى أن نقص التأهيل والتكوين المتخصص يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية حيث أفاد 63% من أفراد العينة بغياب الكفاءات البشرية المؤهلة، وهذا النقص يعكس غياب رؤية إستراتيجية لدى البنوك العمومية في ما يخص الاستثمار في العنصر البشري، حيث إن غياب التكوين

المتخصص يؤدي إلى تقديم خدمات غير مكتملة أو غير متوافقة مع مبادئ الصيرفة الإسلامية مما يضعف ثقة العملاء، كما أن اعتماد موظفين غير مؤهلين قد ينتج أخطاء في المعاملات تؤثر سلبا على سمعة هذه الشبايك، وعليه فإن التحدي لا يقتصر على غياب التدريب بل يشمل غياب ثقافة مؤسساتية داعمة لهذا التوجه، ولذلك فإن دعم الموارد البشرية المؤهلة يعتبر خطوة أولى في بناء قاعدة قوية للشبايك الإسلامية.

أكدت الدراسة أن 58% من المشاركين يرون بوجود تحديات قانونية وشرعية تعيق الشبايك الإسلامية، ويعود ذلك إلى غياب إطار قانوني خاص ومتكامل ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر إذ تخضع هذه الشبايك حاليا لأطر تنظيمية تقليدية لا تواكب خصوصيات التمويل الإسلامي، كما أن عدم وضوح المعايير الشرعية يتسبب في تضارب التفسيرات حول مشروعية بعض المنتجات والخدمات، وهذا يخلق حالة من التردد سواء لدى العاملين أو لدى العملاء، ومن دون مرجعية شرعية واضحة و مؤطرة قانونيا يصعب ضمان الامتثال الشرعي الكامل للمعاملات المالية، وبالتالي فإن إصلاح الإطار القانوني وإنشاء هيئات رقابة شرعية فعالة يعتبران شرطان أساسيين لضمان مصداقية و نجاعة الشبايك الإسلامية.

جاءت التحديات التنظيمية أيضا كأحد العوائق التي أشار إليها 49.4% من المشاركين وهي تشمل التعقيد في الإجراءات الإدارية ونقص التنسيق بين الهياكل الداخلية للبنوك، وهذا قد يؤدي إلى بطئ في معالجة العمليات المالية الإسلامية، ما ينعكس سلبا على رضا العملاء، في المقابل تطرقت الدراسة إلى ضعف البنية التحتية التقنية حيث أشار 25.9% من الموظفين إلى وجود تحديات تقنية تحول دون رقمنة أو تخصيص أنظمة معلوماتية ملائمة للصيرفة الإسلامية، حيث من الملاحظ أن هذه التحديات التقنية تشكل حاجزا أمام الابتكار والتطوير في مجال المنتجات الإسلامية إذ تعتمد هذه الأخيرة بشكل كبير على أدوات رقمية مرنة وفعالة، لذلك فإن تحديث الأنظمة وتكييفها مع متطلبات الصيرفة الإسلامية أمر لا بد منه لتحسين الأداء المؤسسي.

تعاني البنوك العمومية من تحدي آخر لا يقل أهمية وهو ضعف المعرفة الشرعية سواء لدى الموظفين أو لدى العملاء، فقد أظهرت النتائج أن أكثر من نصف المشاركين لديهم معرفة متوسطة أو ضعيفة بالمبادئ الشرعية ما يعكس وجود فجوة معرفية تؤثر على جودة الخدمات، كما أظهرت النتائج أن 75.3% لم يحصلوا على تدريب شرعي متخصص، وهذه الفجوة تمثل خطرا حقيقيا على الامتثال الشرعي للمعاملات، وتقلل من ثقة العملاء في مصداقية هذه الشبايك، من جهة أخرى، فإن وعي الجمهور بالصيرفة الإسلامية ما زال محدودا ما يؤثر على مستوى الإقبال، ولذلك فإن نشر الثقافة المالية الإسلامية والتوعية المجتمعية تعد من أولويات الإصلاح لتوسيع قاعدة المتعاملين مع هذه الشبايك.

بينت نتائج الدراسة أن من أهم المتطلبات لضمان نجاح الشبايك الإسلامية هي التدريب والتكوين المتخصص حيث اختار 67.9% هذا العنصر كأولوية، كما أشار 66.7% إلى أهمية المعرفة بالمبادئ الشرعية ما يدل على وعي بأهمية الجوانب المعرفية والدينية، ويعني ذلك أن تطوير برامج أكاديمية ومهنية متخصصة في الصيرفة الإسلامية أصبح ضرورة ملحة إضافة إلى توفير أطر تدريب مستمرة ومحدثة، كما أن

الخبرات العامة في المجال المصرفي تعتبر مكملا مهما، وهو ما أشار إليه 58% من المشاركين، وتكشف هذه النتائج أن الموظف المثالي في هذا المجال يجب أن يجمع بين التكوين الشرعي والكفاءة المصرفية والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا والعملاء على حد سواء مما يتطلب استثمارا طويلا في الأمد في العنصر البشري. أوضحت الدراسة أن من أهم مجالات التحسين تتمثل في التوعية بمبادئ الصيرفة الإسلامية (60%) وتطوير المنتجات المالية (43.8%)، وهذه النتائج تدل على حاجة ملحة لخطط تواصل فعالة مع الجمهور تهدف إلى بناء ثقافة مالية إسلامية وزيادة الثقة، كما أن تنوع وتحديث المنتجات لتواكب حاجيات السوق أمر حتمي لزيادة الجاذبية التنافسية لهذه الشبابيك، من جهة أخرى فإن تحسين تجربة الزبون وتحديث الأنظمة المصرفية يشكلان دعائم أساسية لتحسين الأداء العام. إن التكامل بين هذه العناصر سيمكن الشبابيك الإسلامية من ترسيخ حضورها في السوق المالية الجزائرية، لا كبديل رمزي بل كخيار استراتيجي فعال وقادر على تقديم خدمات مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تم التطرق إلى تعريف البنوك العمومية (محل الدراسة) المتبينة للشبابيك الإسلامية وهي على التوالي بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**، بنك التنمية المحلية **BDL**، بنك الوطني الجزائري **BNA**، والبنك الخارجي الجزائري **BEA**، بالإضافة إلى التعرف على نشأة الشبابيك الإسلامية بكل بنك والمنتجات المالية التي تقدمها؛

و بعد ذلك قمنا بمناقشة فرضية وجود تحديات تواجه الشبابيك الإسلامية (من وجهة نظر الموظفين)، و فكرة توفير متطلبات لنجاحها، و لقد خلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من التحديات من أهمها نقص العنصر البشري المؤهل، و ضعف الاستعداد المؤسسي، بالإضافة إلى نقص الإطار التشريعي و التنظيمي، كما أكدت الدراسة الميدانية على ضرورة توفير بعض المتطلبات التي تتعلق بتوفير دورات تكوينية متخصص، و تطوير المنتجات المالية، و تحديث البيئة التقنية مع توفير التوعية و الإشهار لضمان نجاح عمل الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن التمويل الإسلامي نظام مصرفي يتمتع بمزايا واسعة، يصلح لرفع الأداء المالي في أي اقتصاد، حيث أن مبدأ المشاركة الذي يقوم عليه هذا النظام حفز القائمين على المصرفية المالية في الجزائر على تشجيعه وتطويره، وتبنيه في البنوك العمومية الجزائرية من خلال فتح شبابيك إسلامية بها. إن الشبابيك الإسلامية المنشأة في البنوك العمومية، تعكف على تقديم الخدمات المالية الإسلامية بشتى أنواعها، وإثبات نفسها ضمن دائرة الفاعلين في النظام المصرفي المالي الجزائري ككل، ورغم التجربة المتواضعة التي مازالت تعد ضمن مرحلة الانطلاق لهذه الشبابيك يظهر نوع من التميز والإنجاز المعتبر.

1- اختبار الفرضيات

يتم اختبار الفرضية الأولى التي تنص على أنه تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية تحديات متعلقة بالجانب التقني و القانوني و التشريعي و التنظيمي، فلقد أكدت نتائج الدراسة أن هذه الشبابيك تعاني من فراغ تشريعي وتنظيمي إذ عبر 58% عن وجود تحديات قانونية و 49.4% عن تعقيدات إجرائية، الأمر الذي يعرقل انسجامها مع الإطار المؤسسي للبنوك التقليدية، و هذا ما يدل على أن جل الموظفين يركزون على أهمية وجود إطار قانوني و تشريعي ينظم العمل المصرفي الإسلامي أكثر خصوصية ، مما يساعد في إنتشار الشبابيك الإسلامية ، و ذلك برغم من صدور عدة قوانين بخصوص ذلك إلا أنها تعد غير كافية و ملمة بجوانب الصناعة المصرفية الإسلامية، و هذا ما يثبت صحة الفرضية و قبولها.

اختبار الفرضية الثانية التي تنص على أنه تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية تحديات متعلقة بتدريب و تأهيل العنصر البشري، حيث تؤكد نتائج الدراسة أن الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية تواجه تحديات متعددة أبرزها ضعف التأهيل والتدريب حيث أقر 63% من الموظفين بنقص الكفاءات البشرية المخصصة في الصيرفة الإسلامية، كما أظهرت النتائج أن غالبية المشاركين لم يتلقوا تكويناً مناسباً، بالإضافة إلى نقص في الخبرات المتخصصة و الكوادر التي تمتلك معرفة عميقة بالشريعة الإسلامية إلى جانب الخبرات المصرفية التقليدية، حيث أن هذا النوع من التدريب المخصص يحتاج وقتاً و جهداً، و هذا ما يشير إلى ضعف الاستعداد المؤسسي لاعتماد هذا النمط التمويلي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية و قبولها.

اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على أنه تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية تحديات متعلقة بالوعي العام بالنسبة للصيرفة الإسلامية، فلقد أكدت الدراسة على وجود تحديات تتعلق بضعف وعي العملاء بالمفاهيم الشرعية ما يؤثر سلباً على إقبال الجمهور على هذا النوع من الخدمات، وتعكس هذه المؤشرات بيئة غير محفزة لتطور الشبابيك الإسلامية داخل النظام المصرفي العمومي، حيث أن إهمال الجانب التسويقي و عدم الاهتمام بالترويج باستخدام تقنيات حديثة للمنتجات المالية للصيرفة الإسلامية ، يجعلها أقل جذبا للعملاء

الذين لا يكونون على دراية كافية بمزايا هذه المنتجات، بالإضافة إلى ذلك فإن المصرفية الإسلامية في الجزائر لم تستقد بالشكل الكافي من تقنيات التسويق الرقمي عبر الانترنت و وسائل التواصل الاجتماعي حتى يتسنى لها الوصول إلى فئات أوسع من الجمهور و تغطية كافة التراب الجزائري، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة و قبولها.

اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على أنه " يجب توفر متطلبات خاصة لضمان نجاح الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية"، بينت نتائج الدراسة أن من أهم المتطلبات لضمان نجاح الشبابيك الإسلامية هي التدريب والتكوين المتخصص حيث اختار 67.9% هذا العنصر كأولوية، كما أشار 66.7% إلى أهمية المعرفة بالمبادئ الشرعية ما يدل على وعي بأهمية الجوانب المعرفية والدينية، كما أن الخبرات العامة في المجال المصرفي تعتبر مكملًا مهمًا، وهو ما أشار إليه 58% من المشاركين، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة و قبولها.

النتائج:

لقد خلصت دراستنا من خلال جانبها النظري والتطبيقي ان الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية تواجه تحديات مختلفة في أكثر من مجال نجد منها:

- تواجه الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية تحديات وصعوبات خاصة بالجانب التنظيمي فيما يخص علاقتها مع الهيئات المشرفة عليها مثل بنك الجزائر، والبنك التابعة له.
- تحديات خاصة بالجانب التشريعي إذ يجب الرجوع للهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية، في جميع ممارساتها المالية مفتقدة بذلك جانب الاستقلالية في غياب هيئة شرعية ذاتية.
- تحديات خاصة بالإجراءات المحاسبية والضريبية مما يشكل عبء على مواردها المالية، بالإضافة الى التزاماتها الشرعية (تأدية الزكاة).
- تحديات خاصة بالجانب التقني حيث أنها تتعامل بنفس الكيفية التي تتعامل بها الصيرفة الربوية من حيث الإجراءات فلا خصوصية لها في هذا المجال، بالإضافة التأخر في مجال التكنولوجيا فيما تعلق بالرقمنة المصرفية.
- تحديات خاصة برأسمالها المستمد من مال البنوك الربوية بالإضافة اختلاط مواردها برأسمال البنك التقليدي التابعة له.
- تحديات خاصة بالعنصر البشري حيث انها تعاني من نقص في الكوادر المتخصصة، فالخصوصية التي تتميز بها تجعلها يجب ان يتوفر لديها عنصر بشري مؤهل في الجانب المصرفي بصفة عامة، وتأهيل خاص في الجانب الشرعي المصرفي.
- تحديات خاصة بجانب الإشهار وتسويق منتجاتها، حيث أنها لا تمتلك إستراتيجية واضحة لعرض خدماتها والتعريف بها في السوق الجزائرية.

الاقتراحات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن الخروج بالتوصيات التالية:
- العمل على فتح ورشات كبيرة تتخصص في دراسة الجوانب المختلفة للصيرفة الإسلامية بصفة عامة والشبابيك الإسلامية بصفة خاصة للخروج بقوانين تشريعية أكثر ملائمة، وتنظيم ممارساتها على أساس علمي ومنهجي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - العمل على تأهيل وتدريب الكفاءات المتوفرة، وتحفيزها من أجل العمل على تطوير صناعة المنتجات المصرفية الإسلامية وجعلها منافسة للصيرفة التقليدية.
 - يتعين إحداث تكوينات جامعية ومهنية متخصصة تهتم بشتى تخصصات المالية الإسلامية، كما يمكن إحداث قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر.
 - تنظيم ملتقيات ومؤتمرات مع تنظيم أيام تحسيسية وإطلاق حملات إخبارية من أجل التعريف بمزايا إجراءاتها والترويج لمنتجاتها.

دراسات مستقبلية مقترحة:

- دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.
 - أسس تحول الشبابيك الإسلامية إلى مصارف إسلامية.
- والله ولي التوفيق -

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم.

القوانين

- 1 النظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 73، المؤرخ أول ربيع الثاني عام 1440 الموافق ل 09 ديسمبر 2018.
- 2 النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 16،33، المادة 17.

الكتب

1. الفيروز، نادي القاموس المحيط، المطبعة الحسينية، القاهرة، 1344هـ /.....، لسان العرب، الموسوعة الاقتصادية 145
2. محمد بشير علي، القاموس الاقتصادي: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1985،
3. منذر قحف، فهم التمويل الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جده، السعودية 1991، ط1،
4. فؤاد السرطاوي "التمويل الإسلامي"، دور القطاع الخاص: دار المسيرة الاردن 1999
5. فؤاد الفسفوس "البنوك الإسلامية" ط1 دار كنوز للمعرفة، الأردن 2010
6. أحمد شعبان ومحمد على البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2010
7. أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ج1، دار العنادر، بيروت، دون سنة النشر.
8. أميرة عبد اللطيف مشهور الاستثمار الاقتصادي الإسلامي مكتبة مديولي 1990.
9. نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، 1995،
10. عبد المجيد عبد الحميد الزبياني: دراسات حول المال والمعاملات في الشريعة الإسلامية إصدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1993.
11. شعبان محمد إسلام البراوي، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر بدمشق، ط1، 2002.

12. صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001، 1.
13. وحيد احمد زكريا، "دليلك إلى العمل المصرفي" دار البراق، حلب، 2010.
14. أحمد بن هبور "الصيرفة الإسلامية في الجزائر. الأسس النظرية والتطبيقات العلمية" دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2021م.
15. حسين حسن شحاتة" أصول محاسبة الشركات في الفكر الإسلامي"، مكتبة التقوى، ط3، 2007.
16. صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
17. بنك دبي الإسلامي، المشاركة سلسلة التوجيه بأعمال المصارف الإسلامية، مركز التدريب والتطوير 1996.
18. نور الدين عبد الكريم الكواملة، المشتركة المتناقضة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، ط1، 2008،
19. نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2013.
20. عبد الرحمان الجزيري على المذاهب الأربعة، قسم المعاملات، ج3، طبعة الاستقامة، القاهرة، ط2.
21. نعيم نمر داود، البنوك الإسلامية نحو الاقتصاد الإسلامي، دار البداية، ط1، 1433/2012.
22. محمد محمود المكاوي، التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، ط2015، 1.
23. محمد عبد العزيز حسن زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996.
24. محمد محمود المكاوي، التمويل بالاستصناع في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
25. محمد عبد العزيز حسن زيد، الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1417/1996.
26. مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، المكتبة الشاملة الذهبية، مصر.
27. البلتاجي محمد، المصارف الإسلامية -النظرية-التطبيق -التحديات، (الطبعة الأولى) (2012)، مكتبة الشروق الدولية، مصر.
28. د. محمود حسين الوادي، د. حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية وتطبيقات العلمية، دار المسيرة، الطبعة الخامسة، عمان.

29. خالد خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 04-2016.

أطروحة دكتوراه

1. طاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.

مذكرة ماستر:

1. شلابي بلال، بوالثلجة صلاح الدين، بومعاني أمينة، البنوك والنوافذ الإسلامية في إطار القانون 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق 15 مارس 2020، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ماستر 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصرف، ميلة، الجزائر، 2020-2021.

ملتقيات ومؤتمرات

1. سعيد بن مرطان، تقويم مؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، طبعة تمهيدية مقدمة على المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005.
2. فهد الشريف، (1424هـ)، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية - دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (الصفحات 17-20)، السعودية: جامعة أم القرى.
3. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي.

المجلات

1. سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الاغواط، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 32(2).
2. سلسلة إصدارات مجمع الفقهاء الشريعة بأمريكا.
3. نجيب سمير حريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2014.
4. سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 34، فيفري 1984.
5. نجيب سمير خريس، الوافد الإسلامية في البنوك الربوية من منظور إسلامي، مجلة الزرقاء والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني 2014.

6. ابو حفيظ سهى مفيد، (2019)، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين، مجلة بيت المنشور.
 7. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 2010-2009/07.
 8. عبد الرزاق بلعباس، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد الثاني، 2013.
 9. د. ناصر موسى، الرقابة الشرعية كآلية إجرائية للتحويل من بنك ربوي إلى بنك إسلامي، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد، سبتمبر 2019.
 10. لعلا البرود، تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية -حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارة، المجلد 01، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017.
 11. أميرة مرابطي ووردة سعايدية، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة البصائر، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2023.
 12. حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 08، جانفي 2017.
- مواقع الإلكترونية

1. <https://www.bank-of-algeria.dz>
2. <http://www.asalamalgeria.com> -مصرف السلام الجزائر،
3. <https://www.elmasdaronline.dz>, [elmasdaronline.dz](https://www.elmasdaronline.dz),
4. badrbank.dz, [https:// badrbank.dz](https://badrbank.dz)

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: حساب وديعة إسلامي (بنك BEA)

COMPTE DE DÉPÔT ISLAMIQUE	حساب وديعة إسلامي
Disposez d'un compte de dépôt islamique et gérez vos transactions quotidiennes en toute sérénité. Que vous soyez résidents ou non en Algérie, recevez des dépôts et payez vos différents engagements avec la Banque Extérieure d'Algérie. Le compte de dépôt islamique est mouvementé par les opérations suivantes : - Versements et retraits ; - Remises de chèques ; - Virements reçus ou émis ; - Prélèvements des sommes dues et autres frais et commissions ; - Toutes autres opérations régies par les dispositions réglementaires de la Banque.	أطلبوا حساب وديعة إسلامي خاص بكم وقوموا بمعاملاتكم المعتادة بكل ثقة. سواء كنتم مقيمين أو غير مقيمين في الجزائر، استلموا أموالكم وتحصلوا على ودائع وادفعوا مختلف التزاماتكم مع بنك الجزائر الخارجي بكل أريحية. يسجل في هذا الحساب العمليات التالية : - الإيداع والسحب؛ - إيداع الشيكات؛ - التحويلات الواردة أو الصادرة؛ - تحصيل المبالغ المستحقة وغيرها من الرسوم والعمولات؛ - أي معاملة أخرى تخضع للأحكام القانونية للبنك.
Documents nécessaires à l'ouverture du compte de dépôt islamique : - Copie de la pièce d'identité du titulaire du compte ; - Acte de naissance ; - Justificatif de résidence ; - Attestation de travail pour les clients salariés.	الوثائق اللازمة لفتح الحساب : - نسخة من بطاقة هوية صاحب الحساب؛ - شهادة الميلاد؛ - وثيقة إثبات مكان الإقامة؛ - شهادة عمل بالنسبة للزبائن الأجراء .
Les produits de la finance islamique de la Banque Extérieure d'Algérie trouvent leurs racines dans les préceptes de notre religion. Ils sont certifiés par l'Autorité Charaïque de la fatwa pour l'industrie de la finance islamique et agréés par la banque d'Algérie.	منتجات الصيرفة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي تستمد خصائصها من تعاليم ديننا الحنيف ومصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية ومعتمدة من بنك الجزائر.

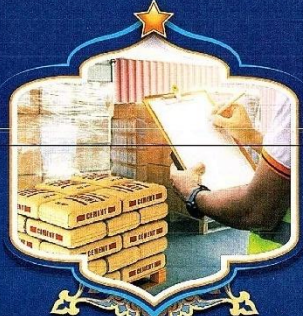
الملحق رقم 02: مرابحة السلع (بنك BEA)

BEA

البنك الإسلامي

Finance Islamique

مبادئ مشتركة لمشاريع ناجحة



مرابحة السلع

1 ما هي "مرابحة السلع"؟

"مرابحة السلع" هي إحدى المنتجات الإسلامية التي يقترحها بنك الجزائر الخارجي، ويسمح للزبان بتمويل حاجات دوراتهم الاستهلاكية وحل مشاكل السيولة على المدى القصير.

المرابحة هي عملية بيع ثمن الشراء، مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم).

2 طريقة عمل تمويل "مرابحة السلع"

يتدخل البنك بصفتها المشتري الأول بالنسبة للمورد وخبائض بالتسوية للمشتري مقدم الأمر بالشراء (الزبون). يشتري البنك السلع نقداً أو لأجل ويبيعها نقداً بتمويل لزبونه مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

يُطرح تمويل "مرابحة السلع" المقدم من قبل بنك الجزائر الخارجي وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

3 شروط الأهلية

هيئة التمويل "مرابحة السلع" موجهة للمؤسسات التجارية والمهنيين وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / المؤسسات الصغيرة شرطاً عدم ممارسة نشاطات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن منتج التمويل "مرابحة السلع" موجه للمؤسسات والمهنيين والتجار الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- التمتع بصفة التاجر بالنسبة للزبون وفق القانون التجاري.
- التمتع بالدراج في القوائم الجارية والشبه جارية.
- توفر جميع المستندات القانونية والمحاسبية.
- عدم وجود أقساط غير مسددة مع البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى.
- عدم التواجد في قائمة الممنوعين من دقات الشيكات أو في القائمة السوداء لدى بنك الجزائر.
- حفازة 10% على الأقل من اجمالية قيمة السلع الذي يمثل هامش الحدية.
- الحصول على تمويل بصيغة "مرابحة السلع" مشروط بنتيجة إيجابية لدراسة وتحليل ملف المخاطر المتعلقة بالزبون.

4 مزايا التمويل

يسوق البنك تمويل "مرابحة السلع" بموجب الشروط التالية:

- تمويلات مملوكة في شكل خطوط تمويل تصل إلى 10% من قيمة السلع.
- مدة التمويل تمتد من 03 إلى 06 أشهر.
- صحة تمويل معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.
- صفحة تمويل مرنة وسهلة.
- إجراءات عمل سريعة ومكيفة.
- التمويل بما يتماشى مع خطة الإنتاج الخاصة بكم.

منتجات الصيرفة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي

تستند خصائصها من تعاليم ديننا الحنيف و

مصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية

للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية و معتمدة من

بنك الجزائر.

سواء كنتم شركة أو مهنيون، اكتشفوا منتجات مصرفية عالية الجودة تتناسب مع نشاطكم وموحياتكم. وذلك بفضل التمويل المتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

للمزيد من المعلومات

www.bea.dz

مشاريعنا

فيسبوك

انستغرام

يوتيوب

الملحق رقم 03: مرابحة التجهيزات (بنك BEA)



البنك الإسلامي
Finance Islamique

مبادئ مشتركة لمشاريع ناجحة



مرابحة التجهيزات

مقدار التمويل ومدته :

يتمتع بنك الجزائر الخارجي تمويل وفق الخصائص التالية:

- تمويل يصل إلى 90 % من التكلفة الإجمالية للتجهيزات؛
- قيمة التمويل تصل إلى 1.500.000 دج كحد أقصى، مع احترام قدرة الزبون على التسديد، وفقاً للأنظمة المعمول بها؛
- مدة التمويل تتراوح ما بين 12 و 48 شهراً.

ما هو عقد مرابحة التجهيزات ؟

عقد مرابحة التجهيزات هو عقد يقوم من خلاله البنك بشراء تجهيزات جديدة مصنعة أو مجمعة في الجزائر بطلب من الزبون، يملكها البنك، ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون مقابل هامش ربح متفق عليه ومحدد مسبقاً وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

يسدد الزبون الثمن على أقساط شهرية ثابتة في مدة محددة.

شروط الأهلية :

تمويل مرابحة التجهيزات موجه للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية:

- حاملين للجنسية الجزائرية ومقيمين بالجزائر؛
- بالذين سن الرشد ومتمتعين بكل حقوقهم؛
- أعمارهم 70 سنة على الأقصى يوم تقديم طلب التمويل؛
- يتمتعون بالأهلية القانونية للحصول على تمويل؛
- لهم وظيفة مستقرة (موظف ذو عقد عمل غير محدد المدة، أو عقد عمل محدد المدة مع شرط 03 سنوات عمل متتالية على الأقل، أو من أصحاب المحل الحررة الناشطين منذ سنة على الأقل)؛
- لديهم راتب شهري ثابت ومتنظم يفوق مرة ونصف (1.5) الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- حائزين على الأقل على 10% من إجمالي قيمة التجهيزات والذي يمثل هامش ضمان الجدية.

متاحات الصيرفة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي، تستفيد خصائصها من تعاليم ديننا الخفيف و مصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية و معتمدة من بنك الجزائر.

التحليق من المخطوطات

Plus de détails sur : www.bea.dz

البنك الإسلامي
Finance Islamique

BEA

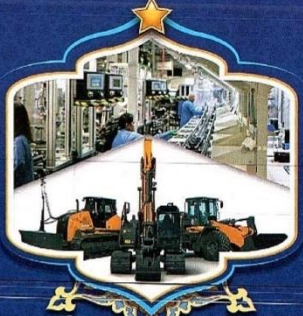
الملحق رقم 04: إجارة المعدات (بنك BEA)

BEA

الصيرفة الإسلامية

Finance Islamique

مبادئ مشتركة لمشاريع ناجحة



إجارة المعدات

1 ما هو التمويل "إجارة المعدات" ؟

الإجارة هو عقد إيجار أصول مفعون بوعود بالتدفع لفائدة المستأجر وينتقل الأمر بتفدية تمويل حديثة النشأة نسبيا، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم:

- المؤجر (المستأجر أو البائع) للأصل المنقول (المعدات)
- المؤجر (المستأجر) الذي يشتري الأصل لغرض تأجيله ليرتفع
- المستأجر (المؤجر) الذي يستأجر الأصل وله حق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير

حق ملكية الأصل يرجع للبنك خلال مدة العقد، غير أن حق الاستغلال يعود للمستأجر.

عند انتهاء مدة العقد يمتد للمستأجر أحد الخيارات الثلاث الآتية:

- يمكن للمؤجر اقتناء الأصل (المعدات) ويكون بذلك عقد إيجار تملكي.
- الريون له الخيار ما بين إعادة استئجار الأصل أو إعادته إلى البنك.
- الريون له الخيار بإعادة المعدات إلى البنك.

2 طريقة عمل تمويل "إجارة المعدات"

هذه صيغة يقوم من خلالها البنك بشراء أصول متقونة معينة بناء على طلب الريون ثم إيجارها له إجارة عن منفعية بالتدفع حيث يقفون بها وعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو ابتاعها وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عن بعضها فتتخذ الإجارة أولا من خلال عقد مخصوص بها لتتم بيع العين عند طلب الريون من خلال عقد بيع مستقل بوقع عند التوقيع وليس قبله.

عقد الإجارة يبرأ به تملك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم.

يخلص التمويل على العتاد المنقول، على غرار: العربات المتحركة والسيارات الخفيفة ذات الوزن الخفيف وأثاث الأعمال العمومية والمعدات الطبية ومعدات أخرى من نفس الطبيعة.

يبرق تمويل "إجارة للمعدات" المقدم من قبل بنك الجزائر الخارجي وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

3 مزايا التمويل

يخضع البنك تمويل "إجارة للمعدات" بموجب الشروط التالية:

- تمويلات تصل إلى 90 % من ثمن المعدات.
- مدة التمويل تمتد من 12 إلى 60 شهرا.
- صيغة تمويل معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.
- استحار معدات منقولة مع الحفاظ على سلامة وتوازن خزنتكم.
- حرية في اختيار معداتكم وموردكم.

4 شروط الأهلية

صيغة التمويل "إجارة للمعدات" موجهة للمؤسسات، التجار والمهنيين وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / المؤسسات الصغيرة شريطة عدم ممارسة نشاطات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن منتج تمويل "إجارة للمعدات" موجه للمؤسسات والمهنيين والتجار الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- التمتع بصفة للتأجير النسبية للريون وفق القانون التجاري.
- الابتاء الأذراج في الفوائض الجبائية والشبه جابائية.
- توفر جميع المستندات القانونية والمحاسبية.
- عدم ممارسة نشاط مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.
- عدم وجود ألساط غير مسددة مع البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى.
- عدم التواجد في قائمة الممولين من دوائر الشيكات أو في القائمة السوداء لدى بنك الجزائر.
- جهازة 10% على الأقل من إجمالي قيمة المعدات، الذي يمثل هامش الجدية.
- الحصول على تمويل بصيغة إجارة المعدات مشروط بنتيجة إيجابية لدراسة وتحليل ملف المخاطر المتعلقة بالريون.

منتجات الصيرفة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي

تستمد خصائصها من تعاليم ديننا الحنيفي وصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية ومعتمدة من بنك الجزائر.

سواء كنتم شركة أو مهنيون، اكتشفوا منتجات مصرفية عالية الجودة تتناسب مع نشاطكم وموحياتكم، وذلك بفضل التمويل المتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

للمزيد من المعلومات

www.bea.dz

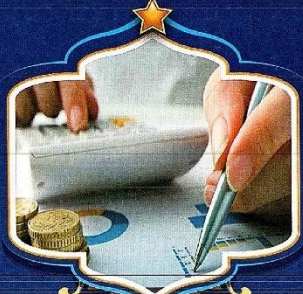
الملحق رقم 05: تمويل السلم (بنك BEA)

BEA

الصيرفة الإسلامية

Finance Islamique

مبادئ مشتركة لمشاريع ناجحة



تمويل السلم

1 ما هو "تمويل السلم" ؟

"تمويل السلم" هو أحد المنتجات الإسلامية التي يقدّمها بنك الجزائر الخارجي. ويسمح للزائر بتمويل حاجات دوراتهم الاستغالية وحل مشاكل الميوّنة على مدى القصير.

تمويل السلم هو صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدتين متتاليتين. عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم الجعرك بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوفّله في بيعها بعد تسليمتها.

2 طريقة عمل "تمويل السلم"

"تمويل السلم" هو عقد بيع بين الزبون (المسلم إليه) وهو البائع والبنك (المسلم) وهو المشتري. يلتزم المشتري بدفع اللّمن معجلا مقابل استلام البائع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه -المبيع- مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم.

يسمى "تمويل السلم" المقدم من قبل بنك الجزائر الخارجي وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

3 شروط الأهلية

صيغة "تمويل السلم" موجهة للمؤسسات، التجار والمهنيين وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / المؤسسات المصغرة شريطة عدم ممارسة نشاطات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن منتج "تمويل السلم" موجه للمؤسسات والمهنيين والتجار الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- أليات صفة التاجر بالنسبة للزبون وفق القانون التجاري.
- أليات الادراج في القوائم الجاتية والشبه جاتية.
- توفر جوع المستندات القانونية والمحاسبية.
- عدم وجود أقساط غير مسددة مع البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى.
- عدم التواجد في قائمة الممنوعين من دفاتر الشيكات أو في القائمة السوداء لدى بنك الجزائر.
- الحصول على تمويل بصيغة السلم مشروط بنتيجة إيجابية لدراسة وتحليل ملف المخاطر المتعلقة بالزبون.

4 مزايا التمويل

يعرض البنك "تمويل السلم" بموجب الشروط التالية:

- تمويلات مبنوية في شكل خطوط تمويل تصل إلى 100% من قيمة السلع.
- مدة التمويل تمتد من 03 إلى 12 شهرا.
- صيغ تمويل معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.
- صيغة تمويل مرنة وسهلة.
- إجراءات عمل سريعة ومكيفة.
- التمويل بما يتماشى مع خطة الإنتاج الخاصة بكم.

منتجات الصيرفة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي تستمد خصائصها من تعاليم ديننا الحنيف و مصادق عليها من طرق الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية و معتمدة من بنك الجزائر.

سواء كنتم شركة أو مهنيون، اكتشفوا منتجات مصرفية عالية الجودة تتناسب مع نشاطكم وطموحاتكم. وذلك بفضل التمويل المتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

للحزيد عن المعلومات

www.bea.dz

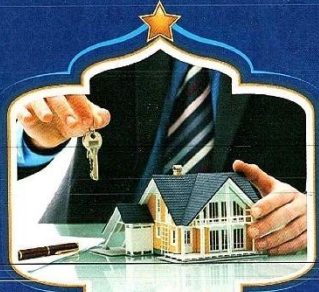


الملحق رقم 06: المراجعة العقارية (بنك BEA)

لديكم راتب شهري ثابت ومنتظم يفوق مرة ونصف (1.5) الأجر الوطني الأدنى المضمون؛

حائزين على الأقل على 10 % من إجمالي قيمة العقار الذي يمثل مائتين ضمان الجدية.

مبادئ مشتركة لمشاريع ناجحة



المراجعة العقارية

أنتم الخواص، أو المهنيون أو أرباب العمل، بنك الجزائر الخارجي يمنحكم فرصة الحصول على تمويل و إحتلاك سكن أحلامكم بتمويل يصل إلى 90 % بصيغة المراجعة للعقار.

عديد من الصيغ متاحة لكم:

- شراء عقار من عند الخواص
- شراء عقار منجز من طرف مقاول عقاري

مقدار التمويل ومدته:

يمنحكم بنك الجزائر الخارجي تمويل وفق الخصائص التالية:

- تمويل يصل حتى 90 % من التكلفة الإجمالية للمقار؛
- مبلغ التمويل قد يفوق 30.000.000,00 دج، مع احترام قدرتكم على التسديد، وفقاً للأنظمة المعمول بها؛
- مدة التمويل تصل إلى 40 عاماً

ما هو عقد المراجعة العقارية؟

عقد المراجعة العقارية هو عقد يقوم من خلاله البنك بشراء العقار بطلب من الزبون، يتلقاه البنك ثم يقوم بإعادة بيعه للزبون مع مائتين ربح متفق عليه ومحدد مسبقاً وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

يسدد الزبون التمويل على أقساط شهرية ثابتة في مدة محددة

شروط الأهلية:

تمويل « المراجعة العقارية » موجه للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- حاملين للجنسية الجزائرية (مقيمين أو غير مقيمين)؛
- بالذين سن الرشد ومتمتعين بكل حقوقهم؛
- أعمارهم 70 سنة على الأقصى يوم تقديم طلب التمويل؛
- يتمتعون بالأهلية القانونية للحصول على تمويل؛
- لهم وظيفة مستقرة (موظف ذو عقد عمل غير محدد المدة، أو عقد عمل محدد المدة مع شرط 03 سنوات عمل متتالية على الأقل، أو من أصحاب المهن الحرة الناشطين منذ سنة على الأقل)؛

Plus d'infos sur www.bea.dz

منتجات الصيرفة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي تستخدم خصائصها من تعاليم ديننا الحنيف ومصادق عليها من طرف الهيئة التشريعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية و معتمدة من بنك الجزائر.

الملحق رقم 07: المراجعة للصادرات (بنك BADR)

أنتم بحاجة لتسديد مصاريفه مسبوقة
لعملية التصدير
بنك الفلاحه و التنمية الريفيه يقترح عليكم

المراجعة للصادرات

تمويل يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية
موجه للأشخاص الطبيعيين و الشركات المصدرة

المراجعة للصادرات هو عقد بيع لأصول لحساب
العمول و بناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر
الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه
من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة

- مدة التمويل 12 شهراً أقصى حد
- مدة الإستحقاق: في آخر المدة

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية الباني المهنية ، امتياز أو إيجار ...،
- خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية
- آخر ثلاثة تدرجات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت
وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
- سند الطلبية و عقد للتصدير
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل

للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبائيك
الصيرفة الإسلامية " البدر " الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبائيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

الملحق رقم 08: تمويل غلتي (بنك BADR)

يقترح بنك الفلاحة و التنمية الريفية للفلاحين، سواء كانوا أفراداً أو ينشطون كمؤسسات حل تمويلي يتكيف مع احتياجاتهم لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور والنباتات)

المرابحة غلتي

صيغة تمويل جديدة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تعتمد على المرابحة

هي عقد بيع المدخلات الزراعية إلى العميل وبناءً على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة

• تصل مدة التمويل إلى 24 شهراً أقصى حد

الوثائق المطلوبة:

- شهادة الميلاد
- شهادة إقامة
- نسخة من وثيقة الهوية
- بطاقة فلاح سارية المفعول
- عقد أو سند يثبت حق إلمتياز والملكية على قطعة أرض (مستثمرة)
- القوائم المبدئية للمدخلات الزراعية موضوع التمويل
- مخطط تقديري للمحاصيل والإيرادات المتوقعة
- شهادة عدم مديونية صادرة عن CNMA
- أي رخصة إجبارية صادرة عن الجهات المختصة

للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبائكم الصيرفة الإسلامية "البدر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني أو التقرب من شبائكم الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

الملحق رقم 09: المراجعة للصفقات العمومية (بنك BADR)

أنتم أصحاب شركات إنجاز الصفقات العمومية
بنك الفلاح والتنمية الريفية «بدر» يقترح
عليكم صيغة جديدة موافقة لمبادئ
الشريعة الإسلامية

المراجعة للصفقات العمومية

التمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها
من السلع الملموسة

- تصل مدة التمويل فيها الى اثني عشر (12) شهرا

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار ، ...
- خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية
- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت
وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
- نسخة من الصيغة العمومية
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل

للاستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبابيك
الصيرفة الإسلامية " البدر " الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

الملحق رقم 10: المراجعة للمواد الأولية (بنك BADR)

يقترح بنك الفلاحة و التنمية الريفية على الأفراد
و المؤسسات الإنتاجية للسلع تمويلا في إطار

المراجعة للمواد الأولية

صيغة تمويل موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية

تتضمن هذه الصيغة عقد لبيع المواد الأولية
لحساب الزبون و يطلب منه بسعر بيع يساوي سعر
الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف و متفق
عليه بين أطراف عقد المراجعة

- مدة التمويل: 12 شهراً أقصى حد
- مدة الإستحقاق: في آخر المدة

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار ، ...
- خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية
- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل

للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبائك
الصيرفة الإسلامية " البدر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبائك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

الملحق رقم 11: السؤال السابع متعدد الاختيارات

Récapitulatif de l'observation

Observations						
Valide			Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
التحديات ^a	81	100.0%	0	0.0%	81	100.0%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

\$التحديات fréquences

Réponses		Pourcentage	
N	Pourcentage	d'observations	
تعتقد أن التحديات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي في البنوك العمومية في الجزائر ^a	21	11,4%	25,9%
تحديات تقنية الأنظمة والبرمجيات	40	21,7%	49,4%
تحديات تنظيمية الإجراءات	47	25,5%	58,0%
تحديات القانونية والشرعية	51	27,7%	63,0%
تحديات التأهيل والتدريب	25	13,6%	30,9%
تحديات خاصة بوعي العملاء وثقافتهم في هذا المجال			
Total	184	100,0%	227,2%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

الملحق رقم 12: السؤال الثامن متعدد الاختيارات

Récapitulatif de l'observation

		Observations			
		Valide		Manquant	
		N	Pourcentage	N	Pourcentage
\$التحديات الرقابية ^a		81	100,0%	0	0,0%
				81	100,0%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

\$التحديات_الرقابيةfréquences

		Réponses		Pourcentage
		N	Pourcentage	d'observations
التحديات التي تواجه الشبابك الإسلامية	الصعوبة في تطبيق القوانين	31	28,2%	38,3%
في مجال الرقابة والامتثال ^a	نقص في الموارد البشرية المتخصصة	43	39,1%	53,1%
	مشاكل في فهم المعايير الشرعية	36	32,7%	44,4%
Total		110	100,0%	135,8%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

الملحق رقم 13: السؤال التاسع متعدد الاختيارات

Récapitulatif de l'observation

	Observations		Total	
	Valide	Manquant		
	N	Pourcentage	N	Pourcentage
\$ المتطلبات ^a	81	100,0%	0	0,0%
			81	100,0%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

\$ المتطلبات fréquences

	Réponses		Pourcentage d'observations
	N	Pourcentage	
في رأيك ما هي المتطلبات التي ترى أنها	54	25,2%	66,7%
المعرفة بمبادئ الشرعية	47	22,0%	58,0%
الخبرات والمهارات في مجال المصرفية			
بصفة عامة	30	14,0%	37,0%
القدرة على التعامل مع العملاء	55	25,7%	67,9%
التدريب والتكوين المتخصص في			
الصيرفة الإسلامية	28	13,1%	34,6%
التحكم في تكنولوجيا المعلومات	Total	214	100,0%
			264,2%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

الملحق رقم 14: السؤال العاشر متعدد الاختيارات

Récapitulatif de l'observation

		Observations					
		Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage	
\$ المجالات ^a	80	98,8%	1	1,2%	81	100,0%	

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

\$ المجالات fréquences

		Réponses		Pourcentage
		N	Pourcentage	d'observations
\$ المجالات التي تحتاج إلى تحسين العمل في الشبائيك الإسلامية	التوعية بمبادئ الصيرفة الشرعية.	48	35,3%	60,0%
	تطوير المنتجات المالية.	35	25,7%	43,8%
	تحسين التعامل مع العملاء والإصغاء إلى	22	16,2%	27,5%
	انشغالاتهم			
	تحديث الأنظمة والتقنيات المصرفية	31	22,8%	38,8%
Total		136	100,0%	170,0%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.